

Distr.: General
27 April 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن
كوت ديفوار

يشرفني، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن
كوت ديفوار ووفقاً للفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٩٤٦ (٢٠١٠)، أن أحيل طيه
التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (انظر المرفق).

وأرجو إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما كوثيقة من
وثائق المجلس.

(توقيع) ماريا لويزا ريبيرو فيوتي
رئيسة لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
بشأن كوت ديفوار



المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى رئيسة لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) من فريق الخبراء المعني بكموت ديفوار

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بكموت ديفوار بأن يحيلوا طيه التقرير الأخير الذي
أعدده الفريق عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٩٤٦ (٢٠١٠).

(توقيع) إلهان بركول

(توقيع) جيمس بيفان

(توقيع) أوميرا برموديز - لوغو

(توقيع) حويل ساليك

(توقيع) مانويل فاسكيس - بويدارد

تقرير فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار المقدم عملاً بالفقرة ١١ من قرار
مجلس الأمن ١٩٤٦ (٢٠١٠)

المحتويات

الصفحة

٧	أولاً - مقدمة
٧	ثانياً - منهجية التحقيق
٨	ثالثاً - الامتثال لطلبات الفريق للحصول على المعلومات
٨	رابعاً - التعاون مع الأطراف المعنية
٩	ألف - التعاون مع الأطراف الإيفواريين
٩	١ - حكومة كوت ديفوار
١٠	٢ - إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو
١٠	٣ - القوات الجديدة
١١	باء - التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
١٢	خامساً - التطورات السياسية المتصلة بالخطر في كوت ديفوار
١٤	سادساً - التطورات السياسية المتصلة بالخطر في المنطقة
١٤	سابعاً - الأسلحة
١٥	ألف - الأعتدة المحظورة الموجهة إلى القوات الموالية للرئيس السابق
١٧	١ - قوات المرتزقة الليبريين في أراضي كوت ديفوار
١٨	٢ - استخدام الطائرات الأجنبية لنقل الأفراد العسكريين والمعدات العسكرية
٣١	٣ - مراقبة الشحنات الجوية إلى كوت ديفوار
٣٤	٤ - تأهيل الأصول الجوية العسكرية والمسائل المرتبطة بذلك
٣٥	باء - الأسلحة، والذخيرة وما يتصل بها من عتاد متوجه إلى القوى الجديدة
٣٦	١ - واردات الأسلحة والذخيرة والمساعدات العسكرية

- ٤١ ٢ - الأدلة المادية على نقل الأسلحة
- ٤٣ ٣ - موجز النتائج المتعلقة بواردات الأسلحة والذخائر
- ٤٤ ثامنا - الوضع المالي
- ٤٤ ألف - التدابير المالية التقييدية المفروضة على إدارة الرئيس السابق
- ٤٥ ١ - الاتحاد الأوروبي
- ٤٥ ٢ - الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا
- ٤٦ ٣ - البنك الدولي
- ٤٦ ٤ - حكومة الرئيس واتارا
- ٤٦ باء - أثر التدابير المالية التقييدية على مصادر الإيرادات الرئيسية
- ٤٧ ١ - دور السلع التصديرية الرئيسية في الاقتصاد
- ٤٩ ٢ - أثر التدابير المالية التقييدية على الإيرادات المتأتية من الصادرات الرئيسية
- ٥٢ ٣ - ردود إدارة الرئيس السابق على التدابير التقييدية
- ٥٥ جيم - الوضع المالي للقوات الجديدة
- ٥٦ تاسعا - الجمارك والنقل
- ٥٦ ألف - قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الرصد
- ٥٦ باء - الجنوب
- ٦٠ ١ - رصد المطارات والموانئ البحرية
- ٦٠ ٢ - الجمارك والإيرادات غير المشروعة
- ٦١ ٣ - النقل والإيرادات غير المشروعة
- ٦٢ ٤ - وصف وسائل النقل بين الشمال والجنوب
- ٦٢ جيم - الشمال
- ٦٣ ١ - عدم نشر سلطات الجمارك في شمال كوت ديفوار
- ٦٣ ٢ - الضوابط الجمركية في البلدان المجاورة

- ٦٦ ٣ - البضائع العابرة والإيرادات غير المشروعة .
- ٦٧ دال - هيئة النقل المشترك بين الجيوش .
- ٧٠ هاء - اقتناء قوات الأمن للمركبات لأغراض الاستعمال العسكري .
- ٧١ عاشرًا - الماس .
- ٧١ ألف - قطاع الماس في كوت ديفوار .
- ٧٨ ١ - أنشطة تعدين الماس داخل البلد .
- ٧٨ ٢ - موارد الماس والقدرة على إنتاج الماس .
- ٧٩ ٣ - عائدات الماس لا تساهم في الميزانية الوطنية .
- ٨٠ باء - عملية كيمبرلي .
- ٨٠ ١ - التعاون مع الأمم المتحدة .
- ٨٠ ٢ - مبادرات عملية كيمبرلي المتصلة بكوت ديفوار .
- ٨١ ٣ - توصيف الماس الخام الإيفواري وتحديده .
- ٨٢ جيم - مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي .
- ٨٣ ١ - بوركينافاسو .
- ٨٣ ٢ - غانا .
- ٨٤ ٣ - ليبيريا .
- ٨٤ ٤ - الدول غير الأفريقية .
- ٨٥ حادي عشر - الجزاءات الفردية .
- ٨٦ ألف - شارل بليه غوديه .
- ٨٦ باء - يوجين نغوران كواديو دجويه .
- ٨٨ جيم - مارتين كواكو فوفيه .
- ٩٠ دال - الأفراد المقترحوون والكيانات المقترحة للنظر في تطبيق تدابير موجهة إليها .

٩٠ التوصيات	ثاني عشر -
٩١ الأسلحة	ألف -
٩١ الشؤون المالية	باء -
٩١ الجمارك	جيم -
٩٢ الماس	دال -
٩٣ الجزاءات الفردية	هاء -

المرفقات

٩٥ Meetings and consultations held by the Group of Experts in the course of its mandate	الأول -
٩٦ Transactions involving Helog A.G. listed in Ivorian Ministry of Defence accounts, January-August 2009	الثاني -
٩٧ Overflight requests submitted to Algeria by RA-76843	الثالث -
٩٨ Status of the runway at Yamoussoukro Airport, 1 March 2011	الرابع -
٩٩ Letter dated 20 August 2010 from the Director General of Ecobank Burkina referring to the accounts of Martin Kouako Fofie	الخامس -
١٠٠ Letter dated 23 August 2010 from the Secretary General of the Societe generale de Banques au Burkina referring to the accounts of Martin Kouako Fofie	السادس -
١٠١ Wooden containers stored in Abidjan Seaport (5°17'40N / 4°00'41W)	السابع -
١٠٢ Customs clearance certificate for vehicles	الثامن -

أولا - مقدمة

- ١ - أعلن الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/3)، تعيين أعضاء فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار التالية أسماؤهم: جيمس بيفان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خبير أسلحة ومنسق)، وإلهان بيركول (تركيا، خبير جمارك)، وأوميرا برموديز - لوغو (الولايات المتحدة الأمريكية، خبير في الماس)، وخويل سالك (كولومبيا، خبير في المالية)، ومانويل فاسكيس - بويدارد (إسبانيا، خبير إقليمي). وأفاد الفريق من مساعدة مقدمة من مانويل بريسان، موظف الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.
- ٢ - وبدأ فريق الخبراء عمله في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهذه الوثيقة هي التقرير النهائي للفريق، المقدم وفقا للفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٩٤٦ (٢٠١٠). ويعرض على المجلس نتائج التحقيقات التي كُلف بها الفريق، من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.
- ٣ - وقد حافظ الفريق، في سياق أمني محفوف بالمخاطر وعدم الاستقرار السياسي، على وجود مستمر في كوت ديفوار، وأجرى تحقيقات ميدانية في جميع أنحاء كوت ديفوار بشأن جميع جوانب نظام الجزاءات. وعقد الفريق اجتماعات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة والسلطات الحكومية في كوت ديفوار، قدر الإمكان (انظر المرفق الأول)، للحصول على معلومات أساسية تساعد في إجراء تحقيقات مفصلة، ولا سيما على صعيد المنطقة.
- ٤ - وتشير النتائج التي توصل إليها الفريق إلى أن كوت ديفوار ما زالت تواجه انتهاكات مستمرة لنظام الجزاءات. ولا يزال البلد منقسما بين القوى الموالية للرئيس السابق لوران غباغبو وأنصار الرئيس الحسن واتارا. وقد أدت هذه الانقسامات إلى مواجهات مسلحة في جنوب منطقة الثقة السابقة وفي عدة بلدات ومدن، بما في ذلك أبيدجان.
- ٥ - ويساور الفريق القلق إزاء زيادة مستويات العنف المسلح، ولا سيما استهداف المدنيين، وعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه كوت ديفوار منذ الجولة الثانية من الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد دفع تصاعد النزاع الأطراف إلى إعادة التسلح ونشر المرتزقة الأجانب وإعادة تأهيل الأصول الجوية العسكرية في انتهاك لنظام الجزاءات، وذلك بدعم أجنبي.

ثانياً - منهجية التحقيق

- ٦ - منح الفريق الأولوية للتحقيقات الميدانية في جميع أنحاء كوت ديفوار والدول المجاورة، غير أنه استعرض أيضاً أدلة مستندية قدمتها الدول والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية وشركات القطاع الخاص.
- ٧ - وسعى الفريق في كل تحقيق من تحقيقاته إلى الحصول على أدلة مستندية قاطعة ليدعم بها استنتاجاته، بما في ذلك الأدلة المادية المتأينة من العلامات الموضوعة على الأسلحة والذخائر. وفي الحالات التي لم تتوفر فيها أدلة بهذه النوعية، اشترط الفريق لدعم استنتاجاته وجود ما لا يقل عن مصدرين مستقلين جديرين بالثقة.
- ٨ - وأجرى الفريق تحقيقات في كل مجال من مجالات التحقيق التي تشملها ولايته لتقييم الانتهاكات المحتملة لجزاءات مجلس الأمن ذات الصلة. وتم إبلاغ الأطراف المعنية، قدر الإمكان، بما توصل إليه الفريق من استنتاجات فيما يخص الدول والشركات والأفراد لإعطائهم فرصة الرد.
- ٩ - ويلاحظ الفريق أن مدة الولاية الحالية أقصر من الولايات الأخيرة بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً، مما يحد من الوقت المتاح للفريق من أجل إجراء تحقيقات ميدانية.
- ١٠ - ويرى الفريق أيضاً أنه من المهم تسليط الضوء على أن خفض الميزانية، خلال الولاية الحالية وولاية عام ٢٠١٠، يقيد بشدة قدرته على الحفاظ على وجود مستمر في الميدان وزيارة الدول الأعضاء سعياً لاستكمال تحقيقاته. ويساور الفريق القلق من أن الميزانية المنقحة قد تحد بصورة أكبر من قدرة أفرقة الخبراء في المستقبل على إجراء التحقيقات، مما يقوض شمولية التقارير المقدمة إلى لجنة الجزاءات.

ثالثاً - الامتثال لطلبات الفريق للحصول على المعلومات

- ١١ - وجّه الفريق، خلال فترة ولايته، ٢٨ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة. ويعتقد الفريق أن من المهم تصنيف الردود الواردة إليه، فهي تتراوح بين (أ) ردود مرضية؛ و (ب) ردود غير وافية؛ و (ج) عدم الاستجابة لطلبات الفريق.
- ١٢ - وأجابت الأطراف التي ردت رداً مرضياً على رسائل الفريق على جميع استفساراته بسرعة وبطريقة تيسر إجراء تحقيقات محددة. وتلقى الفريق ردوداً مرضية من الجزائر وبوركينا فاسو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والبنك الدولي والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا وشركة Armajaro Holdings وشركة Cargill Incorporated وشركة Olam International Ltd.

١٣ - وتشمل الردود غير الوافية الحالات التي لم تقدم فيها الكيانات جميع المعلومات التي طلبها الفريق أو أبلغت الفريق بأنها تعد ردا لم يتلقه الفريق أثناء كتابة هذا التقرير. وهذه الردود غير الوافية أعاقت بدرجات متفاوتة تحقيقات الفريق. وتلقى الفريق ردودا غير وافية من شركتي Tullow Oil PLC و Canadian Natural Resources Ltd.

١٤ - وفي بعض الحالات، لم تستجب الأطراف لطلبات الفريق للحصول على المعلومات رغم إرسال عدد من الطلبات ورسائل تذكيرية أحيانا. ولم يتلق الفريق ردودا من أنغولا وكوت ديفوار وغانا وليبيريا والجمهورية العربية الليبية والاتحاد الروسي وشركة Afren PLC ومصرف التنمية الأفريقي وشركة Edison S.p.A وشركة Foxtrot International Ldc ومنظمة الكاكاو الدولية وصندوق النقد الدولي وشركة Lukoil والشركة الإيفوارية للمصارف وشركة Touton S.A وشركة Vanco Energy ومصرف Versus Bank.

رابعاً - التعاون مع الأطراف المعنية

١٥ - يعرض هذا القسم المسائل المتصلة بتعاون الفريق مع الأطراف المعنية في كوت ديفوار، بما في ذلك حكومة كوت ديفوار وإدارة الرئيس السابق والقوات الجديدة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ألف - التعاون مع الأطراف الإيفواريين

١٦ - لقد غيرت الأزمة التي أعقبت الانتخابات علاقات الفريق مع الأطراف الإيفواريين تغييرا كبيرا. ففي شمال كوت ديفوار، تلقى الأمم المتحدة الترحيب لمصادقتها على نتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، التي أوصلت الرئيس الحسن واتارا إلى سدة الحكم. وواصل الفريق مجموعة التحقيقات العادية المكلف بها في المنطقة.

١٧ - وفي جنوب البلد، تتعرض الأمم المتحدة على نحو متزايد للعداء والعدوان العنيف من عناصر حزبية من السكان المحليين، وتحدها باستمرار في ممارسة ولايتها القيود التي تفرضها قوات الأمن الموالية للرئيس السابق لوران غباغبو. وعلى نفس المنوال، خضعت التحقيقات التي أجراها الفريق في الجنوب لقيود (وإن لم تمنعها بالتأكيد) المخاوف الأمنية والعداء من قوات الأمن الموالية للرئيس السابق.

١ - حكومة كوت ديفوار

١٨ - لا تزال حكومة الرئيس المنتخب لكوت ديفوار، الحسن واتارا، محاصرة في فندق غولف أوتيل في أبيدجان. وتحاصر الفندق القوات الموالية للرئيس السابق وتدافع عنه قوات حفظ السلام التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى الفندق، سافر الفريق، في عدد من المناسبات، إلى الفندق بواسطة مروحيات الأمم المتحدة للقاء ممثلين عن الحكومة الجديدة. واشتملت هذه الاجتماعات على إجراء مناقشات مع وزير المالية بالنيابة ووزير الداخلية ووزير المراسم العامة والأمين العام لديوان رئاسة الجمهورية والمدير العام للجمارك والمدير العام للضرائب.

١٩ - ورغم الصعوبات التي تواجهها الحكومة الجديدة، يبذل ممثلوها جهوداً حثيثة لمساعدة الفريق في إجراء تحقيقاته، بعدة طرق منها توفير المعلومات المتصلة بالأسلحة والجمارك والمالية والتطورات السياسية في كوت ديفوار والمنطقة.

٢ - إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو

٢٠ - وضعت إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو سلسلة تصاعدية من التدابير الرامية إلى تعطيل أنشطة عملية الأمم المتحدة، بما في ذلك عرقلة حركة مركبات الأمم المتحدة وتعطيل الرحلات الجوية ورفض السماح بالوصول إلى منافذ الدخول إلى أراضي كوت ديفوار. وقد واجهت أنشطة رصد الحظر التي يمارسها الفريق، خلال ولايته، قيوداً مماثلة، حيث مُنع الفريق باستمرار من الوصول إلى مطار أبيدجان الدولي والقاعدة الجوية العسكرية هناك وميناء أبيدجان، وكذلك مجموعة من المواقع الخاضعة لأنشطة الرصد المكلف بها الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، فتحت قوات الأمن الموالية للرئيس السابق النار، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، خلال محاولة الفريق وخلية الحظر المتكاملة التابعة للأمم المتحدة تفتيش مطار ياموسوكرو.

٢١ - ويدين الفريق بشدة العداء المتزايد للقوات الموالية للرئيس السابق لفريق الخبراء وعملية الأمم المتحدة. ويدعو إدارة الرئيس السابق لأن تضمن، بشكل مؤكد، امتثال قوات الأمن التابعة لها للفقرة ٤ من القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)، وتحيط علماً بالفقرة ٦ (ب) من القرار، وذلك بأثر فوري.

٢٢ - وفي هذا الصدد، يلاحظ الفريق مع القلق أنه منذ بداية نظام الجزاءات مُنعت أفرقة الخبراء المتتالية من الوصول لتفقد منشآت عسكرية عدة في أبيدجان. وتشمل هذه المنشآت قواعد للحرس الجمهوري ومركز قيادة عمليات الأمن (المعروف بالأحرف الفرنسية الأولى CECOS)؛ وقد ظلت مغلقة أمام فريق الخبراء، وليس لدى الفريق أو عملية الأمم المتحدة أو القوى المحايدة^(١) فكرة كاملة عن الأسلحة والأعتدة ذات الصلة المخزنة داخلها.

(١) الفرع العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقوات الفرنسية التي تدعمها.

٢٣ - ويلاحظ الفريق أيضا أنه منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، يتحمل الحرس الجمهوري وقوات مركز قيادة عمليات الأمن المسؤولية في أغلب الأحوال عن انتهاكات حقوق الإنسان في أيديجان، إزاء استخدامها مجموعة من الأسلحة الفتاكة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك بنادق وأسلحة ثقيلة، مثل قنابل يدوية إنشطارية شديدة الانفجار، والرشاشات الثقيلة من عيار ١٢,٧ ملم و ١٤,٥ ملم، ومدافع الهاون من عيار ٦٠ ملم و ٨١ ملم، وقاذفات صواريخ عديمة الارتداد من نوع آر بي جييه - ٧.

٣ - القوات الجديدة

٢٤ - رغم أن الفريق لم يتمكن من تفتيش مخزونات أسلحة القوات الجديدة والأعتدة ذات الصلة (بذريعة أنها نُشرت في مناطق "حساسة" أو أنها "تستخدم في تدريبات"، تحسن تعاون ممثلي القوات الجديدة منذ ولاية الفريق في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢٥ - وفي حين أبدى بعض الأفراد العاملين في القوات الجديدة تحفظا على توفير المعلومات ذات الصلة بانتهاكات الجزاءات، خلافا لتعاملهم مع أفرقة الخبراء السابقة، قدم آخرون معلومات موضوعية للفريق.

٢٦ - ويلاحظ الفريق أن القوات الجديدة منحتة جواز مرور مدته ثلاثة أشهر، مما منحه حرية الحركة الكاملة في شمال كوت ديفوار. ويرحب الفريق بهذا التدبير، ويطلب إلى القوات الجديدة تقديم الدعم نفسه لأفرقة الخبراء في المستقبل.

باء - التعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٢٧ - يود الفريق أن يشير إلى الدعم الاستثنائي الذي قدمته له عملية الأمم المتحدة أثناء عملياته في عام ٢٠١١ في كوت ديفوار. وتواصل البعثة تزويد أفرقة الخبراء المتعاقبة بالمكاتب ووسائل النقل والدعم الإداري، وهو ما عزز بشكل كبير التحقيقات التي تُجرى داخل البلد.

٢٨ - وتبين أن الدعم الذي تقدمه خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يشكل أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها الفريق في تحقيقاته. وتقدم خلية الحظر الدعم اللوجستي للفريق وتُطلع على المعلومات الهامة المتعلقة بالحظر بصفة منتظمة. ويعترف الفريق بالمساهمات الكبيرة التي قدمها رئيس خلية الحظر وموظفوها لتحقيقاته. وقد كان الدعم الإداري المقدم من خلية الحظر ممتازاً على الدوام.

خامسا - التطورات السياسية المتصلة بالحظر في كوت ديفوار

٢٩ - في وقت تقديم هذا التقرير، كانت الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار قد تطورت إلى نزاع داخلي مسلح له أبعاد سياسية ودينية وعرقية. وانخرط كل من الطرفين (الجنوب، تحت إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو، والشمال، الذي تسيطر عليه القوات الجديدة التي تؤيد الرئيس الحسن واتارا) بصورة متزايدة في نزاع سريع التصاعد والتطور. وأدى هذا الوضع الجديد إلى أن يسعى كل من الطرفين للحصول على أسلحة إضافية وما يتصل بها من أعتدة. وانخرطت عناصر جديدة، من بينها قوات مرتزقة أجنبية، في النزاع منتهكة بذلك لنظام الجزاءات.

٣٠ - وقد بدأت الأعمال العدائية في أبيدجان وفي غربي البلد قرب نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وبداية كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبدأت القوات الجديدة الأعمال العدائية بالاستيلاء على بلدي تيبيسو (التي جلت عنها بعد ذلك)، وبانغولو في الغرب. وفي نهاية عام ٢٠١٠، شنت القوات الموالية للوران غباغبو سلسلة من الهجمات على المدنيين في عدة مناطق حضرية في أبيدجان، مستخدمة القمع العنيف على أساس يومي.

٣١ - وتصاعد الوضع في أبيدجان بسرعة ليصبح مقاومة من المدنيين/الميليشيات في مواجهة قوات الأمن. وعلى سبيل المثال، سيطرت ميليشيا للدفاع الذاتي، يقال إن لها صلات قوية مع القوات الجديدة، بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١١، على منطقة أبوبو المكتظة بالسكان في شمالي أبيدجان. وشتت الميليشيا حرب عصابات مفتوحة ضد قوات الأمن، نجم عنها مقتل عدة أشخاص، وانتهاكات لحقوق الإنسان، والتشريد القسري لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من أبيدجان. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، استولت القوات الجديدة بسرعة على مواقع استراتيجية في الغرب، من بينها داناني وتوليلو وبلوليكين.

٣٢ - وبخلاف ما حدث في نزاع عام ٢٠٠٢ تقع، أبيدجان والمدن الكبرى في الجنوب، مثل دالوا وياموسوكرو وداوكرو، الآن في قلب نزاع أهلي تزداد فيه الأخطار يوما بعد يوم، بينما تنخرط في القتال ميليشيات جديدة للدفاع عن النفس. ويسعى كل من طرفي النزاع سعيًا حثيثًا للحصول على الأسلحة والذخائر، وهما على استعداد لانتهاك الحظر. وكلما ازدادت شدة النزاع وطالت مدته، زاد الحافز لدى كل من الطرفين لاقتناء أسلحة إضافية وما يتصل بها من أعتدة.

٣٣ - وفي ذات الوقت، انخفضت قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على رصد انتهاكات الحظر انخفاضًا كبيرًا بسبب تقييد الحركة وإغلاق القواعد وعدم رغبة قيادتها العسكرية في تعريض قوات الأمم المتحدة وموظفيها لهجمات قوات الأمن الإفوارية.

سادسا - التطورات السياسية المتصلة بالخطر في المنطقة

٣٤ - اتخذت إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ "تدابير استثنائية" بصورة ممنهجة، ترمي إلى الاحتفاظ بالسلطة في كوت ديفوار. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) الاستيلاء بالقوة على الأصول الموجودة في فروع البنك المركزي لدول غرب أفريقيا في جنوبي كوت ديفوار، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛

(ب) قيام قوات الأمن بالسيطرة على التظاهرات باستخدام العنف والقمع المسلح، الموجهين إلى مؤيدي الرئيس واثارا، مما أسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها ارتكاب مذابح؛

(ج) ابتزاز مزعوم من وكالات الدولة والأعمال التجارية وفرادى الأشخاص؛

٣٥ - وكما ورد في الفقرات من ٤٧ إلى ٥٤ أدناه، استعانت إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو بمرتزقة يقدر عددهم بنحو ٤ ٥٠٠، معظمهم من أصل ليبري.

٣٦ - وإدارة غباغبو معزولة دوليا وتسعى يائسة إلى الحصول على دعم أجنبي سياسي ومالي. ولا يمكن لفريق الخبراء أن يستبعد أنها تسعى بنشاط إلى تلقي مساعدة عسكرية.

٣٧ - ومنذ بداية أزمة عام ٢٠٠٢، أثر الاضطراب السياسي في كوت ديفوار على البلدان المجاورة (بور كينا فاسو وغانا وغينيا وليبيريا ومالي) تأثيرا يتناسب مع عمق علاقاتها مع كوت ديفوار. وتعتمد بور كينا فاسو ومالي إلى جانب النيجر أساسا على مينائي أبيدجان وسان بدرو في وارداتها وصادراتها. وقد حدا عدم الاستقرار في كوت ديفوار بتلك البلدان إلى أن تزيد علاقاتها التجارية مع الموانئ الأخرى المهمة في المنطقة، ولا سيما في غانا وتوغو. ولكن الموانئ الإيفوارية تعتبر منافذ طبيعية إلى البحر بالنسبة إلى بور كينا فاسو ومالي والنيجر. ومن شأن زعزعة الاستقرار والتراع المدني في كوت ديفوار أن يؤثر بشدة على اقتصادات البلدان المجاورة وأن يزعزع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ويضعف عملته المشتركة. وتشكل هذه الاحتمالات عاملاً يوجه اهتمامات الدول في المنطقة.

٣٨ - ويأتي ٢٥ في المائة من واردات بور كينا فاسو من كوت ديفوار، ومن بينها الكهرباء والنفط المكرر. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، استولت قوات الأمن الإيفوارية على مركز التحكم في التوزيع، التابع لشركة الكهرباء الإيفوارية المملوكة ملكية خاصة، لـ "دواعي الأمن الوطني". وخلال الأسبوع الأخير من شباط/فبراير ٢٠١١، عانت إمدادات الكهرباء في شمالي كوت ديفوار، وبور كينا فاسو، من انقطاع الكهرباء لمدة أسبوع. وفسر كثير من مصادر الفريق، والسكان الشماليون بصفة عامة، ذلك بأنه انتقام من جانب إدارة الرئيس السابق و "عقاب" للشمال على دعمه للرئيس واثارا.

٣٩ - ونتيجة لتقاليد كرم الضيافة وللحاجة إلى العمالة، التي تعززها الهجرة الاقتصادية، تستضيف كوت ديفوار جاليات كبيرة من مواطني البلدان المجاورة وبلدان المنطقة، ومن بينها بوركينافاسو وغينيا ومالي والنيجر. ومنذ عام ٢٠٠٢، أثرت الأبعاد العرقية للتزاع الإيفواري على هؤلاء السكان تأثيراً شديداً سلبياً. وفي أعقاب الأزمة التي تلت الانتخابات، قامت إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو، التي تسيطر على الإذاعة والتلفزيون الإيفواريين، وهي شبكة تلفزيونية تملكها الدولة، بإطلاق حملة أخرى تنطوي على دعاية معادية للأجانب والاستبعاد الاجتماعي بناء على الجنسية ودعوات إلى التقسيم والكراهية العرقية.

٤٠ - وأدى ذلك، إضافة إلى انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، وابتزاز، وشلل النشاط الاقتصادي في جنوبي كوت ديفوار، إلى دفع عدد كبير من مواطني هذه البلدان، ولا سيما من لم يمكنهم تحمل ذلك، إلى مغادرة كوت ديفوار. فعلى سبيل المثال، أبلغت الشرطة الوطنية لبوركينا فاسو الفريق بأنه، حتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يغادر ما متوسطه ١٦ ٠٠٠ شخص كوت ديفوار إلى بوركينافاسو كل أسبوع. ويلاحظ الفريق أن ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين من مواطني بوركينافاسو يعيشون في كوت ديفوار، وتنطوي عودتهم على عواقب اقتصادية وخيمة على بوركينافاسو. ولذلك فإن السلطات في بوركينافاسو تتابع عن كثب التزاع الأهلي والصدامات العرقية في كوت ديفوار، وتعتبرها مسألة تشكل شاغلاً رئيسياً يتعلق بالأمن الوطني. وتوجد لدى مالي شواغل مماثلة.

٤١ - وخلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١، تدهور الوضع الأمني ولا سيما في غربي كوت ديفوار وفي أبيدجان، مما أثر تأثيراً شديداً على أمن السكان المدنيين. ووفقاً لما أورده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فحتى ٣ آذار/مارس ٢٠١١ لجأ ٧٢ ٠٠٠ من الإيفواريين إلى ليبريا؛ وانتقل ٧٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً إلى شمالي كوت ديفوار (الخاضع لسيطرة القوات الجديدة)، كما فر ٢٠٠ ٠٠٠ آخرون من المشردين داخلياً من عدة أحياء في أبيدجان. وكان للاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتعرض السكان لخطر الانتقام، وتساعد التزاع الداخلي في كوت ديفوار، تداعيات سلبية وخطيرة على الأمن والسلام في الإقليم.

٤٢ - وقد نجم عن إعادة اشتعال التزاع الداخلي في كوت ديفوار أثرٌ على الدول المجاورة، كما أنه غيرٌ بالتالي علاقاتها مع الأطراف الإيفوارية. ويشعر الفريق بقلق شديد لأن التزاع قد وصل إلى مرحلة قدمت فيها بعض البلدان المجاورة، في محاولة لحماية مصالحها الوطنية، مساعدة إلى أطراف في التزاع، تشمل إمدادات من الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، في انتهاك لحظر الأسلحة. ويعتقد الفريق أنه إذا اشتدت الأعمال العدائية وطال أمدها، فإنه يمكن استبعاد تصاعدها إلى نزاع إقليمي.

سابعاً - الأسلحة

٤٣ - أدى عدم الاستقرار السياسي المتواصل بالطرفين في شمالي كوت ديفوار وجنوبيها إلى اقتناء الأسلحة والذخائر وما يتصل بها من أعتدة ومساعدات عسكرية في انتهاك لنظام الجزاءات. وبدأت هذه الفترة في مستهل الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، التي عقدت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتصاعدت منذئذ في شدتها، حيث لاحظ الفريق عددا متزايدا من الانتهاكات المؤكدة وتلك التي توجد شكوك قوية بشأنها. ويرد وصف لهذه الانتهاكات في الأقسام التالية، وهي تشمل اقتناء أسلحة؛ ومحاولات اقتناء أسلحة وما يتصل بها من أعتدة؛ ودخول قوات مرتزقة إلى أراضي كوت ديفوار؛ وتوفير مساعدة عسكرية تقنية من جهات أجنبية.

ألف - الأعتدة المحظورة الموجهة إلى القوات الموالية للرئيس السابق

٤٤ - في وقت كتابة هذا التقرير، كانت إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو تعتمد على دعم عدد محدود نسبيا من قوات الأمن. ومنذ الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، جرى نشر عدد قليل من أفراد الجيش النظاميين (القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار) لقمع الاضطرابات المدنية. ويدرك الفريق أن ذلك يرجع إلى انقسامات سياسية بين القوات المسلحة، حيث تؤيد بعض الفصائل رئيس الجمهورية المنتخب، مع ما نجم عن ذلك من فقدان للثقة من جانب الرئيس السابق في استعداد الجيش وقدرته على قمع المظاهرات المدنية أو على الدفاع ضد هجمات القوات الجديدة.

٤٥ - ونتيجة لذلك، كانت القوات الأساسية التي استُخدمت لقمع المظاهرات المدنية عناصر من الشرطة الوطنية والدرك، إضافة إلى وحدات خاصة مثل مركز قيادة عمليات الأمن. وفي كل حالة، كانت تلك القوات تحت قيادة فئات من السكان المواليين للرئيس السابق، وتجنّد عناصرها من بينهم. وهي تتألف في جوهرها من عدد يتراوح بين ٥ ٠٠٠ إلى ٦ ٠٠٠ فرد.

٤٦ - وكما جاء في الأقسام التالية من هذا التقرير، يُقال إن نقص قوات الأمن "الموثوق بها" دفع بإدارة الرئيس السابق إلى محاولة تدعيم القدرات الهجومية والدفاعية بعدة وسائل، من بينها الاستعانة بقوات مرتزقة أجنبية، ومحاولة اقتناء أصول جوية عسكرية أو إصلاحها.

١ - قوات المرتزقة الليبريين في أراضي كوت ديفوار

٤٧ - استعانت إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو بما يقدر بنحو ٥٠٠ ٤ من المرتزقة الأجانب، ونشرتهم في كوت ديفوار.^(٢) ويعتبر الفريق هذا الإجراء انتهاكا صريحا للفقرة ٧ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه أن على الدول الأعضاء منع تقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب متصل بالأنشطة العسكرية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٤٨ - وتنتمي معظم هذه القوات المرتزقة بصورة رئيسية إلى مقاطعتي نيمبا وجراند غيده في ليبيريا، وقد نشرت أساسا، ولكن بصورة غير حصرية، في المواقع التالية في كوت ديفوار^(٣):

(أ) أيديجان (تأكد أنها نُشرت ضد السكان المدنيين في منطقتي أبوبو وكوماسي في أيديجان)؛

(ب) سان بدرو والمناطق المحيطة بها؛

(ج) ياموسوكرو والمناطق المحيطة بها؛

(د) في نقاط استراتيجية محاذية لمنطقة الثقة السابقة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر داناني (وأخرجت منها بفعل الإجراءات العسكرية للقوات الجديدة)، ودويكو ودالوا وتيبسو.

٤٩ - وأفادت مصادر موثوقة عديدة أيضا بوجود عدد من الجماعات الصغيرة من المرتزقة الأجانب من بلدان غير ليبيريا. وفي هذه الحالات، ونظرا للأعداد القليلة للغاية التي أُبلغ عنها، يعتقد الفريق أن المرتزقة المذكورين قدموا مساعدة تقنية إلى القوات الموالية للرئيس السابق، ومن بينها تدريب عسكري. وأكد الفريق تقارير عن وجود هؤلاء الأفراد في تيبسو في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١١.

٥٠ - وقد وصلت قوات المرتزقة الليبرية إلى كوت ديفوار خلال الفترة التي سبقت مباشرة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، ووفقا لمصادر موثوقة، استمروا في الوصول إلى البلد حتى أواخر شباط/فبراير ٢٠١١. وتشمل نقاط دخولهم خمسة طرق برية أساسية على الأقل من شرقي ليبيريا، تقع على مقربة من بلدي بن - هوي وتوليبلو (في غربي كوت ديفوار).

(٢) هذا التقدير مستمد من حسابات الفريق الخاصة، بناء على تقارير من مختلف المواقع في كوت ديفوار، وتؤيده تقديرات القوات الجديدة.

(٣) تأكدت هذه المعلومات بناء على ملاحظات الفريق ذاته، كما أكدها الأفراد العاملون في قوات الدفاع والأمن السابقة في كوت ديفوار، والقوات الجديدة، وشهود عيان مدنيون في المواقع المعنية.

٥١ - وإضافة إلى ذلك، يتفق عدد من مصادر الفريق على أن قوات المرتزقة قد وصلت بطريق البحر إلى مينائي أبيدجان وسان بدرو. وعلى سبيل المثال، تلقى الفريق تقارير متعددة متواترة عن أن أفرادا عديدين يتكلمون اللغة الإنكليزية قد هبطوا من سفينتين رستا بالقرب من ميناء الصيد في أبيدجان، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وانتظر هؤلاء الأفراد في الميناء إلى أن وصلت مركبات أمن خاصة، صفراء اللون، إضافة إلى مركبات للشرطة، وأقلتهم بعد ثلاثة أيام.

٥٢ - وتلقى الفريق أيضا تقريرين مستقلين وموثوقين عن أن شركة أمن خاصة مقرها في كوت ديفوار ساعدت على نقل قوات المرتزقة من مينائي أبيدجان وسان بدرو. ووصف التقرير الأول الشركة الأمنية بأنها "مملوكة لمواطن فرنسي يقيم في أبيدجان". ووصفها التقرير الثاني بأنها "إحدى الشركات التي يديرها لافونت"، مما يشير إلى أن الشركة هي إما ريسك أو فيجن - وهما شركتان أمنيتان يملكهما ويديرهما السيد فريديريك لافونت، وهو رجل أعمال مقيم في أبيدجان ويقوم بعمليات واسعة النطاق في كوت ديفوار، بما في ذلك خطوط صوفيا الجوية (التي سميت فيما بعد الخطوط الجوية الإيفوارية؛ انظر الفقرات ٦١-٦٩ الواردة أدناه). ومن بين هاتين الشركتين، توفر شركة ريسك الأمن في مطار أبيدجان وتتولى تشغيل سيارات الأجرة.

٥٣ - وفي جميع الحالات، يدرك الفريق أن المرتزقة الليبريين وصلوا إلى كوت ديفوار وهم غير مسلحين ويرتدون ملابس مدنية. ونُقلوا فيما بعد إلى مواقعهم الحالية، وزودوا بأسلحة وذخائر من مخزونات قوات الدفاع والأمن السابقة، وفي بعض الحالات، زودوا بأزياء موحدة (للشرطة والدرك والجيش النظامي). وتشير عدة تقارير إلى أنهم تلقوا مدفوعات قبل القيام بعمليات معينة. وتتراوح التقديرات بين ٥٠٠.٠٠٠ و ١.٠٠٠.٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١.٠٠٠-٢.٠٠٠ دولار) عن كل عملية. وأفاد شهود عيان بأنهم اكتشفوا "مبالغ كبيرة من المال" في ملابس حثث ثلاثة مرتزقة قتلوا خلال العنف في دويكوي في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٥٤ - ويهيب الفريق بحكومة ليبريا وعملية الأمم المتحدة في ليبريا أن تتخذ جميع التدابير الضرورية للقبض على المرتزقة المشتبه فيهم والذين حاولوا عبور الحدود الشرقية للبلد إلى كوت ديفوار، أو الذين يسعون إلى السفر من الموانئ الليبرية. وفي هذا الصدد، يوصي الفريق بتحسين رصد المنطقة الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار وموانئ الشطر الجنوبي الشرقي من ليبريا.

٢ - استخدام الطائرات الأجنبية لنقل الأفراد العسكريين والمعدات العسكرية

٥٥ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (حوالي الساعة ٩/٠٠ بتوقيت غرينتش)، أبلغ مصدران فريق الخبراء بأن طائرة هليكوبتر من طراز IAR-330 زرقاء وبيضاء اللون نقلت أفراداً عسكريين ومعدات عسكرية من مطار أبيدجان الدولي إلى مدينة دابو (على بعد حوالي ٤٥ كم غرب أبيدجان). ويحتمل أن تكون الطائرة قد هبطت أيضاً في مدينة توبا القريبة منها. والطائرة الوحيدة المعروفة لدى فريق الخبراء التي يجري تشغيلها في كوت ديفوار وتنطبق عليها هذه المواصفات هي طائرة هليكوبتر زرقاء وبيضاء اللون من طراز IAR-330، مسجلة برمز D-HAXR^(٤)، تقوم بتشغيلها شركة خاصة هي هيلوغ إي جي Helog A.G. من حظائر للطائرات ملاصقة للقاعدة الجوية العسكرية في أبيديجان.

٥٦ - ورغم أن وكالة مراقبة الحركة الجوية في مطار أبيدجان الدولي قدمت سجلات بالحركة الجوية لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فإن السجلات لم تتضمن هذه الرحلة. واتصلت خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأحد ممثلي شركة هيلوغ إي جي بغية استيضاح المسألة، إلا أنها أبلغت بأن الممثل كان غائباً عن البلد في ذلك الوقت. وأشار الممثل إلى أن سجلات شركة هيلوغ إي جي تفيد بوجود عدة رحلات لطائرات هليكوبتر يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلا أن تلك السجلات لا تشير إلى نقل أفراد عسكريين أو معدات عسكرية.

٥٧ - وفي الساعة ١٥/٣٠ بتوقيت غرينتش يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، أقلعت من مطار أبيدجان الدولي طائرة هليكوبتر من طراز IAR-330 مسجلة برمز D-HAXR وتشغلها شركة هيلوغ إي جي. وفي الساعة ١٧/٤٥ بتوقيت غرينتش، شاهد أعضاء فريق الخبراء وخليئة الحظر المتكاملة طائرة الهليكوبتر نفسها من سطح مبنى مقر الأمم المتحدة في أبيدجان. وكانت الطائرة قادمة من اتجاه أبوبو (محلقة فوق المنتزه الوطني فوريه دي بانكو Forêt de Banco)، وهبطت في القاعدة العسكرية كامب غاليني Camp Gallieni، الذي يقع في مقاطعة بلاتو (المضبة) في أبيدجان^(٥). وأقلعت طائرة الهليكوبتر من القاعدة في الساعة ١٨/٠٠ بتوقيت غرينتش. وفي اليوم التالي الموافق ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، هبطت طائرة الهليكوبتر نفسها مرة أخرى في كامب غاليني وأقلعت منه حوالي الساعة ١٣/٣٠ بتوقيت غرينتش. ويلاحظ فريق الخبراء عدداً من المسائل المثيرة للقلق وهي:

(٤) أبلغ فريق الخبراء السابق خطأً أن رمز التسجيل D-HAXR كان D-HAXE.

(٥) في صباح يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١، تلقى فريق الخبراء ثلاثة تقارير منفصلة عن إطلاق نيران من طائرة هليكوبتر كانت تحلق فوق منطقة PK-18 في مقاطعة أبوبو في أبيدجان. ولم يتمكن فريق الخبراء من تحديد هوية طائرة الهليكوبتر بناء على التقارير، ويلاحظ أن أوقات الطيران لا تتوافق مع أوقات طيران الهليكوبتر المسجلة برمز D-HAXR المذكورة في الفقرة ٥٧.

(أ) تتطابق أوصاف طائرة الهليكوبتر على نحو وثيق مع الأوصاف الواردة عن طائرة أُفيد عن استخدامها لنقل أفراد عسكريين ومعدات عسكرية في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١^(٦)؛

(ب) قامت الطائرة بزيارات متكررة إلى إحدى القواعد العسكرية يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١؛

(ج) كشف فريق الخبراء لعام ٢٠١٠ عن معاملات مالية جرت بين وزارة الدفاع في كوت ديفوار وشركة هيلوغ إي جي، يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٩ (انظر المرفق الثاني)؛

(د) لم تُفد شركة هيلوغ إي جي برد على رسالة فريق الخبراء لعام ٢٠١٠، المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، التي يطلب فيها توضيحاً بشأن المعاملات السابق ذكرها؛

(هـ) تلقى فريق الخبراء إفادات موثوقة بأن أحد طياري شركة هيلوغ إي جي، رغم كونه من الرعايا الأجانب، يحمل بطاقة من وكالة الاستخبارات المحلية في كوت ديفوار (Direction de la surveillance du territoire).

٥٨ - وفي اجتماع عُقد في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١١، أبلغت شركة هيلوغ إي جي فريق الخبراء السابق بأن طائرتها من طراز IAR-330 استخدمت حصراً لأغراض مدنية، بما في ذلك نقل كبار الشخصيات، ونقل العتاد المتعلق بصناعة النفط. ويشكك فريق الخبراء في صحة هذه التأكيدات، ويطلب إلى شركة هيلوغ إي جي أن توضح طبيعة عملياتها الجارية في كوت ديفوار.

٣ - مراقبة الشحنات الجوية إلى كوت ديفوار

٥٩ - ما زالت القوات الأمنية الموالية للرئيس السابق تمنع فريق الخبراء وخلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من دخول مطار أبيدجان الدولي، وميناء أبيدجان البحري، وموانئ الدخول الأخرى في جنوب البلد. ورداً على ذلك، يقوم فريق الخبراء بانتظام بمراقبة تلك المواقع من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل غير المباشرة، من بينها المراقبة الجوية، والمراقبة عن بعد من مركبات لا تحمل علامات، ونجح في بعض الحالات في الدخول بشكل محدود إلى مواقع لفترات قصيرة من الوقت (انظر أدناه). ورغم

(٦) تفيد خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضاً عن رحلات قامت بها طائرات هليكوبتر تابعة لشركة هيلوغ إي جي لأغراض نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى المناطق الداخلية من البلد أيام ١٨ و ٢٨ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولم يتمكن فريق الخبراء من التحقق من صحة هذه التقارير.

اتخاذ هذه التدابير، ما زالت قدرة الفريق على الدخول محدودة للغاية. وكما تبين الحالات التالية، رغم أن فريق الخبراء قد يتمكن من مراقبة الأنشطة المريبة، فإنه لا يستطيع في كثير من الأحيان التحقق من محتويات الشحنات لأن القوات الأمنية تمنع الدخول إلى الميناء المذكور.

٦٠ - ويشير فريق الخبراء أيضاً إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم تستخدم جميع الوسائل المتاحة لديها لتنفيذ ولايتها برصد الحظر المفروض على الأسلحة ومنعها على النحو المذكور في الفقرة ٢ (ز) من القرار ١٧٣٩ (٢٠٠٧)، وبوجه خاص تفتيش حمولات الطائرات وأي مركبة نقل تستخدم المرافئ والمطارات ومهابط الطائرات والقواعد العسكرية والمعابر الحدودية في كوت ديفوار، حسب ما تراه ضرورياً ودون إشعار مسبق، والقيام، حسب الاقتضاء، بجمع الأسلحة وأي نوع من الأعتدة المتصلة بها، التي أدخلت إلى كوت ديفوار انتهاكاً للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٧ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

(أ) التقارير عن شحنات أسلحة إلى كوت ديفوار على متن خطوط طيران صوفيا

٦١ - في أوائل عام ٢٠١١، تلقى الفريق تقارير موثوقة بأن إحدى الطائرات التابعة لخطوط طيران صوفيا Sophia Airlines نقلت شحنة أسلحة وأعتدة ذات صلة، مما يمثل انتهاكاً لنظام الجزاءات.

٦٢ - وتعمل خطوط طيران صوفيا في الوقت الحالي باسم Ivoire Airlines Business، رغم أن بعض طائراتها ما زالت تحمل علامة خطوط طيران صوفيا. ويشير إلى الشركة في ما يلي باسم خطوط طيران صوفيا.

٦٣ - ولم يتلق فريق الخبراء تقارير إضافية مؤيدة.

٦٤ - وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن خطوط طيران صوفيا، ومالكها السيد فريدريك لافون، يخضعون لعدد من التحقيقات الإضافية (انظر الفقرة ٥٢ أعلاه والفقرات ٦٥-٦٩ أدناه).

(ب) أنشطة مشبوهة متصلة برحلات خطوط طيران صوفيا

٦٥ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قامت خطوط طيران صوفيا بعدد من الرحلات على ما يبدو لدعم العمليات العسكرية لنقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. وعلى حد فهم فريق الخبراء، فإن خطوط طيران صوفيا هي شركة مسجلة في كوت ديفوار. بيد أن مالكها، السيد فريدريك لافون، مواطن فرنسي لديه حسابات مصرفية في سويسرا ولكسمبرغ وموناكو، وقام بعدة عمليات شراء لطائرات من شركات في فرنسا والمغرب في العامين الماضيين.

٦٦ - ويرى فريق الخبراء أن أنشطة الأعمال التي يقوم بها السيد لافون تعتمد على أموال مودعة في الخارج، ولهذه الأسباب، يشير إلى إمكانية اعتبار المساعدة المقدمة إلى العمليات العسكرية، بما فيها نقل الأسلحة والمساعدة ذات الصلة داخل أراضي كوت ديفوار، داخل نطاق نظام الجزاءات.

٦٧ - وتوجز الفقرات التالية ما توفر من كم متزايد من الأدلة التي تشير إلى تورط خطوط طيران صوفيا في أنشطة متصلة بالمجال العسكري في كوت ديفوار:

(أ) في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قامت إحدى طائرات خطوط طيران صوفيا، مسجلة برمز TU-TCV، برحلتين من أبيدجان إلى دالوا. وفي كل حالة، أنزلت الطائرة حمولة من الصناديق الخشبية (تقدر أبعادها بـ ٥٠ × ٢٠ × ١٥ سم) بوجود أفراد عسكريين مسلحين في دالوا. وأفادت خطوط طيران صوفيا بأن تلك الرحلات نقلت أموالاً نقدية من أبيدجان إلى سان بدرو. ويلاحظ فريق الخبراء أن خطوط طيران صوفيا نقلت في السابق أموالاً لحساب المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا. وأبلغ المصرف خلية الحظر المتكاملة بأن الأموال النقدية في عمليات النقل هذه، كانت توضع دائماً في أكياس ولم تكن توضع في صناديق أبداً؛

(ب) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، رفضت قوات الأمن السماح لخلية الحظر المتكاملة التابعة للعمليات بدخول منطقة البضائع في مطار أبيدجان الدولي لتقوم بدورية روتينية. وحوالي الساعة ١١/٠٠ بتوقيت غرينتش، شهدت الدورية إحدى طائرات خطوط طيران صوفيا محاطة بقوات أمن مسلحة وسيارات مصفحة من النوع الذي يستخدم عادة في نقل النقود والسلع القيّمة الأخرى. ولاحظت الدورية أن المركبات المصفحة احتوت على صناديق خشبية كبيرة؛

(ج) في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أفادت مصادر مقرّبة من الشركة بأنه في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، طلبت خطوط طيران صوفيا من أحد طياريهما أن يقوم برحلات تحمل جماعات صغيرة من الأفراد العسكريين إلى لومو - نور (تقع على بعد ١٠-١٥ كم شمال شرقي تومودي). ورفض الطيار القيام بهذه الرحلة، وقبّل طيار آخر من طياري خطوط طيران صوفيا القيام بهذه المهمة. ولا تتضمن سجلات الحركة الجوية أي ذكر لهذه الرحلة خلال الفترة المذكورة؛

(د) في أيام ١٠ و ١٣ و ١٤ و ٢٣ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قامت طائرتان من طائرات خطوط طيران صوفيا، مسجلتان برمزي TU-TCV و TU-TCS، برحلات متكررة من دالوا إلى أبيدجان. ورغم وجود سيارة مصفحة لنقل الأموال من النقدية، فقد أشرفت قوات الأمن في وقت لاحق على إنزال ما يقرب من ٣٠ صندوقاً خشبياً من كل طائرة إلى شاحنة مسطحة (انظر الشكل الأول). وكانت الصناديق مصنوعة من الخشب الرقائقي،

ومقواة على الحواف بزوايا معدنية، ومربوطة بشريط بلاستيكي محبوك. وبدأت الصناديق جديدة بما يرجح إما أن تكون معبأة بيد محترفين (تعبئة ذات جودة عالية جداً)، أو أن تكون معبأة ومغلقة في المصنع. ومنعت قوات الأمن شرطة الأمم المتحدة وأفراد أمن المتحدة من الاقتراب. واتصلت خلية الحظر المتكاملة بخطوط طيران صوفيا لتطلب منها التصريح عن محتويات الصناديق. وأبلغت خطوط طيران صوفيا الخلية بأن الصناديق تحتوي على نقود، وأن الرحلات قد نُظِّمَت لنقل النقود باسم المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، إلا أنها لم تقدم وثائق مؤيدة. وأبلغ المصرف الخلية مرة أخرى بأن خطوط طيران صوفيا عادة ما تنقل نقوده في يوم ٢٠ من كل شهر، وأن الأموال النقدية لا توضع أبداً في صناديق.

الشكل ١

إنزال صناديق من على طائرة خطوط طيران صوفيا في دالوا، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١



المصدر: عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٦٨ - يلاحظ فريق الخبراء أن الإيضاحات التي قدمتها خطوط طيران صوفيا بشأن الشحنات لا تتوافق مع ما ذكره المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا. وهو يلاحظ أيضاً أن تواريخ الرحلات لا تتوافق مع شحنات الأموال النقدية المعتادة المرسلة باسم المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، وأنه ليس مرجحاً أن تحتوي الصناديق على أموال نقدية. وفي

الحالة الثالثة (مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، فإن الفريق مقتنع بأن خطوط طيران صوفيا نقلت أفراداً عسكريين ومعدات عسكرية إلى لومو - نور. وفي الحالات الباقية، يستخلص الفريق أنه، في سبع حالات على الأقل، نقلت خطوط طيران صوفيا بضائع عالية القيمة أو ذات أهمية عسكرية من أبيدجان إلى الدوا. وحضر أفراد عسكريون عملية إنزال حمولة البضائع في كل مرة، واستخدمت خطوط طيران صوفيا على ما يبدو تفسير "النقل الاعتيادي للأموال النقدية" للتستر على هذا النشاط.

٦٩ - ويشير الفريق إلى تورط خطوط طيران صوفيا ومالكها، في عدد من الحالات الأخرى المبينة في هذا التقرير. وهو يهيب بالدول الأعضاء والشركات الخاصة أن تظل يقظة تجاه أنشطة خطوط طيران صوفيا/Ivoire Airlines Business، وتجاه أنشطة المؤسسات الأخرى ذات الصلة بالسيد لافون، في ما يتعلق باحتمال حدوث انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، بما في ذلك تقديم مساعدة أجنبية مباشرة أو غير مباشرة للأنشطة العسكرية في كوت ديفوار.

(ج) طائرة نقل بضائع من طراز إليوشن - ٧٦ في مطار أبيدجان الدولي

٧٠ - في الساعة ٩/٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أثناء إحدى مهام الرصد الجوي، التقطت القوات المحايدة صوراً فوتوغرافية لطائرة من طراز إليوشن - ٧٦ تابعة في موقف طائرات البضائع في مطار أبيدجان الدولي (انظر الشكل الثاني). وحملت الطائرة رمز التسجيل RA-76843 (الاتحاد الروسي)، وشعار شركة Аэростарز (إيرستارز، المعروفة أيضاً باسم إيروستارز وأفياستارز)، وكان مرسوماً على ذيل الطائرة بقايا من شعار الأمم المتحدة^(٧).

(٧) قامت شعبة الدعم اللوجستي التابعة لإدارة الدعم الميداني بإبلاغ الأمانة العامة، في ٤ آذار/مارس ٢٠١١، بأن الطائرة إليوشن - ٧٦، برمز تسجيل RA-76843 كانت تعمل لحساب إدارة عمليات حفظ السلام والدعم الميداني أثناء الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩. بموجب عقد طويل الأجل مبرم مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، بوصفها أحد الأصول "المشتركة" مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأشارت الشعبة إلى أن الطائرة، أثناء فترة خدمتها مع بعثة الأمم المتحدة في السودان/العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كانت تعمل تحت إدارة الشركة الروسية أباكافيا، وأنها تعمل في الوقت الحالي تحت إدارة شركة روسية أخرى هي شركة أفياستارز.

الشكل ٢

طائرة إليوشن ٧٦ (RA-76843)، مطار أبيدجان الدولي، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١



المصدر: القوات المحايدة.

٧١ - لم تسجل إحصاءات مراقبة الحركة الجوية لشهر كانون الثاني/يناير هبوطاً أو إقلاعاً أو أية تفاصيل أخرى تتعلق برحلة الطيران قيد البحث. ورغم أنه لم يتضح ما إذا كانت الطائرة قد أنزلت بضائع في المطار، فإن فريق الخبراء يشبهه في أنه يحتمل، بل من المرجح بالفعل، أن تكون قد قامت بذلك. ولهذه الأسباب، فقد حاول فريق الخبراء تتبع تاريخ الرحلات التي قامت بها الطائرة، بالاشتراك مع خبراء مستقلين في مجال الطائرات. وترد نتائج جهد التتبع هذا في الجدول ١:

الجدول ١

سجل الرحلة RA-76843 (غير مكتمل)، ٢٠-٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

التاريخ/الوقت	الإجراء	ملاحظات
٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	أُفُلعت: أوفا	رقم الرحلة: ASE 9671. سجلت وجهة واحدة تحت الرمز "ZZZZ"، الأمر الذي يشير إلى مطار غير مدرج على قائمة منظمة الطيران المدني الدولي. ومُنحت الطائرة حقوق التحليق في أجواء الاتحاد الروسي والجزائر.
	(الاتحاد الروسي)	جمهورية باشكورتوستان

التاريخ/الوقت	الإجراء	ملاحظات
٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	هبطت:	رمز المطار وفقا لمنظمة الطيران المدني الدولي: DAOE. وهو قاعدة جوية عسكرية.
+/- الساعة ١٦/٠٠ بتوقيت غرينيتش	مطار أم البواقي شمال شرق الجزائر	
٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	هبطت:	كانت الطائرة تقف إلى جانب مرفق مناولة البضائع في مطار أبيدجان.
+/- الساعة ٧/٣٠ - ٨/٣٠	مطار أبيدجان الدولي	
بتوقيت غرينيتش		
٢١-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	أقلعت:	أقلعت الطائرة بعد الساعة ٩/٠٠ بتوقيت غرينيتش في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وقبل الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت غرينيتش في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.
	مطار أبيدجان الدولي	
٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	أقلعت:	رقم الرحلة: ASE 9651
	معيّقة	
	الجمهورية العربية الليبية	
٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	هبطت:	
	تيومين، مقاطعة الأورال الاتحادية، الاتحاد الروسي	

ملاحظة: لا تتفق أوقات الطيران مع الأوقات المدرجة في طلب التحليق (انظر المرفق الثالث).
المصادر: فريق الخبراء، والقوات المحايدة، وخلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٧٢ - على النحو المشار إليه في الجدول ١، غادرت الطائرة الاتحاد الروسي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ولكن طاقمها قدم رمز "ZZZZ"، الذي يشير في العادة إلى أن وجهة الطائرة غير مدرجة في سجل المطارات لدى منظمة الطيران المدني الدولي. غير أن الوجهة التالية للطائرة كانت قاعدة جوية عسكرية تقع في أم البواقي بالجزائر. ورغم أن أم البواقي هي منشأة عسكرية محصنة، فلديها رمز (DAOE) لدى منظمة الطيران المدني الدولي. وشعر الفريق بالقلق من أن يكون طاقم الطائرة ربما حاول إخفاء وجهة الرحلة بتقديم الرمز ZZZZ.

٧٣ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، أرسل الفريق رسائل إلى البعثات الدائمة للاتحاد الروسي والجزائر والجمهورية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، طلب فيها توضيحاً لطبيعة الرحلة وحمولتها^(٨). وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، كانت الجزائر هي الوحيدة التي استجابت (على الفور) لطلب الفريق. وجاء في رسالة الجزائر المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ أن الطائرة سلمت عتادا عسكريا إلى القوات المسلحة الجزائرية؛ ولم تقدم بيان شحنتها إلى السلطات الجزائرية وأن الطائرة لم تحمّل معدات أو عتادا في أم البواقي. وأرقت الجزائر برسالتها أيضا نموذج (طلب السماح بتحليق طائرة) (انظر المرفق الثالث)، الذي يحدد أن الطائرة نقلت ١٢ طنا من قطع غيار الطائرات لصالح وزارة الدفاع الجزائرية بالإضافة إلى طاقم مؤلف من ١٠ أشخاص، وهو ضعف قدرتها العادية تقريبا.

٧٤ - ويشعر الفريق بالقلق من أن عددا من الجوانب المتصلة بهذه الرحلة، بما في ذلك حمولتها ووجهتها وظروف طيرانها ووصولها إلى أبيدجان، يوحي باحتمال حدوث انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة:

(أ) بتقديم الوجهة تحت الرمز ZZZZ، ربما يكون طاقم الطائرة قد حاول إخفاء وجهتها لدى مغادرتها الاتحاد الروسي (يمكن أن يعزى هذا الأمر، بطبيعة الحال، إلى الخطأ أو الكسل)؛

(ب) لا توجد سجلات لمراقبة الحركة الجوية أو مناولة الشحنات تدل على أن الطائرة قد هبطت، أو أفرغت حمولة، أو غادرت من مطار أبيدجان في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛

(ج) نقلت الطائرة ١٢ طنا من المواد ذات الصلة بالجمال العسكري إلى الجزائر، الأمر الذي قد يوحي بأن الكمية المتبقية البالغ وزنها ٣٣ طنا (تقريبا) من حمولتها القصوى ربما كانت تحتوي على عتاد عسكري؛ وأفيد بأن طاقم الطائرة لم يزود السلطات الجزائرية ببيان الحمولة؛

(د) ينبغي اعتبار حقيقة أن الحمولة احتوت على قطع تستخدم في مجال الطيران جديدة بالاهتمام، نظرا للجهود المتكررة التي تبذلها القوات الموالية للرئيس السابق لكوت ديفوار في الحصول على القطع والمساعدة التقنية اللازمة لتأهيل أصولها الجوية العسكرية منذ فرض الحظر على الأسلحة (انظر الفقرات ٩٥-١٠٤ أدناه).

(٨) أفادت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوجود طائرة IL-76 من طراز RA-76834 في مطار أبيدجان في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، في تقريرها عن رصد الحظر لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (الفقرة ٦)، الذي أتيح لفريق الخبراء وأبلغ به أعضاء لجنة الجزاءات في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

٧٥ - ويدعو الفريق السلطات الليبية والروسية للمساعدة في توضيح هذه الحالة ومساعدة فريق الخبراء، وفقا للفقرة ١٥ من القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠).

(د) محاولات شحن عتاد عسكري إلى مطار ياموسوكرو

٧٦ - على مدار الأسابيع الخمسة التي سبقت يوم السبت ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، كان الفريق على علم بحصول مفاوضات بين عناصر في إدارة الرئيس السابق لكوت ديفوار وسماسرة سلاح يقيمون في الخارج. وقُدمت هذه المعلومات إلى الفريق بشرط السرية، وبالتالي قرر الفريق حجب معلومات محددة إلى أن ينتهي من تحقيقاته. وإضافة إلى ذلك، ولهذا الأسباب، لا يُورخ الفريق بعض التقارير التي تلقاها خلال الفترة المعنية.

٧٧ - وقرب نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أبلغت مصادر في كوت ديفوار الفريق بالمفاوضات الجارية بين مستشار الشؤون الاقتصادية للرئيس السابق، السيد أوبر زوأوري، والسيد ميخائيل كاييلوف/كاييلو من شركة Belspetsveshtekhnika، وهي شركة بيلاروسية زودت حكومة كوت ديفوار بطائرات هليكوبتر من طراز MI-24، في عام ٢٠٠٣ (انظر S/2005/699، الفقرات ٩-١١ و ١١٩-١٢٣، و S/2006/735، الفقرات ٧٧-٨٢).

٧٨ - وأبلغت مصادر إضافية الفريق أن مواطنا فرنسيا، هو السيد روبرت مونتويا من شركة R.M. Holdings، كان في بيلاروس (يقيم عادة في توغو) لمناقشة صفقة تتضمن عتادا في مجال الطيران، وربما تتضمن ثلاث طائرات هليكوبتر من طراز MI-24. ومن المهم ملاحظة أن السيد مونتويا والسيد كاييلوف/كاييلو اشتركا في تنظيم شحنة الأصول الجوية لكوت ديفوار في عام ٢٠٠٣، وأثما كانا يتواجدان في كوت ديفوار في مناسبات عديدة في ما يتصل بالمساعدة التقنية الأجنبية المتعلقة بطائرات الهليكوبتر MI-24 (انظر S/2005/699، الفقرات ٨٤-١٢٣؛ و S/2006/204، الفقرة ٥٢؛ و S/2006/735، الفقرات ٧٧-٨٢، و S/2006/964، الفقرات ٢٢-٣١؛ و S/2010/179، الفقرة ١٠٧).

٧٩ - ولم يتمكن الفريق من تأكيد النوع الحقيقي للعتاد موضوع المناقشة، ولكن اشتبه في أنه ربما ينطوي على الإمداد بأصول جوية عسكرية لثلاثة أسباب: (١) مشاركة السيد مونتويا والسيد كاييلوف/كاييلو في ما مضى بتوريد أصول جوية عسكرية لكوت ديفوار؛ (٢) تصاعد التهديد من هجومات تشنه القوات الجديدة^(٩) والأثر الإيجابي الذي قد يخلفه اقتناء أصول جوية على القوات الموالية للرئيس السابق في هذا السيناريو؛ (٣) دور شركة Belspetsveshtekhnika (BSVT)، بما لديها من سجل في توريد طائرات عسكرية إلى كوت ديفوار.

(٩) أبلغ الفريق لجنة الجزاءات بازدياد المؤشرات التي تدل على هجومات تشنه القوات الجديدة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١. وكتب مرة أخرى إلى لجنة الجزاءات في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، لإبلاغها أن هجوما يُشن في غرب كوت ديفوار.

٨٠ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، علم الفريق أن قوات الأمن الموالية للرئيس السابق اتصلت بشركة خاصة في أيدجان لتسليم شاحنة تحميل (K-Loader) بقدرة ٧ أطنان إلى مطار ياموسوكرو. وهذه الشاحنة عبارة عن آلة مزودة بمنصة مسطحة ترتفع وتنخفض صممت خصيصاً لتفريغ الحمولة من الطائرات. وأصرت قوات الأمن على إزالة جميع العلامات التجارية من الشاحنة، ومن المركبة التي تنقلها، وطلبت بأن تظل المعدات مخفية في مرآب سيارات خلال ليلة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، غادرت المركبة متوجهة إلى ياموسوكرو حيث وصلت في وقت لاحق من ذلك اليوم. وأفيد بأنها دخلت إلى "حظيرة يجرسها أفراد عسكريون" في ليلة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

٨١ - وارتاب الفريق فوراً في هذا التطور، لأن إدارة الرئيس السابق كانت قد أعلنت، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عن إغلاق المطار، وطردت موظفي الخدمات الأرضية التابعين لعملية الأمم المتحدة من المنطقة، وأفيد بأنها سدّت مدرج الطائرات بقطع كبيرة من الإسمنت وبالإطارات ونشرت قوات أمن للحيلولة دون وصول عملية الأمم المتحدة إلى هناك. غير أن الفريق أجرى تحريات واكتشف أن موظفي المطار المدنيين، بمن فيهم موظفو برج المراقبة، تلقوا أوامر بالبقاء في العمل. وحثّ الفريق بأن المطار كان إما مفتوحاً للطيران وتحت سيطرة قوات الأمن، أو يمكن فتحه خلال فترة قصيرة. وبالتالي فقد كان الطلب على الشاحنة K، مؤشراً معقولاً على قرب تسلّم حمولة منقولة جوا ذات صلة بالمجال العسكري.

٨٢ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، أبلغت مصادر موثوق بها الفريق وخلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة أنه كان من المقرر وصول طلبية من العتاد العسكري مصدرها مينسك، إلى مطار ياموسوكرو في ثلاث شحنات في ليلتي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١. واتخذ الفريق التدابير التالية:

(أ) أجرى اتصالات مع مصادره من المدنيين العاملين في مطار ياموسوكرو وحوله طالباً إخطاره بشكل فوري عن وجود نشاط غير عادي في المطار أو عند هبوط طائرة؛

(ب) اتصل بخبراء في مجال الطيران وطلب أن يزودوه بآخر التطورات لحظة حدوثها عن أية طائرة نقل تغادر مينسك (وأوروبا بشكل عام) باتجاه غرب أفريقيا خلال الفترة المعنية؛

(ج) أجرى استعدادات فورية للسفر بطائرة هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة إلى ياموسوكرو (نفذت الرحلة في صباح يوم ٢٧ شباط/فبراير).

٨٣ - وشكك الفريق في أن توافق عملية الأمم المتحدة على نشر القوات اللازمة لاعتراض شحنة من العتاد العسكري في مطار ياموسوكرو. وبالتالي أبلغ لجنة الجزاءات بنتائجه في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، على أمل أنه ربما تؤدي الضغوط الدبلوماسية على مستوى عالٍ إلى منع مغادرة الشحنة المبلغ عنها أو وصولها.

٨٤ - وتأكدت شكوك الفريق في ما يخص رغبة/قدرة عملية الأمم المتحدة في اعتراض الشحنة لدى وصوله إلى ياموسوكرو. إذ أبلغ ضباط الأمن التابعون للأمم المتحدة والضباط العسكريون في عملية الأمم المتحدة الفريق أنه ليس لديهم ما يكفي من قوات للاقترب من المطار بهدف مراقبة أو حظر بضاعة غير قانونية، نظراً لأن وحدات من قوات الأمن سدت الطريق الوحيد المؤدي إلى المطار في أماكن عدة. وواصل الفريق رصد الحالة من خلال الاتصال مع مصادره المدنية في المطار.

٨٥ - وفي ليلة ٢٧ شباط/فبراير، تلقى الفريق اتصالاً هاتفياً من خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة، أشارت فيه إلى أن العملية أبلغت إدارة عمليات حفظ السلام عن هبوط طائرة في ياموسوكرو في الساعة ٢٣/١٥ بتوقيت غرينيتش يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١. وكان هذا البلاغ غير صحيح ونجم عن الأخطاء التي رافقت التسلسل القيادي في العملية. غير أن الفريق تلقى اتصالات هاتفية متتالية تطلب منه أن يوضح ما ورد في تقرير العملية. وأجاب الفريق بأن أيًا من جهات اتصاله في المطار لم يبلغ عن هبوط طائرة، وأن النشاط في المطار كان طبيعياً حسبما أفيد، ولكنه لم يتمكن من تأكيد ذلك عياناً نظراً لمنعه من الدخول إلى المطار. ودفعت الخطورة المحتملة للحالة منسق الفريق وعضو واحد من خلية الحظر المتكاملة إلى محاولة زيارة المطار في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وأوضح ضباط الأمن التابعون للأمم المتحدة أنه لا يمكن توفير المرافقة بسبب الحالة الأمنية والتهديد الموجه لأفراد الأمم المتحدة ونصحوا الفريق بعدم السفر.

٨٦ - ولدى بلوغ الفريق قمة تلة تبعد حوالي ١٠٠٠ متر عن المطار، أكد عياناً عدم وجود أية طائرة على مدرج المطار واستدار عائداً بمركبته. وخلال تحركه غادرت دورية أمنية متنقلة من الجهة الغربية للمطار وأطلقت النار. وقاد الفريق بسرعة في اتجاه بلدة ياموسوكرو تتبعه المركبة التي واصلت قوة الأمن إطلاق النار منها حتى توارت مركبة الأمم المتحدة عن الأنظار.

٨٧ - وأفادت مصادر الفريق في أبيدجان أن قوات الأمن الموالية للرئيس السابق اتصلت، في ٣ آذار/مارس ٢٠١١، بالشركة المسؤولة عن توفير شاحنة التحميل وأمرت بإزالة الآلة وترحيلها إلى أبيدجان.

الشكل ٣

موقع شاحنة التحميل K في مطار ياموسوكرو، ١ آذار/مارس ٢٠١١ (الساعة ١٥/١٥ بتوقيت غرينتش)



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٨٨ - واستخلص الفريق عدة استنتاجات من هذه الأحداث. ويمكن القول إن الاستنتاج الأكثر أهمية هو أنه على الرغم من عدم هبوط أية طائرة خلال الفترة المعنية (٢٧ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ٢٠١١)^(١٠)، فإن هذا لا يعني بالضرورة عدم صحة مصادر معلومات الفريق. ويلاحظ الفريق ثلاثة تفسيرات ممكنة للأحداث وهي:

(أ) أن المعلومات المتعلقة بالوصول الوشيك لشحنة إلى مطار ياموسوكرو لم تكن صحيحة - ويلاحظ الفريق عدة مؤشرات تدل على خلاف ذلك. أولاً، إن وجود شاحنة التحميل K، والظروف التي اكتنفت وصولها ومغادرتها، تدل على أن قوات الأمن كانت تنتظر وصول شحنة في الفترة بين ١٨ شباط/فبراير و ٣ آذار/مارس ٢٠١١. وفي ١ آذار/مارس ٢٠١١، وُضعت شاحنة التحميل K على المدرج، بدلا من أن توضع "في حظيرة" على النحو الذي جرى الإبلاغ عنه في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر الشكل ٣).

(١٠) قام الفريق أيضا بعملية استطلاع بطائرة مروحية بالاشتراك مع خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين بعد ظهر يوم ١ آذار/مارس ٢٠١١.

وثانياً، وبدلاً من سد المدرج بقطع من الخرسانة والإطارات، لاحظ الفريق أنه قد سدّ بأشياء قابلة للتحرّيك، بما في ذلك سلاّم الطائرات المتحركة على عجلات (انظر المرفق الرابع). وثالثاً، حالة الاستعداد القصوى لقوات الأمن (استعدادهم لإطلاق النار فوراً على مركبة تحمل علامة الأمم المتحدة) تدل على محاولة لإخفاء الأنشطة الجارية في المطار.

(ب) أن عملية الشحن قد تمت قبل إبلاغ الفريق بهذا الاحتمال - ونظراً لوجود شاحنة التحميل K في المطار في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، وأن الفريق قد أُبلغ بعملية الشحن الوشيكة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، فلا يمكن استبعاد احتمال أن تكون طائرة ما قد هبطت وأفرغت حمولتها خلال فترة الأيام السبعة المذكورة. ومع ذلك، فلم تبلغ جهات الاتصال مع الفريق المعنية بالطيران الموجودة في مطار ياموسوكرو عن هذا الحدث، ولا السكان المحليين أو موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذين يحتمل أن يكونوا قد شاهدوا أو سمعوا طائرة تهبط أو تقلع.

(ج) أن الشحنة لم تصل لأن الطائرات قد جرى تغيير مسارها - ولم تبلغ جهات الاتصال التابعة للفريق والمعنية بالطيران، والتي رصدت الرحلات الجوية الخارجة من المجال الجوي لأوروبا، عن أية رحلات جوية ذات صلة في مسار مباشر إلى كوت ديفوار أو المناطق المحيطة بها خلال الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١١. غير أن الفريق أُبلغ أيضاً بأن طائرة تحمل شحنة ثقيلة تسافر من منسك متجهة إلى ياموسوكرو، من المحتمل أن تكون تلك الوجهة تقع في حدود مدى طيرانها. ولهذا الأسباب، فقد تكون قد توقفت في وجهة وسيطة. ومن المعقول أيضاً أن تكون الشحنة قد سلّمت بالفعل إلى بلد ثالث، يمكن أن يكون من بلدان المنطقة، قبل الشحن النهائي لكوت ديفوار بوقت طويل. وفي هذه الحالة، فلن تكون الشحنة قد جرى تغيير مسارها وهي في طريقها لوجهتها، بل ظلت ببساطة في الوجهة الوسيطة انتظاراً لتهيئة ظروف مواتية أكثر لنقلها. ويلاحظ الفريق أنه إما إحالته المسألة إلى اللجنة بشكل سري في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، أو البيان العلني للأمين العام، الذي صدر في صباح يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١^(١)، لا يمكن لأيهما أن يكون قد شكل دافعاً لتحويل مسار تعليق الشحنة.

٨٩ - ويرى الفريق بأن من هذه التفسيرات البديلة، (أ) غير مرجح، (ب) يظل محتملاً و (ج) محتمل جداً. ويواصل الفريق التحقيق في جميع جوانب هذه القضية.

(١) متاح في الموقع www.un.org/News/Press/docs/2011/sgsm13422.doc.htm.

٤ - تأهيل الأصول الجوية العسكرية والمسائل المرتبطة بذلك

٩٠ - يبدو أن حالة الأصول الجوية العسكرية العاملة في خدمة القوات الموالية للرئيس السابق قد تدهورت منذ عام ٢٠١٠، وجميع الأصول حالياً (١٥ آذار/مارس ٢٠١١) رابضة على الأرض بسبب أعطال تقنية حسبما أفادت التقارير. بيد أن الفريق يلاحظ أن الحكومة السابقة في كوت ديفوار قامت بتأهيل طائرتها العمودية من طراز IAR-330 كما حاولت تأهيل طائرتها العمودية الوحيدة من طراز Mi-24 بمساعدة تقنية خارجية مع احتمال اقتناء قطع غيار، في انتهاك لنظام الجزاءات. وعلى النحو المشار إليه في الفروع التالية، فرغم أن عدم تشغيل الطائرة من طراز IAR-330 يعزى إلى أعطال تقنية، فإن الفريق يعتقد أن أنشطة قد تجري مرة أخرى لتأهيل الطائرة العمودية من طراز Mi-24.

(أ) تأهيل الطائرة العمودية من طراز IAR-330

٩١ - في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، علم الفريق أن طائرة عمودية من طراز IAR-330، مسجلة TU-VHM، تشغيلها القوات الجوية السابقة لكوت ديفوار، قد قامت بتحليق ثابت لمدة ٢٠ دقيقة تقريباً. وقد تأكد لاحقاً في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ أن الطائرة في حالة تسمح لها بالطيران.

٩٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، قامت الطائرة بعدة رحلات، بما فيها واحدة من قاعدة مخيم غاليني العسكرية، الكائنة في مقاطعة تل أبيدجان. وظلت الطائرة منذئذ (شباط/فبراير ٢٠١١ تقريباً) رابضة على الأرض، بسبب مشاكل تقنية وفق ما أذيع.

٩٣ - ونظراً إلى أن الطائرة العمودية قد حلقت آخر مرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، فإن تأهيلها في عام ٢٠١٠ كان سيتطلب قطع غيار وفنيين مختصين لإعادتها إلى حالة تمكنها من الطيران. ولدى القوات الجوية الإيفوارية فنيون قادرين على صيانة الطائرة العمودية، ولكنها أشارت إلى أن الحظر يمنع استيراد قطع غيار (انظر الوثيقة S/2009/188، الفقرة ٣٠).

٩٤ - وعلى الرغم من عدم حصول الفريق على أي دليل على استيراد القوات الجوية الإيفوارية لقطع غيار لتأهيل الطائرة، فإنه لا يستبعد إمكانية وقوع انتهاكات للحظر فيما يتعلق باستيراد قطع الغيار.

(ب) تأهيل الطائرة العمودية من طراز Mi-24

٩٥ - أجرت القوات الجوية الإيفوارية في الفترة بين ٣٠ آذار/مارس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، سلسلة من الاختبارات الأرضية على محرك الطائرة العمودية من طراز Mi-24 المسجلة تحت رمز TU-VHO. وقد توجت هذه الاختبارات بإجراء تحليق ثابت (انظر الشكل ٤) في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومنذ ذلك التاريخ، لم يتلق الفريق أي تقارير تفيد بتحليق الطائرة.

الشكل ٤

لطائرة من طراز Mi-24 في حالة تحليق ثابت، أبيدجان، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار عام ٢٠١٠.

٩٦ - ونظرا إلى أن الرحلات السابقة للطائرة من طراز Mi-24 قد جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فمن المؤكد أن تأهيل الطائرة قد استلزم استبدال قطع غيار، وبوجه خاص السريعة التلف منها، مثل حلقات منع التسرب. ولذلك يعتقد الفريق اعتقادا جازما بأن القوات الجوية الإيفوارية قد استوردت قطع غيار في انتهاك للحظر.

٩٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٠، قام اثنان من الفنيين الأجانب بإجراء عمليات صيانة للطائرة العمودية (شاهد ذلك فريق الخبراء لعام ٢٠١٠ في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، وأبلغت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن ذلك في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ وأبلغت عنها مصادر في القاعدة الجوية في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠).

٩٨ - وفي ذلك الوقت، لم يتمكن فريق الخبراء في عام ٢٠١٠ من تحديد هوية الفنيين الأجانب. ويبدو أن تلك الأنشطة قد توقفت في الحظيرة الرابضة فيها الطائرة من طراز Mi-24 وأن الأبواب الانزلاقية للحظيرة التي تكون مفتوحة في العادة، ظلت مغلقة منذ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ حسبما أفادت التقارير. وتفيد عدة تقارير أن الطائرة رابضة في الحظيرة بسبب "أعطال هيدروليكية" غير محددة.

٩٩ - وفي عام ٢٠١١، علم الفريق أن عمليات صيانة الطائرة العمودية التي جرت في عام ٢٠١٠ قد أشرف عليها مواطن أوكراني، يدعى السيد فيودوسي كارلوفسكي/كارلوفسكي. ويُعتقد أن السيد كارلوفسكي يعمل لصالح، أو مع، السيد ميخائيل كاييلوف الذي يعمل لدى شركة BSVT البيلاروسية (انظر الفقرات ٧٧-٧٩ أعلاه). وعلى النحو المشار إليه في تقارير أفرقة الخبراء السابقة (انظر على سبيل المثال الوثيقة S/2006/964؛ الفقرات ٢٢-٣١) ترأس السيد كارلوفسكي فريقاً من الفنيين تولى مسؤولية عمليات صيانة الطائرة العمودية من طراز Mi-24، في انتهاك لنظام الجزاءات، والتي جرت في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وآب/أغسطس ٢٠٠٥، وربما بعد ذلك. ويبدو أن هذا الفريق الفني كان يعمل بموجب عقد مبرم مع شركة BSVT، والتي دُفعت لها أموال، نيابة عن حكومة كوت ديفوار آنذاك، من قبل شركة السيد روبرت مونتويا، المسماة R.M. Holdings.

١٠٠ - ويلاحظ الفريق أن ظهور السيد كارلوفسكي مرة أخرى في عام ٢٠١٠، مقرون بما أفادت به التقارير من ضلوع السيد مونتويا والسيد كاييلوف في شحنة الأسلحة المشتبه فيها والمشار إليها في الفقرات من ٧٧ إلى ٧٩ أعلاه، يدل على أن من المحتمل أن شبكة المساعدة العسكرية نفسها التي تضم كل من شركة BSVT، وشركة R.M.Holdings وحكومة كوت ديفوار قد أُعيد تفعيلها. وفي هذا الصدد، يلاحظ الفريق أيضاً أن السيد مونتويا قام بزيارات متكررة إلى كوت ديفوار في عام ٢٠١٠، بما فيها زيارة معلنة في شباط/فبراير ٢٠١٠، اصطحب خلالها وفداً من وزراء في حكومة بيلاروسيا.

١٠١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، تلقى الفريق تقارير غير مؤكدة تفيد بأن سبعة أشخاص "يتحدثون لغة شبيهة باللغة الروسية" قد اتخذوا مساكن لهم في المنطقة الرابعة لمقاطعة أيديجان، بمساعدة السيد فريدريك لافونت. ولدى السيد لافونت علاقات تجارية وثيقة مع السيد مونتويا، بما في ذلك، حسبما أفادت التقارير، مصالح مالية مشتركة في شركة Ivoire Airlines Business (المعروفة سابقاً باسم Sophia Airlines) وشركة Vision وهي شركة أمنية خاصة تتخذ من أيديجان مقراً لها، كما أن السيد لافونت والسيد مونتويا يملكان أيضاً شركة Vision Logistique et Conseil، في توغو، وكانا يملكان الشركة الأمنية الخاصة SAS، في توغو (وقد باع السيد مونتويا حصته إلى السيد لافونت في عام ٢٠٠٨).

١٠٢ - ويعتقد الفريق أن الأشخاص السبعة الذين أُبلغ عنهم قد تكون لهم صلة بعشرة أشخاص وصلوا إلى مطار لومي الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من بيلاروس وكان في استقبالهم السيد مونتويا. وأفادت مصادر سرية أن الأشخاص العشرة لم يغادروا توغو جوا ولم يُشاهدوا منذ ذلك الوقت.

١٠٣ - وتلقى الفريق تقارير من مدنيين يعملون في قاعدة أبيدجان الجوية مفادها أن طائرة نقل ذات ٤ محركات (وُصفت بأنها من طراز أنتونوف أو إليوشين، ولكنهم لم يقدموا رقم تسجيلها) كانت رابضة في قاعدة أبيدجان الجوية في ٣ آذار/مارس ٢٠١١. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، دخل خمسة أشخاص من ذوي البشرة البيضاء الحظيرة التي توجد فيها الطائرة من طراز Mi-24 المسجلة تحت رقم TU-VHO. وأفادت التقارير بأن أولئك الأشخاص قد غادروا كوت ديفوار.

١٠٤ - ويبحث الفريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات المحايدة على التحلي باليقظة إزاء أي نشاط يتعلق بالطائرة العمودية من طراز Mi-24 المسجلة تحت رقم TU-VHO. ويدعو الدول الأعضاء إلى التحلي باليقظة إزاء محاولات كل من السيد فريدريك لافونت، أو السيد ميخائيل كابلوف/كابلو، أو السيد فيودوسي كارلوفسكي/كارلوفيسكي أو السيد روبرت مونتويا أو شركة Belspetsveshteknika (BSVT)، الرامية إلى انتهاك نظام الجزاءات عن طريق الإمداد بأصول جوية عسكرية، وما يتصل بذلك من مواد ومساعدات فنية إلى كوت ديفوار.

باء - الأسلحة، والذخيرة وما يتصل بها من عتاد متوجه إلى القوى الجديدة

١٠٥ - في شباط/فبراير ٢٠١١، شنت وحدات القوى الجديدة التي تنطلق من مدينة مان عمليات هجومية في غرب كوت ديفوار. وتدل السرعة التي حدثت بها التقدم، بما في ذلك الاحتلال السريع لمدن داناني، وتوليبو، وبلوليقوين وغويغلو (مدى التقدم في وقت تقديم هذا التقرير في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١) على أن الأسلحة، والذخيرة والمعدات المتاحة للقوى الجديدة قد تحسنت بقدر كبير من حيث الكمية والتنوع مقارنة بالأسلحة المعروفة لأفرقة الخبراء السابقة وكان آخرها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٠٦ - ومنذ عام ٢٠٠٩، أعدت أفرقة الخبراء المتتالية تقارير عن الأسلحة والذخيرة التي تدخل إلى شمال كوت ديفوار من أراضي بوركينا فاسو (انظر، على سبيل المثال، الوثيقة S/2009/521، الفقرات ١٤٥-١٥١). ومنذ الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية الإيفوارية، التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدمت مصادر الفريق عدة تقارير متوافقة تفيد بأن هذه التحويلات قد تصاعدت إلى حد كبير. وتعرض الفروع التالية للدلائل المتاحة على هذه التحويلات، بالإضافة إلى نتائج التحقيقات التي تعزز الأعمال التي بدأها فريقا الخبراء المعنيان بكوت ديفوار لعام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠.

١ - واردات الأسلحة والذخيرة والمساعدات العسكرية

١٠٧ - أبلغت مصادر مستقلة وموثوقة، بما فيها عناصر من القوات الجديدة، الفريق عن كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة تصل من أراضي بوركينافاسو. وقد بدأت عمليات النقل هذه في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (وأشارت بعض المصادر إلى أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) واستمرت في الأشهر التالية بالتوازي مع التدريب المكثف لوححدات القوات الجديدة في مختلف المواقع^(١٢). وتتفق مصادر الفريق بشكل دقيق على أن شاحنات عسكرية مغطاة مثقلة بالمعدات استخدمت لنقل الأسلحة والذخيرة من الحدود مع بوركينافاسو (من لاليرابا إلى كورهوغو) ثم جنوبا. وتفيد التقارير أن عمليات النقل هذه قد جرت في المقام الأول ليلا. وأفادت بعض المصادر أن أسلحة إضافية وذخيرة قد دخلت من أراضي مالي (عن طريق بوغو إلى كوت ديفوار).

١٠٨ - وأبلغت مصادر إضافية عن مشاهدات للعديد من الشاحنات العسكرية الثقيلة على الطريق، ولا سيما بالقرب من كورهوغو ووانغولودوغو، بما فيهم الفريق، الذي شاهد، ولو من بعيد، إحدى القوافل العسكرية على طريق بوغو - وانغولودوغو في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١. ومن المهم ملاحظة أن أفرقة الخبراء المتعاقبة لم تشاهد مطلقا شاحنات أعدت للاستخدام العسكري في شمال كوت ديفوار وأن، حتى عام ٢٠١١، كانت وحدات القوات الجديدة تنشر دائما مركبات مدنية، مثل شاحنات بيك آب ومن المعتاد أن تكون في حالة سيئة ومطلية بألوان غير عسكرية.

١٠٩ - وخلص الفريق إلى أن الشاحنات العسكرية المعنية إما أنها قد قدمت إلى القوات الجديدة في الشهرين الماضيين أو الثلاثة أشهر الماضية، أو أن وجودها يدل على أن قوات عسكرية أجنبية تعمل في أراضي كوت ديفوار تقدم المساعدات العسكرية إلى القوات الجديدة. وفيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، تلقى كل من الفريق وخلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقارير موثوقة ومستقلة، بما فيها تقارير من أفراد القوات الجديدة التابعة لقوات بوركينافي العاملة في شمال كوت ديفوار. ولم تشر هذه التقارير إلى عدد ومهام القوات المعنية ومن المهم التأكيد على أن الفريق لم يتأكد بنفسه من وجودها عن طريق المشاهدة.

(١٢) أجرت القوات الجديدة خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١ تدريبات على نطاق واسع بمشاركة وحدات مختلطة، بما في ذلك بالذخيرة الحية، في مختلف المناطق، وبصفة خاصة في داباكالا.

١١٠ - ويلاحظ الفريق أن من الصعب إخفاء الحشود العسكرية الكبيرة. ويعتقد أن التقارير سالفة الذكر، بسبب ما تنطوي عليه من تفاصيل وتوافق، من المرجح أن تكون دقيقة. ويلاحظ الفريق أيضا البيانات العديدة الصادرة عن قيادات القوات الجديدة، وأعضاء مجلس وزراء الرئيس المنتخب لكوت ديفوار، والتي أضفت قدرا كبيرا من المصدقية على هذه التقارير.

١١١ - فعلى سبيل المثال، في اجتماع عقد في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أبلغ رئيس هيئة أركان القوات الجديدة الجنرال باكاويكو، الفريق بأن القوات الجديدة إن طلب منها شن عمليات عسكرية (وقد سُنت مذاك)، فستتلقى مساعدات من الجيران الشماليين. بمن فيهم بوركينيا فاسو. وتشير المناقشات التي جرت بين أعضاء خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأفراد من القوات الجديدة خلال زيارة إلى الشمال في الفترة من ٧ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، إلى أن أسلحة قد مُنحت من قبل بوركينيا فاسو وأبلغوا أيضا عن وجود أعداد كبيرة من قوات بوركينيا^(١٣). وأخيرا، وفي أثناء اجتماع عقد في ١ آذار/مارس ٢٠١١، أبلغ وزير المالية الانتقالي، السيد باتريك آشي، الفريق أن القوات الجديدة تتلقى معونة عسكرية ثنائية من كل من بوركينيا فاسو، ونيجيريا والسنغال.

١١٢ - وفي اجتماع عقد في أوغادوغو في ١١ آذار/مارس ٢٠١١، سأل الفريق ممثلي بوركينيا فاسو عما إذا كان بإمكانهم تأكيد التقارير المتعلقة بالمساعدات العسكرية، بما فيها عمليات نقل الأسلحة، والتي تفيد بأنها مقدمة من بوركينيا فاسو. ولم يرد الممثلون على سؤال الفريق بشكل مباشر، بل قالوا إن أي إجراء أُخذ من قبل بوركينيا فاسو سيكون قد أُخذ في إطار المبادرات التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢ - الأدلة المادية على نقل الأسلحة

١١٣ - تستند الفروع التالية للتقرير إلى التحقيقات التي أجراها فريقا الخبراء لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ومن المهم التشديد على أن فريق الخبراء لم يتمكن من تسجيل المعلومات اللازمة، بصفة خاصة الأرقام المسلسلة، لتتبع مصادرها على الرغم من أن الفريق الحالي قد شاهد أعدادا من الأسلحة تتداولها وحدات القوات الجديدة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١١، أكبر مما سُوهده في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

(١٣) «... l'arrivée massive de troupes en provenance du Burkina Faso.»

١١٤ - مع ذلك، توفر القضايا المعروضة أدناه دليلاً قوياً على وجود عمليات نقل للأسلحة والذخيرة من أراضي بوركينافاسو إلى القوات الجديدة، مما يدل على وجود إمدادات من العتاد العسكري قبل أن تتصاعد عمليات النقل في مطلع عام ٢٠١١ حسبما أفادت التقارير.

(أ) بنادق هجومية من نوع كلاشنيكوف

١١٥ - حددت أفرقة الخبراء السابقة العديد من البنادق الهجومية التي أزيلت عنها الأرقام التسلسلية لدى القوات الجديدة، بأساليب متماثلة، أي بالتجليخ. وخلصت الأفرقة (انظر، على سبيل المثال، الوثيقة S/2009/521، الفقرات ١٢٧-١٣٤) إلى أن الأرقام المسلسلة قد أزيلت لإخفاء مصادر الأسلحة (أي الطرف الذي قدم الأسلحة إلى القوات الجديدة).

١١٦ - وعلاوة على ذلك، ولأن الأرقام المسلسلة قد أزيلت بهذه الصورة المنهجية، وبأساليب متماثلة، فقد خلص الفريق إلى أن تلك الأسلحة مزودة من قبل دولة طرف. ويلاحظ الفريق أنه، إن كانت تلك الأسلحة قد جرى اقتنائها على دفعات من مصادر مختلفة في السوق غير المشروعة، (أ) فلن يكون هناك سبب كاف لإزالة الأرقام المسلسلة و (ب) حتى وإن كانت هذه هي الحالة، ما كانت الأرقام المسلسلة ستزال بهذه الصورة المنهجية وبأساليب متماثلة. وإن عمليات الإزالة المنهجية للأرقام المسلسلة من قبل دولة عضو، في المقابل، تمنع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأفرقة الخبراء المتعاقبة من تتبع الأسلحة حتى الوصول إلى مصنعها، وتحديد إلى أي دولة عضو باع لها أو نقل إليها صانعو تلك الأسلحة في المقام الأول، وبالتالي، منع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أو الأفرقة المتعاقبة من تحديد الطرف المسؤول عن تزويد القوى الجديدة بها.

١١٧ - وكان فريق الخبراء محظوظاً إذ اكتشف عدداً من الأسلحة التي ظلت أرقامها المسلسلة على حالها (نوع صيني من طراز ٥٦: انظر الشكل ٥)، أو أنها من نوع (AKMS البولندية: انظر الشكل ٦) التي لا تستخدمها قوات الدفاع والأمن، أو أنها كانت موجودة في كوت ديفوار قبل حظر توريد الأسلحة المفروض في عام ٢٠٠٤. ففي الحالة الأولى، حاول الفريق أن يتتبع الأسلحة استناداً إلى الأرقام المسلسلة من خلال سجلات المصنعين. وفي الحالة الثانية، وعلى الرغم من عدم وجود الأرقام المسلسلة للأسلحة، فقد اتصل الفريق بالصانعين في محاولة لتحديد أي البلدان الإقليمية قد باع أو نقل كميات ضخمة من الأسلحة من الطرز المعنية.

١١٨ - وبعث فريق الخبراء لعام ٢٠١٠ رسالتين إلى البعثتين الدائمتين للصين (٥ آذار/مارس ٢٠١٠) وبولندا (٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠) طلب فيهما معلومات عن

المبيعات وسأل بالتحديد عن الكيانات التي باعها لها أو نقلها إليها هذه الأنواع من الأسلحة. وضمّن الفريق رسالتيه صوراً فوتوغرافية ملتقطة عن قرب للأسلحة المعنية وكان محظوظاً إذ اكتشف أن ثمانى بنادق هجومية من طراز ٥٦ ظلت تحمل جزئياً أو كلياً أرقامها المسلسلة.

الشكل ٥

العلامات على البنادق الهجومية الصينية الصنع من طراز ٥٦ (الرقم المسلسل سليم)، شمال كوت ديفوار، أواخر عام ٢٠١٠



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

١١٩ - ذكرت الصين في ردها على فريق الخبراء لعام ٢٠١٠، بتاريخ ٧ تموز/يوليه عام ٢٠١٠ أن: "قطعتين اثنتين من الأسلحة الثمانية الواردة صورها في الرسالة سالفة الذكر، تحملان علامات غير مكتملة، وبالتالي من المستحيل تحديد هويتها. أما بالنسبة للقطع الست الأخرى، فقد باعتها الصين إلى بلد ثالث في تسعينات القرن الماضي عبر القنوات التجارية العسكرية العادية. وبما أنها قد بيعت منذ فترة طويلة، فإن إجراء مزيد من التحقيق هو في غاية الصعوبة. وحتى الآن ليس هناك معلومات أخرى يمكن تقديمها".

١٢٠ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، أبلغ الفريق رده إلى البعثة الدائمة للصين وذكر أنه يحتاج إلى اسم "البلد الثالث" من أجل مواصلة التحقيق في مصدر الأسلحة المعنية. وردت البعثة الدائمة للصين في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بأنها قد زودت الفريق في ردها المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ بكل ما لديها من معلومات وبأنه ليس لديها المزيد.

١٢١ - وفي حالة الأسلحة من النوع البولندي من طراز AKMS، فإن الفريق لم يكن في وضع يمكنه من إثبات مصدر سلاح معين لأنه لم يجد أرقاماً مسلسلة سليمة

(انظر الشكل ٦). ولكنه سعى بدلا من ذلك إلى تحديد مصادر الأسلحة من طراز AKMS بالقرب من شمال كوت ديفوار الذي تسيطر عليه القوات الجديدة. ولهذه الأسباب، استفسر الفريق عما إذا كانت بولندا قد باعت أو نقلت أسلحة إلى أي "بلد مجاور أو دولة قريبة".

الشكل ٦

بنديقية هجومية بولندية من طراز AKMS (أزيلت عنها الأرقام المسلسلة)، شمال كوت ديفوار، أواخر عام ٢٠١٠



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

١٢٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، ردت بولندا بأنها قد زودت بلدا واحدا في المنطقة بهذه الأسلحة: وذلك على شكل شحنة واحدة من البنادق الهجومية من طراز AKMS إلى بوركينافاسو في عام ١٩٩٦. ولم تكن بولندا قادرة على توفير أي معلومات إضافية بسبب عدم اكتمال السجلات.

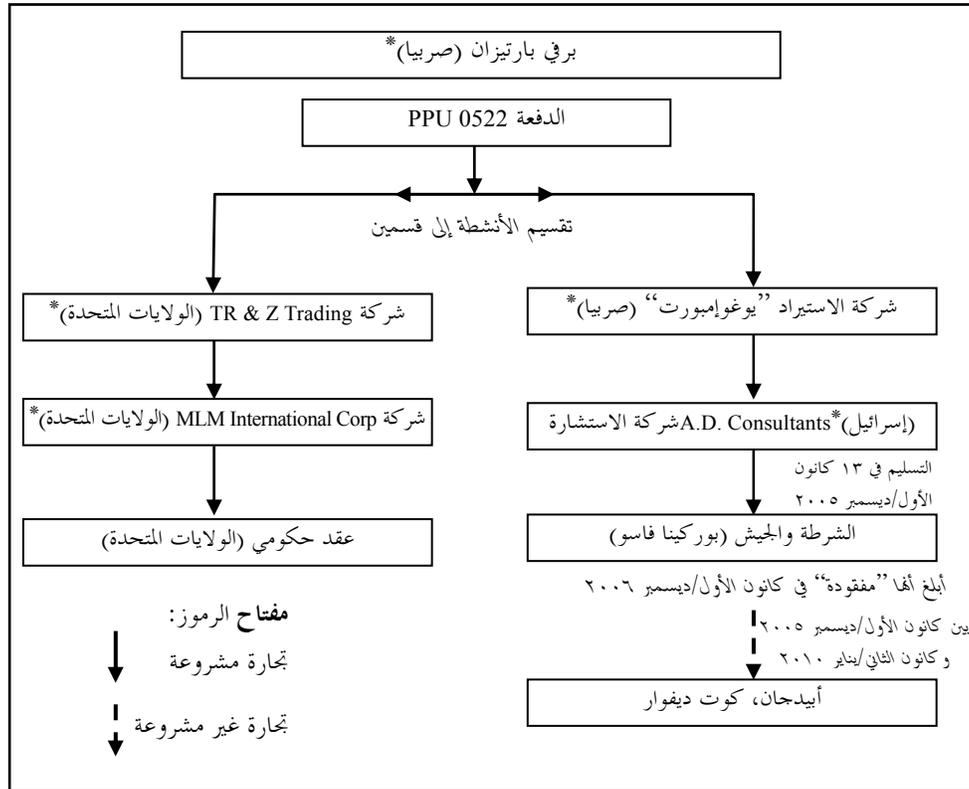
(ب) الذخيرة التي منشؤها قوات أمن بوركينافاسو

١٢٣ - اكتشف الفريق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عدة آلاف من الطلقات من عيار ١٩×٩ ملم من طراز Parabellum من صنع برفي بارتيزان (Prvi Partizan) الصربية يستخدمها مدنيون في أبيدجان. وعلى نحو ما تفصله الأفرع التالية، فقد دخلت هذه الذخائر إلى كوت ديفوار من أراضي بوركينافاسو. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، طلب الفريق إلى برفي بارتيزان تقديم معلومات عن الجهة التي باعت إليها الذخائر. وأدرج الفريق في طلبه أرقام دفعة الذخائر، التي يستخدمها المصنعون للتعرف على دفعات الإنتاج المحددة للطلقات ومكوناتها.

١٢٤ - وردت برني بارتيزان في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ بأن الدفعة المعنية قد صنعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مشيرة إلى أن الذخائر قد صنعت، (من ثم نُقلت إلى كوت ديفوار) بعد فرض الحظر على توريد السلاح. بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وأبلغت الشركة الفريق بأنها قد نقلت الدفعة (رقم PPU 0522) بصورة مشروعة إلى طرفين مختلفين: يوغو إمبورت Yugoimport (صربيا) و TR&Z (United States of America) في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي، حيث جرى تقسيم الدفعة (انظر الشكل ٧). وبعد إجراء فريق الخبراء اتصالات بكافة الشركات الواردة أسماؤها في الشكل ٧، علم فريق الخبراء أن أي دي كونسالتنت A.D. Consultants (إسرائيل) قد قامت بصورة مشروعة بنقل جزء يوغو إمبورت من الدفعة، أي ما مجموعه ٣٥٠.٠٠٠ طلقة، إلى بوركينا فاسو في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الشكل ٧

سجل نقل الذخائر من عيار ١٩×٩ مم التي عُثر عليها في كوت ديفوار



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

* يقر الفريق بدقة سجلات هذه الشركات ويشير إلى الأثر المحمود الذي ترتب على سرعة ردودها في تحقيقاته.

١٢٥ - في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وجه الفريق رسالة إلى حكومة بوركينافاسو، لإبلاغها بأنه قد عثر على ذخائر في كوت ديفوار من الذخائر التي تستخدمها شرطة وجيش بوركينافاسو، وقدم لها معلومات مفصلة عن أرقام شهادة المستخدم النهائي للشحنات.

١٢٦ - فردت حكومة بوركينافاسو في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مشيرة إلى أن "بعض" الذخائر من عيار ١٩×٩ مم قد فقدت أثناء اشتباكات داخلية بين الجيش والشرطة وخلال حركات تمرد عسكري اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقدمت الحكومة أيضا قائمة بالأسلحة والذخائر التي أُبلغ عن فقدانها أثناء تلك الاضطرابات. وحلّصت حكومة بوركينافاسو إلى أن الحدود المليئة بالثغرات، بالتزامن مع تنامي ظاهرة اللصوصية، قد تكون أتاحت عبور تلك الأعتدة خارج الإقليم الوطني^(١٤).

١٢٧ - ويرى الفريق أن الذخائر قد دخلت إلى المنطقة الشمالية من كوت ديفوار قادمة من أراضي بوركينافاسو. وليس من الواضح كيف أُخرجت الذخائر من بوركينافاسو، وكان الفريق يأمل في أن توضّح سلطات بوركينافاسو هذه النقطة. ومع ذلك، وبعد إجراء تحليل متأن للرسالة المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الواردة من بوركينافاسو، لا يزال الفريق بحاجة إلى المزيد من التوضيحات بشأن عمليات النقل.

١٢٨ - أولاً، في الرّد المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أشارت بوركينافاسو إلى أن "بعض" الذخائر قد فقدت^(١٥). ولكنها لم تشر صراحة، في ذلك السياق، إلى الذخائر التي حددتها رسالة الفريق المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وثانياً، لا تحدد قائمة الذخائر المفقودة التي قدّمتها بوركينافاسو أرقام مجموعات الذخائر. وهذا ما يثير التساؤل عن سبب عدم تقديم سلطات بوركينافاسو إلى الفريق الأدلة التي استندت إليها للتوصل إلى استنتاجها، بما أنها كانت متيقنة من أن الذخائر "المفقودة" هي نفسها ذخائر الدفعة 0522 PPU. وفي هذا الصدد، لبت البعثة الدائمة لبوركينافاسو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ طلباً قدّمه فريق الخبراء في وقت سابق للحصول على قائمة مفصلة بالأسلحة والذخائر المفقودة أو المسروقة التي أبلغت عنها أجهزة الدفاع والأمن في بوركينافاسو ووافقت الفريق بهذه القائمة. إلا أن الفريق لاحظ أن قائمة الأسلحة/الذخائر المفقودة في عام ٢٠٠٦ التي أُبلغ عنها الفريق في عام ٢٠١٠ لم يتضمنها الرد الذي قدمته سلطات بوركينافاسو في ٢٠٠٧.

٣ - موجز النتائج المتعلقة بواردات الأسلحة والذخائر

١٢٩ - إن المسائل المعروضة أعلاه والتقارير المقدّمة إلى الفريق في الأشهر الأولى من عام ٢٠١١، تبعث على الاعتقاد بأن بوركينافاسو اضطلعت بدور مطرد الأهمية في ما يتعلق

(١٤) Sic.

(١٥) Sic.

بتوفير المساعدة العسكرية للقوات الجديدة. وتدعم الأدلة المادية وتقارير المخبرين الرئيسيين هذه الملاحظة:

(أ) الأدلة المادية - رغم أن الملابس الدقيقة لنقل الذخائر لا تزال غير واضحة، فإن عمليات نقل الذخائر الموثقة أعلاه تشكل انتهاكا موثقا لحظر توريد الأسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن فرق الخبراء السابقة قدمت أيضا أدلة تثبت توريد ذخائر من أراضي بوركينافاسو (انظر بشكل خاص خاصة الفقرات من ١٤٥ إلى ١٥١ من الوثيقة S/2009/521).

(ب) الأدلة المادية - على ضوء الرد الذي قدمته بولندا إلى الفريق، من المرجح أن تكون بوركينافاسو مصدر (رغم عدم ثبوت هذه المسألة) البنادق الهجومية من طراز AKMS الموثقة أعلاه. ويشير الفريق إلى أن الأرقام المسلسلة لمعظم البنادق الهجومية الصينية من طراز ٥٦ التي استخدمتها القوات الجديدة في ٢٠٠٩-٢٠١٠ قد أزيلت بطريقة مطابقة لما حدث مع النماذج البولندية، مما يبعث على الاعتقاد بأنها من نفس المصدر. إلا أن ردود الصين على رسائل الفريق لم تكن قطعية.

(ج) تقارير المخبرين الرئيسيين - في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تلقى فريقا الخبراء تقارير متقطعة، ولكنها موثوقة، عن عمليات نقل أسلحة وذخائر من أراضي بوركينافاسو إلى القوات الجديدة (انظر بشكل خاص الفقرات من ١٤٥ إلى ١٥١ من الوثيقة S/2009/521 والفقرة ٣٤ من S/2010/179).

(د) تقارير المخبرين الرئيسيين - في عام ٢٠١١، لم تعد التقارير عن عمليات نقل الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وعن تقديم مساعدات عسكرية من بوركينافاسو متقطعة بل إنها أصبحت متواصلة وعديدة مما يمثل اختلافا ملحوظا عن فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠. وترد هذه التقارير من مجموعة متنوعة من المصادر، من بينها القوات الجديدة ووزراء في حكومة الرئيس الحالي. ومن الجدير بالذكر أيضا أن خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومصادر أخرى تستفيد منها العملية، بما في ذلك الأفراد العسكريين، أبلغت عن معلومات تكاد تكون مطابقة.

١٣٠ - وخلص الفريق إلى أنه، على عكس السنوات السابقة، يبدو توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى القوات الجديدة علنيا نسبيا خلال الشهرين الماضيين أو الأشهر الثلاثة الماضية. ويرى الفريق أن ذلك ناتج عن اعتقاد بضرورة الإسراع في شن عمليات عسكرية من قبل القوات الجديدة والبلدان التي تدعمها، لا سيما نتيجة لفشل المبادرات الدبلوماسية المتعاقبة لحل الأزمة. وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ١١١ أعلاه، ليست بوركينافاسو الدولة الوحيدة المتورطة في توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وتقديم المساعدات العسكرية إلى القوات

الجديدة، على الرغم من أن الأدلة المقدّمة في هذا التقرير تبعث على الاعتقاد بأنها المعبر الرئيسي لهذه الأعتدة، وذلك على الأرجح بسبب موقعها الجغرافي.

١٣١ - وكانت القوات الجديدة تستعد لشن هجوم على نطاق واسع (أبلغ الفريق لجنة الجزاءات بذلك في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١) وقد انطلق هذا الهجوم في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١. واستنادا إلى الملاحظات السابقة التي أبدتها الفريق بشأن أسلحة وذخائر القوات الجديدة، يؤكد الفريق أن القوات الجديدة كانت ستواجه صعوبات في مواصلة هذا الهجوم دون تلقي إمدادات هامة جديدة من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة.

١٣٢ - ويشير الفريق إلى أنه، بغض النظر عن الأجواء السياسية في كوت ديفوار، فإن الإمدادات من الأسلحة والذخيرة والمركبات العسكرية أو غيرها من أشكال المساعدة العسكرية إلى أراضي كوت ديفوار، تشكل انتهاكات واضحة لنظام الجزاءات. وأهاب بالدول الأعضاء في المنطقة التوقف فورا عن تقديم أي إمدادات من هذا القبيل.

ثامنا - الوضع المالي

١٣٣ - أفضت الأزمة في كوت ديفوار إلى سلسلة من الأحداث الاقتصادية المتغيرة بسرعة والتي كان لها أثر مباشر على الجوانب المالية المتصلة بنظام الجزاءات في كل من شمال وجنوب البلد.

١٣٤ - وعقب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تدهور النظام المالي للبلد، بما في ذلك المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا والمصارف الخاصة وقطاعا التجارة والمالية في اقتصاد كوت ديفوار حتى أنها أصبحت على وشك الانهيار. وهذا ناجم عن عدم استقرار الحالة الأمنية (أزمة ما بعد الانتخابات) والتدابير التي فرضتها المفوضية الأوروبية والمنظمات الدولية والرئيس واثارا، في إطار المساعي الرامية إلى حمل إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو على المغادرة.

١٣٥ - وبالتزامن مع ذلك، قامت إدارة الرئيس السابق مستميتة للحصول على الإمكانيات المالية اللازمة لتمكينها من البقاء في السلطة، بما في ذلك الأموال اللازمة لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والقوات العسكرية الموالية لها والمرتزة (انظر الفقرات من ٤٧ إلى ٥٤ أعلاه). وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اقتحمت القوات الموالية للرئيس الإيفواري السابق فروع المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا وسحبت منها حوالي ٢٠٠ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أي حوالي ٤٠٠ مليون دولار).

١٣٦ - وفي شمال البلد، خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١١، واجهت القوات الجديدة صعوبات مالية نتيجة للتراجع الهائل في جميع أشكال التجارة، ولا سيما تجارة الكاكاو، وأثر ذلك على العائدات التي تحصلها الخزانة المركزية للقوات الجديدة من الضرائب المركزية. فعلى سبيل المثال، خلال التحقيقات الميدانية التي أجراها فريق الخبراء، لاحظ الفريق انخفاضاً حاداً في حجم التجارة التي تعبر الحدود الشمالية لكوت ديفوار مع بوركينا فاسو ومالي. وقد اضطر هذا الوضع القوات الجديدة إلى زيادة الضرائب في جميع نقاط التفتيش على الطرق في شمال البلد، وذلك في محاولة منها للحد من أثر العائدات التي فقدتها (انظر الفقرات من ٢٠٣ إلى ٢٠٨ أدناه).

١٣٧ - وعملاً بالفقرة ٧ (ب) من القرار ١٧٢٧ (٢٠٠٦)، التي كلف مجلس الأمن فريق الخبراء بموجبها بجمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة في كوت ديفوار وغيرها من البلدان ... بشأن مصادر التمويل، بما في ذلك المصادر المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية في كوت ديفوار، لشراء أسلحة وما يتصل بها من أعتدة وأنشطة، تتضمن الفروع التالية من التقرير النتائج التي توصل إليها الفريق بشأن إمكانية تحويل مسار الأموال لشراء الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة وذلك في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضه القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

ألف - التدابير المالية التقييدية المفروضة على إدارة الرئيس السابق

١٣٨ - اتخذت الهيئات الدولية والهيئات المتعددة الأطراف سلسلة من التدابير الرامية للحد من إمكانية حصول إدارة الرئيس السابق على مداخيل. ونتيجة لذلك، قد تحد هذه الإجراءات من الأموال التي يمكن استخدامها لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة الأمر الذي يمثل انتهاكاً لنظام الجزاءات. وتشمل المنظمات/الهيئات المسؤولة عن هذه التدابير الاتحاد الأوروبي وعدة منظمات دولية وحكومة الرئيس واثارا. ويرد وصف موجز لهذه التدابير الاقتصادية أدناه.

١ - الاتحاد الأوروبي

١٣٩ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدر الاتحاد الأوروبي لائحتين (لائحة المجلس ٢٠١١/٢٥ و ٢٠١١/٨٥) تفرض تدابير مالية تقييدية ضد ما مجموعه ٩١ من الأفراد والكيانات في كوت ديفوار.

١٤٠ - وتشمل هذه التدابير تجميد جميع الأموال التي أودعها الأفراد والكيانات الموالون لإدارة الرئيس السابق داخل أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أصول خمسة مصارف إيفوارية وثمانين شركات رئيسية في قطاع الكاكاو والنفط والتجارة (الموانئ) التي تُعتبر مصادر حيوية للدخل لإدارة الرئيس السابق. وتضم هذه الشركات الشركة الوطنية

لإنتاج النفط في كوت ديفوار (PETROCI) وشركة تكرير النفط الإيفوارية (SIR) والمينائين المستقلين في أبيدجان وسان بيدرو ولجنة إدارة الكاكاو والقهوة (CGFCC).

١٤١ - وليس من الواضح حاليا مدى عرقلة التدابير التي فرضها الاتحاد الأوروبي أنشطة الشركات المعنية. ومن المؤكد أن شركة تكرير النفط الوطنية قد أوقفت عملياتها. وقد شهد حجم التجارة في ميناء أبيدجان، الذي بلغ رقم مبيعاته الرسمي ٢٧,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩، انخفاضا هائلا. وقد شهد ميناء سان بيدرو (١٠,٤ ملايين دولار في عام ٢٠٠٩) انخفاضا مماثلا. ولا يزال غير معلوم مدى تأثر شركة النفط الوطنية PETROCI بهذه التدابير.

٢ - الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا

١٤٢ - عقب القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، صدرت تعليمات للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا للسماح فقط للممثلين الذين تعينهم حكومة الرئيس واتارا بإجراء معاملات تمس الحسابات المفتوحة باسم حكومة كوت ديفوار.

١٤٣ - وبناء على ذلك، أعطى محافظ المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا تعليمات بغلق فروع البنك الإيفوارية عملا بالقرارات المذكورة أعلاه. وتوقف المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا أيضا عن تزويد المصارف الخاصة بالسيولة عبر استخدام نظام التعويض الآلي بين البنوك (انظر أدناه).

١٤٤ - وأدى ذلك مباشرة إلى إعلان ١٣ مصرفا من أصل ٢٠ مصرفا خاصا لديها معاملات في كوت ديفوار، عن تعليق أنشطتها في البلد بصفة مؤقتة، وذلك منذ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

١٤٥ - وقد أثرت هذه التدابير المالية بشدة على الوضع المالي لحكومة الرئيس السابق، ولكنها أدت أيضا إلى تراجع خطير في حيوية اقتصاد كوت ديفوار. ووفقا لمصادر على مستوى وزاري في حكومة الرئيس واتارا، فإنه من جملة التدابير الدولية التي استهدفت إدارة الرئيس السابق، كان لإغلاق المصارف أكبر ضرر حتى الآن.

٣ - البنك الدولي

١٤٦ - علّق البنك الدولي برامجه في كوت ديفوار منذ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. كما توقف البنك عن تنفيذ ١٠ مشاريع استثمارية تبلغ قيمتها ٧٣٧ مليون دولار، منها

مبلغ ٢٤٥ مليون دولار على شكل رصيد معتمد غير مدفوع. وكان الهدف من هذه المشاريع دعم القطاعات الرئيسية للاقتصاد، وفي مقدمتها الكاكاو والنظام المالي ومشاريع الطاقة. ويعادل هذا المبلغ ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، الذي كان يُقدَّر بنحو ٢٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٤ - حكومة الرئيس واتارا

١٤٧ - في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، دعا الرئيس واتارا إلى فرض حظر على صادرات الكاكاو التي كانت تُعد في عام ٢٠١٠ ثاني أهم سلعة تصديرية بعد النفط في كوت ديفوار. ومُدّد الحظر بعد ذلك إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ ثم إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١.

١٤٨ - وحلّف الحظر المفروض على صادرات الكاكاو أثراً شديداً على صادرات البلد من الكاكاو، إذ مُنع تصدير ما يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ طن من الكاكاو (أكثر من ٣٠ في المائة من الإنتاج الكلي) بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١١.

باء - أثر التدابير المالية التقييدية على مصادر الإيرادات الرئيسية

١٤٩ - تتناول الفروع التالية الأثر الناشئ عن التدابير المالية المحددة المذكورة أعلاه فيما يخص قدرة الأطراف على تحويل الأموال لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، في انتهاك لنظام الجزاءات.

١ - دور السلع التصديرية الرئيسية في الاقتصاد

١٥٠ - يبيّن الجدول ٢ مجاميع الإيرادات من الكاكاو والنفط. ويقدم الفريق هذه الأرقام للإشارة إلى الأثر المحتمل للتدابير التي اتخذتها الكيانات المذكورة أعلاه.

الجدول ٢
صادرات الكاكاو والنفط، ٢٠٠٧-٢٠١٠
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٣,٧	٣,٦	٢,٨	٢,٢	أسعار صادرات الكاكاو مسلّمة على ظهر السفينة (فوب)
٣,٨	٣,٠	٢,٩	٢,٩	أسعار صادرات النفط مسلّمة على ظهر السفينة (فوب)
٢٢,٧	٢٢,٥	٢٣,٥	١٩,٨	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بأسعار السوق
٣٣	٢٩	٢٤	٢٥	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار، من صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم ٣٢٦/٩ (Washington, IMF, 8 December 2009)، الصفحتان ٢٧ و ٣١، والتقرير القطري رقم ٢٢٨/١٠ (Washington, IMF, 26 July 2010)، الصفحتان ١٧ و ١٩.

١٥١ - ومن شأن الامتثال التام لدعوة الرئيس واتارا إلى فرض حظر على صادرات الكاكاو، فضلاً عن الانقطاع المبلّغ عنه لصادرات النفط، أن يمثلا خسارة سنوية قدرها ٧,٥ بلايين دولار، أي ما يناهز ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

٢ - أثر التدابير المالية التقييدية على الإيرادات المتأتية من الصادرات الرئيسية

١٥٢ - قبل نشوب الأزمة الانتخابية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قِيم فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار الإيرادات التي اعتبر أنه قد يجري تحويلها لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، ولا سيما تلك الناشئة عن قطاعي الكاكاو والنفط. وكما يوضح الجدول ٣، كانت الإيرادات المفقودة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، وقدرها ٤٦٥ مليون دولار في قطاعي الكاكاو والنفط، ضخمة إلى درجة أنها تجاوزت الميزانية العسكرية السنوية لكونت ديفوار. ويستنتج الفريق أن أي جزء من هذه الإيرادات ربما قد جرى تحويله لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة دون أن يخلّف ذلك أثراً لافتاً للنظر.

الجدول ٣

إيرادات النفط والكافو المفقودة بالمقارنة مع ميزانية الدفاع، ٢٠٠٧-٢٠١٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (تقديرات)
الإيرادات المفقودة من النفط والكافو	٤٠٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٢٠ ٩٠٠ ٠٠٠	٣٧٩ ٦٠٠ ٠٠٠	٤٦٥ ٢٠٠ ٠٠٠
ميزانية الدفاع	٣١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٧٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٩٢ ٠٠٠ ٠٠٠

المصدر: International Monetary Fund, *Country Report No. 09/326* (Washington, IMF, 8 December 2009)؛ للاطلاع على العمليات الحسابية الأخرى التي أجراها فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار (انظر S/2009/521)، p. 31، and. *Country Report No. 10/228* (Washington, IMF, 26 July 2010)، p. 19؛ والجدول ١٠). واستندت ميزانية الدفاع إلى نسبة ١,٦ في المائة من أرقام الناتج المحلي الإجمالي.

١٥٣ - وتشير هذه الأرقام إلى أن التدابير المالية التقييدية التي تفرضها الكيانات الدولية والمتعددة الأطراف كقيلة تماماً. يمنع الوصول إلى الأموال المفقودة والمتاحة لإدارة الرئيس السابق. ويرحب الفريق بالأثر الإيجابي الذي ربما خلّفته هذه التدابير عبر تقييد الأموال المتوفرة لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. لكنه يلاحظ أن تقييد الحصول على النفط والكافو والإيرادات المتأتية من الضرائب (انظر الإطار ١) قد أرغم إدارة غباغبو على البحث عن وسائل بديلة للحصول على مصادر لتمويل.

الإطار ١

دراسة حالة إفرايدية: العوائق أمام وصول الرئيس السابق إلى الإيرادات المتأتية من الضرائب

عادةً، تنشأ نسبة ٨٠ في المائة من ميزانية كونت ديفوار البالغة ٤,٢ بلايين دولار عن الضرائب الداخلية (التي تُستمد بنسبة تناهز ٥٠ في المائة من الرسوم الجمركية)، في حين تنشأ النسبة المتبقية من الميزانية، أي ٢٠ في المائة، عن الائتمان الأجنبي. وكما هو مشار إليه أعلاه في الفقرة ١٤٦، انقطع الائتمان الأجنبي الرسمي.

وهذا يعني أن تمويل إدارة الرئيس السابق يعتمد حالياً على الضرائب الداخلية. لكن ثمة عاملين يعيقان وصول الإدارة إلى هذه الإيرادات.

أولاً، يقدم دافعوا الضرائب مساهماتهم عن طريق إيداع مباشر (شيك) في حسابات المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ويجري لاحقاً نقل الإيداع إلى الخزانة الوطنية. لكن كما هو مشار إليه أعلاه، فإن المصرف المذكور لا يعترف بإدارة الرئيس السابق

لوران غباغبو ولم يعد ينقل هذه المبالغ إلى الخزنة الوطنية.

ثانياً، انخفضت الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية وضرائب الدخل بشكل حاد منذ قيام الكيانات الدولية والمتعددة الأطراف بفرض تدابير مالية على إدارة غباغبو. وعلى سبيل المثال، تراجعت الرسوم الجمركية بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١ من ١٩٦ مليون دولار إلى ٧٦ مليون دولار، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٦١ في المائة في الإيرادات الجمركية. وبالمثل، أنتجت ضريبة الدخل الشهرية والضرائب الأخرى، في شهر شباط/فبراير ٢٠١١، مبلغاً قدره ٥٦ مليون دولار فقط، وكان من المتوقع أن يناهز ١٠٨ ملايين دولار (على أساس الأموال التي جُمعت فعلياً في عام ٢٠١٠)، مما يمثل تراجعاً نسبته ٤٨ في المائة.

وعند النظر في مجموع هذه الأرقام، يتضح أن إدارة الرئيس السابق تواجه انخفاضاً محتملاً يبلغ بنحو ٥٤ في المائة في الإيرادات المتأتية من الضرائب.

٣ - ردود إدارة الرئيس السابق على التدابير التقييدية

١٥٤ - رداً على التدابير المالية التقييدية التي تفرضها الهيئات الدولية والمتعددة الأطراف، اتخذت إدارة الرئيس السابق تدابير مرتجلة للحصول على الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها الأكثر إلحاحاً، كدفع مرتبات قوات الأمن وموظفي الخدمة المدنية والمرتقة الأجانب (يبلغ مجموع موظفي الخدمة المدنية ١٤٢ ٥٠٠ فرد تقريباً، وتقدر تكلفتهم الشهرية بنحو ١٣٠ مليون دولار. وتقدر تكلفة مرتبات قوات الأمن بنحو ٣٠ مليون دولار شهرياً باستثناء قوات المرتقة).

(أ) الاستيلاء على الأموال المودعة في الفروع الإفوارية للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا

١٥٥ - من أصل ٢٠٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٤٠٠ مليون دولار) استولت عليها بالقوة القوات الموالية للرئيس السابق في فروع المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، واستولت إدارة الرئيس السابق على حوالي ٢٠٠ مليون دولار في فرع المصرف المذكور في أبيدجان وعلى ما تبقى من المبلغ في فروع أخرى كائنة في جنوب كوت ديفوار.

(ب) "تأميم" المصارف الخاصة

١٥٦ - بعد التجميد الفعلي للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا كمصدر لمزيد من التمويل، حاولت إدارة الرئيس السابق الحصول على الأموال من المصارف الخاصة بطريقتين.

١٥٧ - أولاً، كما ذكر أعلاه، يحول المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا الأموال إلى المصارف الخاصة عبر نظام التعويض الآلي القائم فيما بين المصارف. وهذا يعني أن المصرف المذكور هو الذي يأذن فعلياً للمصارف الخاصة بصرف الأموال. وفي محاولة للالتفاف على هذا النظام، حاولت إدارة الرئيس السابق تشغيله يدوياً. ولم يبلغ عن إحراز أي نجاح في هذا الصدد حتى الآن.

١٥٨ - ثانياً، استولت إدارة غباغبو على أموال مودعة في شكل نقد في فروع إيفوارية لمصارف خاصة، بما في ذلك "Société générale de banques en Côte d'Ivoire" و "Banque internationale pour le commerce et l'industrie en Côte d'Ivoire". وقبل نشوب أزمة ما بعد الانتخابات، كان المصرفان يُقيمان على أكثر من ٥٠ في المائة من الحسابات المصرفية الخاصة في كوت ديفوار (حوالي ٥٠.٠٠٠ حساب في المصرف الأول و ٢٥.٠٠٠ حساب في المصرف الثاني).

١٥٩ - ويلاحظ الفريق أن أيّاً من هذه الأنشطة لا يُعتبر "تأميماً" للمصارف الخاصة لكوت ديفوار وإنما يمكن وصفه في أحسن حال بالمصادرة غير المنظمة للأموال الخاصة. وما زال حجم الأموال التي تم الاستيلاء عليها مجهولاً، وكذلك الاحتياطات المتبقية للبنوك المعنية.

(ج) الجهود الرامية إلى استعادة السيطرة على صادرات الكاكاو

١٦٠ - في ٧ آذار/مارس ٢٠١١، أعلنت إدارة الرئيس السابق أنها استعادت السيطرة على صناعة الكاكاو في البلد، مصرّحة بأنها تعتزم شراء الكاكاو مباشرة من المزارعين والوسطاء، وتولي تنظيم صادراته. وبهذا المعنى، سعت الإدارة إلى الاضطلاع بدور شركات الكاكاو المتعددة الجنسيات، بعدما امتثل الكثير من تلك الشركات للجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي.

١٦١ - وفي هذا الصدد، يلاحظ الفريق الجاذبية التي ينطوي عليها هذا التدبير بالنسبة للإدارة، نظراً إلى ارتفاع سعر الكاكاو في السوق على نحو لم يسبق له مثيل (٠,٨ ٦٣١,٣ دولاراً للطن الواحد في ٨ آذار/مارس ٢٠١١). ولعلّ الضغط الذي مارسه أيضاً مزارعو ووسطاء الكاكاو، الذين لا يستطيع الكثيرون منهم حالياً بيع أو تصدير إنتاجهم، هو الذي أقنع الإدارة بمجدي هذا التدبير.

١٦٢ - لكن تنفيذ التدبير يقتضي أن تتوفر لدى الإدارة أموال لشراء الكاكاو من الوسطاء. ومن غير الواضح إذا كانت هذه الأموال متوفرة، في حين لا يسع الفريق أن يستبعد إمكانية ضلوع كيانات أجنبية في تقديم العون المالي لدعم مساعي إدارة الرئيس السابق في هذا الصدد.

١٦٣ - ووجه فريق الخبراء رسائل إلى أربع شركات كاكاو متعددة الجنسيات وإلى المنظمة الدولية للكاكاو يطلب فيها توضيح حالة صادرات كوت ديفوار من الكاكاو.

١٦٤ - وعند كتابة هذا التقرير، كانت ثلاث شركات متعددة الجنسيات قد بعثت برودوها إلى الفريق، مشيرة إلى أنها لم تسدّد أي مدفوعات إلى إدارة الرئيس السابق منذ بداية الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وذلك بسبب الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. أما المنظمة الدولية للكاكاو التي كانت قد وفّرت مساعدتها الشاملة إلى أفرقة الخبراء السابقة، فلم تبعث برد على رسالة الفريق.

(د) الضرائب المفروضة على النفط الخام المستورد والمنتجات المشتقة من النفط

١٦٥ - تجدر الملاحظة أن إدارة الرئيس السابق قد تجي، بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من صادرات النفط، إيرادات من الضرائب المفروضة على النفط الخام المستورد والمنتجات المشتقة من النفط.

١٦٦ - ووفقاً لمصادر موثوقة، فإن الحكومة الإيفوارية السابقة لم تُعلن يوماً عن الضرائب الكلية التي كانت تجبها من واردات النفط رغم أنها تفرض أنواعاً كثيرة من الضرائب على المنتجات المشتقة من النفط. ولذا، فإن كمية النفط الخام المستورد من جانب الشركة الإيفوارية لتكرير النفط تبقى غير واضحة.

(هـ) مصادر الإيرادات المحتملة الأخرى

١٦٧ - يؤكد الفريق أن إدارة الرئيس السابق ما زالت تتمتع بطائفة واسعة من الخيارات لاستدراار الإيرادات. وهذا يشمل فرض الضرائب على الصناعات الوطنية، كالكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والبناء والموارد الطبيعية، بما فيها الأخشاب. وثمة احتمال قوي بأن تحاول الإدارة فرض ضرائب بصورة غير رسمية على هذه القطاعات وعلى الصناعات والخدمات الأخرى، بأن تطلب منها إيداع مبالغ في الحسابات المصرفية الأجنبية، بما في ذلك دفع الضرائب مقدماً.

(و) الاستخدامات الحالية للأموال ذات الصلة بالخطر

١٦٨ - يساور الفريق القلق من أن تكون إدارة الرئيس السابق قد أنفقت بالفعل المبالغ المالية الكبيرة التي في حوزتها، بما قد يشمل الأموال التي جرت مصادرتها من المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا والمصارف الخاصة، من أجل تمويل نشر قوات المرتزقة الأجنبية (انظر الفقرات ٤٧ إلى ٥٤ أعلاه). ولم يتضح بعد حجم المبالغ الكلية التي أنفقتها الإدارة على قوات المرتزقة نظراً إلى أن هذه القوات تتلقى أجرها على أساس ما تقوم به من عمليات، وأن المدفوعات قد تقدّم أيضاً إلى الوسطاء. لكن من الواضح أن هذه النفقات تبلغ عدة ملايين من دولارات الولايات المتحدة.

١٦٩ - ومن الواضح أيضاً أن أحد أهم متطلبات الإدارة هو تأمين المدفوعات للعناصر المالية داخل قوات الأمن الإيفوارية. ويعتبر الفريق أن أي مساعدة مالية أجنبية في هذا الصدد تشكل انتهاكاً لنظام الجزاءات، ولا سيما الحظر المفروض على المساعدات العسكرية.

١٧٠ - ويشعر الفريق بالقلق بوجه خاص لورود تقارير رسمية تفيد بأن إدارة الرئيس السابق ربما أبرمت اتفاقاً دفاعياً مع حكومة أنغولا، بالإضافة إلى تلقيها دفعة نقدية كبيرة (أفيد بأنها تبلغ "١٨ بليون دولار" بعملة غير محددة). وفي شباط/فبراير ٢٠١١، طلب الفريق عقد اجتماعات مع حكومة أنغولا في لواندا، لكنه لم يتلق رداً على رسالته.

جيم - الوضع المالي للقوات الجديدة

١٧١ - يلاحظ الفريق، كما هو مبين في مقدمة هذا الفرع من التقرير، بأن الأزمة التي أعقبت الانتخابات أثرت بشدة على جميع قطاعات الاقتصاد في كوت ديفوار. ولا يقتصر تأثير هذه الأحداث على جنوب البلاد فقط. فقد تضرر الشمال، الذي يعتمد إلى حد كبير على التجارة من الجنوب، بنفس القدر من جراء انخفاض حركة النقل البري، وخاصة من ميناء أبيدجان.

١٧٢ - وقبل الأزمة التي أعقبت الانتخابات، كانت الضرائب التي تُجى على تجارة الكاكاو والمشاريع الخاصة وتجارة النقل البري تزود القوات الجديدة، بصفة عامة، بمصادر هامة للدخل (انظر، على سبيل المثال التقرير S/2009/521، الفقرات ٢٣١-٢٤٨). وقد تراجعت جميع هذه الإيرادات بشكل متوافق مع الانخفاض في جميع أشكال النشاط الاقتصادي.

١٧٣ - وعلى سبيل المثال، فقد قام فريق الخبراء لعام ٢٠١٠ بالتحقيق في الإيرادات المتولدة في المنطقة الرئيسية المنتجة للكاكاو في شمال كوت ديفوار الذي تسيطر عليه القوات الجديدة؛ وتقع هذه المنطقة بين مدن مان، وسيغلا، وفافوا.

١٧٤ - وكما يبين الجدول ٤، فقد حقق قائدا القوات الجديدة بالمنطقتين ٥ و ٦، وهما واتارا إسيكا (الاسم المستعار واتاو) ولوسيني فوفانا (الاسم المستعار لوس)، ما يقدر بنحو ١١ مليون دولار من الضرائب المتعلقة بالكاكاو خلال الموسم الزراعي الرئيسي للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩. وتضاف إلى هذا الرقم الإيرادات التي حققها القائدان المعنيان من أنشطة أخرى مثل الأخشاب والعقارات.

الجدول ٤

إيرادات الضرائب على الكاكاو التي حصل عليها قائدا المنطقتين ٥ و ٦ خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩

اسم قائد المنطقة	متوسط عدد الشاحنات في اليوم	عدد الأيام (موسم مدته ثلاثة أشهر)	متوسط الرسوم لكل شاحنة (بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية)	الإيرادات التي يحصل عليها قائد المنطقة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
واتارا إسيكا (المنطقة ٥) واتاو	٣٠	٩٠	١ ٠٢٠ ٠٠٠	٢ ٧٥٤ مليون فرنك سيغلا - فافوا
لوسيني فوفانا (لوس) (المنطقة ٦)	١٥	٩٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٠٠ مليون فرنك مان

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار لعام ٢٠١٠. بيانات تم الحصول عليها من العديد من المقابلات التي أجريت أثناء التحقيقات الميدانية التي أجريت عام ٢٠١٠.

١٧٥ - ويعتقد الفريق أن ستة، على الأقل، من قادة المناطق العشر للقوات الجديدة يستفيدون من الإيرادات الناشئة عن فرض ضرائب على تجارة الكاكاو: (انظر الجدول ٥):

الجدول ٥

الإيرادات التي تحصل عليها القوات الجديدة من فرض الضرائب على الكاكاو

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

البند	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (قيمة تقديرية)
الضرائب على الكاكاو	٢٢	٢٨	٣٦	٣٨

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم ٣٢٦/٩ (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) الصفحة ٣١، والتقرير القطري رقم ٢٢٨/١٠ (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠) الصفحة ١٩؛ حسابات إضافية قام بها فريق الخبراء، مبنية على ضريبة تبلغ ١ في المائة من أسعار صادرات الكاكاو (تسليم ظهر المركب) في جنوب كوت ديفوار.

١٧٦ - وفي المجلد، يقدر الفريق أن الإيرادات التي تحصل عليها القوات الجديدة من فرض الضرائب على الكاكاو تصل إلى مبلغ يتراوح بين ٢٢ و ٣٨ مليون دولار سنويا تقريبا. ولم تعلن القوات الجديدة للفريق أبدا عن إيرادات الكاكاو.

١٧٧ - والفريق متأكد من أن الانكماش الاقتصادي في أعقاب الأزمة التي تلت الانتخابات أدى إلى تقليص هذه الإيرادات. فعلى سبيل المثال، ووفقا للتقارير الواردة من سلطات النقل العاملة في بوغو (على الحدود مع مالي) ولاليرابا (على الحدود مع بوركينافاسو)، فقد انخفض حجم تجارة النقل البري الدولية خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١١ بنسبة ٨٠ في المائة، في بعض الحالات، من حجم التجارة العادية.

الإطار ٢

دراسة حالة إفرادية: الجوانب الجمركية والمالية للاختلاس من قبل حكومة كوت ديفوار السابقة

اكتشف الفريق، خلال تحقيقاته، حالتين قامت فيهما الإدارة السابقة للرئيس لوران غباغبو باختلاس الأموال العامة.

١ - الأموال التي حُوِّلت لتمويل حملة لوران غباغبو الانتخابية

وفقا للمعلومات التي جمعها الفريق خلال فترة الحملة الانتخابية الرئاسية، والتي انتهت مع الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان المدير العام السابق للجمارك، ألفونس مانغلي، يسافر مرة واحدة في الأسبوع إلى بلدة دانابي وهو يحمل كميات كبيرة من الأموال المسحوبة من حسابات مصرفية في بنك سوسيتيه إيفواريان وبنك فيرسوس في كوت ديفوار.

وأفادت الأنباء بأن هذه الأموال نشأت من عائدات الجمارك. ويتأتى جزء من هذه الأموال من حالات "الجدل بشأن القيمة"، حيث يكون المستوردون قد دفعوا رسوما جمركية أقل مما هو واجب، ثم تقوم السلطات الجمركية، في وقت لاحق، باسترداد الرسوم غير المدفوعة. ولكن هذه الأموال المستردة لا تُحوَّل أبدا إلى الخزنة الوطنية، لكنها، بدلا من ذلك، تُحوَّل إلى حسابات يقوم بفتحها السيد أكا بيدي، بصفته مدير الوسائل العامة. وقد بلغ رصيد هذه الحسابات في نهاية عام ٢٠١٠ مبلغ ١٠ ملايين دولار.

وبتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١١، طلب الفريق معلومات من المصرفيين المذكورين أعلاه بغرض التحقق من تلك التقارير. وابتنظر الفريق الحصول على ردود منهما.

٢ - الاحتيال والاختلاس المستمر لأموال من أحد المراكز الجمركية الحدودية

وفقا للتعميم رقم ١٢٥٧، الصادر من حكومة كوت ديفوار بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تُفرض على السلع الواردة إلى كوت ديفوار من بلدان ليست أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "ضريبة منتجات لتنمية المستهلك"، والتي يجب دفعها إلى مينائي أبيدجان وسان بيدرو البحريين. وأبلغت مصادر سرية الفريق بأن إدارة الرئيس السابق عرضت "تيسير" الواردات القادمة لمستوردين مختارين، عن طريق قيام الجمارك بتخليص السلع الواردة من بلدان ليست أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دون دفع ضريبة المنتجات لتنمية المستهلك.

واستتبع ذلك السماح لواردات مختارة من بلدان ليست أعضاء في الجماعة الاقتصادية بدخول البلاد عن طريق مركز جمركي غير مزود بجواسيب ويقع على الحدود مع غانا. وبعد ذلك يجري تسجيل القيود الجمركية يدويا (الإيصالات الورقية ومسك الدفاتر)، بدلا من إدخالها في النظام الحاسوبي المركزي لسلطة الجمارك بكوت ديفوار.

وحُوِّلت الأموال المستحقة خلال هذه المعاملات من قبل المدير العام للجمارك. ويُقدَّر الفريق بأن هذا النظام سمح بالتحويل السنوي لنحو ٢٠٠ مليون دولار لصالح إدارة الرئيس السابق.

تاسعا - الجمارك والنقل

١٧٨ - أجرى فريق الخبراء، أثناء ولايته، تحقيقات تتصل بالجمارك والنقل في شمال كوت ديفوار، على طول الحدود الشمالية للبلاد وفي مطاراتها وموانئها.

١٧٩ - وأدى الوضع السياسي والأمني للأزمة التي حدثت بعد الانتخابات إلى إعاقة تحقيقات الفريق ذات الصلة بالجمارك من خلال تقييد قدرته على الوصول إلى منافذ الدخول إلى كوت ديفوار وإعاقة اتصالاته بالمسؤولين في إدارة الرئيس السابق. وعلى الرغم من هذا الوضع، اكتشف الفريق عددا من الحالات التي يُشتبه فيها بدخول سلع محظورة إلى كوت ديفوار.

١٨٠ - وواصل الفريق دراسة الضوابط الجمركية المتعلقة بالنقل البري على طول المحور التجاري الرئيسي الممتد من ميناء أبيدجان إلى شمال كوت ديفوار، وبعد ذلك إلى الدولتين المجاورتين، وهما بوركينا فاسو ومالي. كما أنه أجرى تحقيقات بشأن النقل البري القادم إلى الجزء الشمالي من كوت ديفوار من الدول المجاورة لشمال كوت ديفوار.

١٨١ - وواصل الفريق التحقيقات في هيئة النقل المشترك بين الجيوش Interarmées Transit، وهي الوكالة الجمركية التابعة لوزارة الدفاع السابقة، بغية التثبت من امتثالها لنظام الجزاءات. وبالمثل، أجرى الفريق تحقيقاً في الواردات من المركبات المعدة للاستخدام العسكري.

ألف - قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الرصد

١٨٢ - على الرغم من توصيات أفرقة الخبراء السابقة، فإنه لم يتم بعد تزويد خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموظفي جمارك مدربين لتنفيذ استراتيجية تفتيش قائمة على المخاطر. ويوصي الفريق بأن تستأجر العملية مستشاري جمارك إضافيين لمساعدة خلية الحظر المتكاملة (انظر الوثيقة S/2010/179، الفقرة ١٢٣).

١٨٣ - ويشير الفريق أيضاً إلى أن العقد الحالي لاستشاري الجمارك بخلية الحظر المتكاملة قد ينتهي في وقت قريب جداً. ولذلك، ومن أجل ضمان الاستمرارية والخبرة، يوصي الفريق بأن يُحول عقد الاستشاري إلى وظيفة دائمة.

باء - الجنوب

١٨٤ - يتناول هذا الفرع القضايا ذات الصلة بالشحنات المتجهة إلى المطارات والموانئ البحرية الواقعة في جنوب كوت ديفوار. كما يتضمن مناقشة للتحويل غير المشروع لإيرادات الجمارك نيابة عن حكومة كوت ديفوار السابقة.

١ - رصد المطارات والموانئ البحرية

١٨٥ - عانت خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من تقييد حرية وصولها إلى مطار أبيدجان وميناء أبيدجان البحري منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مُنعت خلية الحظر المتكاملة من رصد وثائق الشحن الجوي والجمارك. وبالمثل، منعت قوات الأمن الموالية للرئيس السابق لوران غباغبو دوريات فرقة العمل للرد السريع المعنية بالحظر من العمل بمطار أبيدجان الدولي وميناء أبيدجان البحري.

١٨٦ - وفي مواجهة هذه الظروف، اضطر فريق الخبراء وخليّة الحظر المتكاملة إلى تبني مجموعة من المصادر لتحل محل عملية الرصد المباشر. وتشتمل هذه المصادر على أقسام داخل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومجموعة من جهات الاتصال الموجودة في موانئ الدخول المعنية، والتي تتضمن أفراداً وشركات.

(أ) ميناء أبيدجان البحري

١٨٧ - ويواصل الفريق عمليات الرصد والتحقق في عدد متزايد من الحالات التي تنطوي على شحنات حاويات متجهة إلى ميناء أبيدجان البحري. وهذه الشحنات مشبوهة، إما بسبب ظروف وصولها، مثل التفريغ من سفن غير مسجلة، أو بسبب التواجد الواضح لقوات الأمن أثناء عملية الشحن.

١٨٨ - فعلى سبيل المثال، أبلغت مصادر في ميناء أبيدجان خلية الحظر المتكاملة، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بأن سفينة تُدعى أنتيلا رست في الميناء. ولم تكن السفينة، التي غادرت غانا يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مسجلة في سجلات ميناء أبيدجان. وجرى تفريغ حمولة السفينة تحت مراقبة قوية من الدرك. ولم يتمكن فريق الخبراء ولا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من التحقق من حمولتها لأن قوات الأمن منعهما من الوصول إلى الميناء.

١٨٩ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أفاد مصدر تابع لخلية التحليل المشتركة للبعثة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من ميناء أبيدجان البحري بأن قوات الدرك الإيفوارية أغلقت منطقة الميناء أثناء تفريغ حمولة سفينة رست على الرصيف رقم ١٧ بالميناء. والسفينة هي Onyx Arrow^(١٦) التي ترفع علم جزر البهاما، وذُكر بأنها أقلعت من تيرا، في غانا، ووجهتها داكار. ولم يتمكن فريق الخبراء ولا عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من دخول ميناء أبيدجان، وبالتالي لم يتمكنوا من التحقق من محتويات حمولة السفينة.

١٩٠ - وفي حالة ثلثة، نهت مصادر عديدة داخل ميناء أبيدجان الفريق وخلية الحظر المتكاملة، في أواخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إلى وجود إحدى عشر حاوية خشبية، يبدو أنها بنيت لغرض معين، ومتواجدة في منطقة هادئة نسبياً من الميناء، بين ميناء الأسماك وميناء الحاويات (انظر الصور الجوية في المرفق السابع). والحاويات كبيرة بما يكفي لاحتواء مركبات عسكرية^(١٧)، وتخضع للحراسة على مدى ٢٤ ساعة في اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، وحسبما يوضح الشكل ٨، فإن الحاويات مرتبة في شكل غير عادي، هو شكل حرف "دبليو". وقام الفريق بإجراء عدد من الاستفسارات من خلال جهات الاتصال بميناء أبيدجان فيما يتعلق بمحتويات الحاويات. وأبلغت جهات الاتصالات الفريق بأن الحاويات

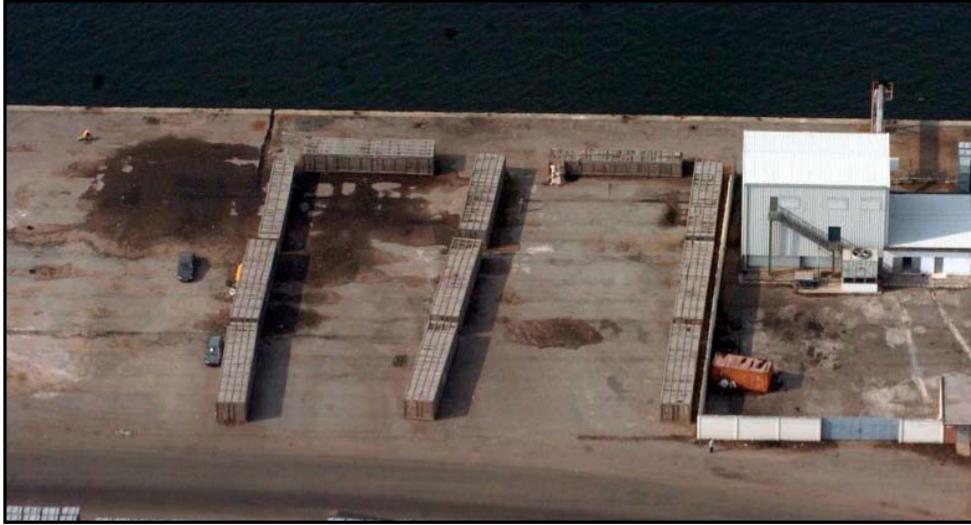
(١٦) سفينة شحن؛ رقم المنظمة البحرية الدولية: ٩٢٦٧٩٢٤؛ ترفع علم: جزر البهاما؛ الرقم التعريفي للخدمة المتنقلة (Maritime Mobile Service Identity): ٣١١٩١٨٠٠٠؛ الطول: ٢٠٠،٠ متر؛ العرض: ٣٢،٠ متراً؛ إشارة النداء: C6UH8. المصدر: www.vesseltracker.com.

(١٧) الأبعاد التقديرية للصناديق التسعة الكبيرة بالأمتار هي (طول × عرض × ارتفاع): ١٧ × ٢،٧ × ٢،٤ - ٢،٧؛ الأبعاد التقديرية للصندوقين الصغيرين بالأمتار هي (طول × عرض × ارتفاع): ١٧ × ٢،٤ × ٢،٤ - ٢،٤.

وصلت في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (على متن سفينة مجهولة) وظلت تحت الحراسة منذ ذلك الوقت.

الشكل ٨

حاويات خشبية مخزنة في ميناء أيدجان (5° 17' 40 شمال، و 41° 0' 4 غرب)،
٨ شباط/فبراير ٢٠١١



المصدر: عمليات الاستطلاع الجوي للقوات المحايدة.

١٩١ - في ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، دخل الفريق ميناء أيدجان البحري على متن سيارة لا تحمل علامات وأجرى عملية تفتيش سريعة للحاويات قبل أن يخرج الحراس من المكان. ولم يلاحظ الفريق أي علامات قد تمكنه من تتبع الشحنة (حيث لم يكن الفريق قادرا على المراقبة سوى من زاوية واحدة فقط). ويواصل الفريق رصد المنطقة بحثا عن علامات على أي نشاط.

١٩٢ - وفي الحالة الرابعة من مثل هذه الحالات، رست سفينة تدعى المستكشف الثاني Explorer II (ويليمستاد، جزر الأنتيل الهولندية) في نفس الموقع كما هو موضح في الحالة السابقة. وفرغت السفينة عددا من الصناديق الخشبية تحت إشراف قوات الأمن. ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى الميناء لذا لم يكن قادرا على التأكد من محتويات هذه الحقائق. وأبلغ مصدر سري الفريق بأن السفينة لم تُسجّل لدى سلطات الميناء (ويُعد ذلك جريمة بموجب الأنظمة البحرية الدولية)، وبالتالي، فإن ميناء منشئها وبضاعتها غير معروفين.

١٩٣ - وكما تشير الأمثلة الأربعة المذكورة أعلاه، فإنه في حين أن الفريق مكلف بالتحقيق في الشحنات التي "من المحتمل" أن تشكل انتهاكا لنظام العقوبات^(١٨)، فإنه من الصعب للغاية بالنسبة للفريق إثبات الحالات المشبوهة عندما ترفض قوات الأمن وصوله إلى الشحنات المعنية. وما لم تكن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار راغبة في تفتيش مثل هذه الشحنات عنوة، وهو أمر لا ترغب فيه في الوقت الراهن، فإن قدرة الفريق على ممارسة ولايته تعتمد إلى حد كبير على حسن نية الأطراف الخاضعة للجزاءات، وهذه الأطراف نادرا ما تبدي حسن النية.

(ب) المطارات

١٩٤ - وقام الفريق أيضا بعمليات رصد وتحقيق في عدد من الرحلات الجوية المشبوهة التي من المفهوم أنها قد تكون مسؤولة عن توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد في انتهاك لنظام الجزاءات. وبعض التحقيقات التالية غير مكتملة ومستمرة.

١٩٥ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وفي حوالي الساعة ٠٩/٣٠ بتوقيت غرينتش، أبلغ مصدران الفريق بأن طائرة هليكوبتر، من طراز IAR-330، ملونة باللونين الأزرق والأبيض، قامت بإيصال أفراد عسكريين وعتاد من مطار أبيدجان إلى مدينة دابو (انظر الفقرات ٥٥-٥٨ أعلاه).

١٩٦ - وبتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأثناء مهمة للمراقبة الجوية، صورت القوات المحيدة طائرة شحن من طراز إليوشن - 76TD رابضة في محطة الشحن بمطار أبيدجان. واكتشف الفريق لاحقا بأن مراقبة الحركة الجوية في مطار أبيدجان لم تسجل الطائرة، وبدأ الفريق في إجراء تحقيقات بهذا الشأن (انظر الفقرات ٧٠-٧٥ أعلاه).

١٩٧ - وفي تواريخ ١٠ و ١٣ و ١٤ و ٢٣ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قامت طائرتان تابعتان لخطوط صوفيا الجوية، ومسجلتان على أنهما من طراز TU-TCV و TU-TCS، برحلات جوية متكررة من دالوا إلى أبيدجان. وأدت الشكوك المتعلقة بالبضائع المنقولة بواسطة هذه الرحلات إلى قيام الفريق بإجراء مزيد من التحقيق (انظر الفقرات ٦٥-٦٩ أعلاه).

(١٨) تنص الفقرة ١٥ من القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠) جزئيا على ما يلي: "تقديم أي معلومات تتوافر لديها بشأن احتمال وقوع انتهاكات للتدابير المفروضة بموجب الفقرات ٧ و ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)" (أضيفت الخطوط للتأكيد).

٢ - الجمارك والإيرادات غير المشروعة

١٩٨ - واجتمع الفريق مع ممثلين لإدارة الرئيس واتارا في ٢ آذار/مارس ٢٠١١. وخلال الاجتماع، قام المدير العام الجديد للجمارك بإبلاغ الفريق بأن المدير العام السابق للجمارك (في ظل حكومة الرئيس السابق لوران غباغبو) كان يحول الإيرادات الجمركية، بصفة مستمرة، إلى مجموعة متنوعة من الأغراض غير الحكومية، بما في ذلك الحملات السياسية (انظر الإطار ٢). ويلاحظ الفريق أن هذه الإيرادات المفقودة ربما تم تحويلها لشراء الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة، الأمر الذي يُعد خرقاً لنظام الجزاءات. ومنذ بداية الأزمة التي أعقبت الانتخابات، أفادت الأخبار بان إدارة الرئيس السابق استخدمت هذه الأموال، من بين أمور أخرى، لشراء المرتزقة الأجانب وأعضاء ميليشيا الوطنيين الشبان.

١٩٩ - ووفقاً للمدير العام الجديد للجمارك، فقد بلغت الإيرادات الجمركية السنوية في عام ٢٠١٠ مبلغاً قدره ٩٣٨,٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١,٨٨ بليون دولار)، أي أقل بقليل من الرقم الذي كان متوقعاً لعام ٢٠٠٩، والبالغ ٩٥٢ بليون فرنك. ومع العقوبات الدولية الحالية، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذها الرئيس واتارا (مثل الحظر المفروض على صادرات الكاكاو)، يبدو أن إيرادات الجمارك انخفضت بشكل كبير. وتفيد التقارير بأن إيرادات الجمارك بلغت في شباط/فبراير ٢٠١١ ٣٨ بليون فرنك، مقارنة بـ ٩٨ بليون فرنك في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (بانخفاض قدره حوالي ٦١ في المائة). ومن حيث المبدأ، وبالنظر لتحويل الأموال المذكور أعلاه، فإن هذا قد يحد من قدرة النظام السابق على الحصول على السلع ذات الصلة بالأغراض العسكرية، بما في ذلك قوات المرتزقة. ولكن، كما لوحظ في الفرع المعني بالشؤون المالية (انظر الفقرات ١٥٤-١٧٠ أعلاه)، فإن إدارة الرئيس السابق تحتفظ بإمكانية الوصول إلى طائفة متنوعة من المصادر الإضافية للتمويل.

٣ - النقل والإيرادات غير المشروعة

٢٠٠ - إن عدم وجود إدارة للجمارك في الشمال، وضعف الضوابط الجمركية في الجنوب، هما أهم عاملين يسهمان في استغلال الموارد الطبيعية دون ضوابط في كوت ديفوار (انظر S/2008/598، الفقرات ٢٨-٣٢؛ و S/2009/521، الفقرات ٤٤٧-٤٥٠؛ و S/2010/179، الفقرات ١١٤ و ١١٨-١١٩).

٢٠١ - كما أن الرقابة الجمركية الفعالة هي واحدة من أفضل الوسائل لتنظيم النقل. فمن خلال التحكم بوثائق النقل، يصبح لدى موظفي الجمارك دور هام في التعرف على نقل السلع المزورة أو غير المشروعة أو المحظورة داخل كوت ديفوار.

٢٠٢ - ويرى الفريق بأن عدم فعالية الرقابة الجمركية يساهم في استمرار الأزمة في كوت ديفوار، مما يغذي الطلب على الأسلحة ويسهل الحصول عليها في وقت واحد.

٤ - وصف وسائل النقل بين الشمال والجنوب

٢٠٣ - لقد تضرر النقل البري للسلع في كوت ديفوار بشدة من جراء الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وحدث ذلك نتيجة لعدة عوامل، من بينها العقوبات الدولية، التي أدت إلى تباطؤ التجارة، والوضع الأمني المتدهور بسرعة، الذي زاد من عرقلة التجارة.

٢٠٤ - وخفضت العقوبات الدولية بشكل كبير من حجم البضائع التي تدخل كوت ديفوار، وبالتالي خفضت من نقل البضائع المتجهة إلى البلدان التي تقع إلى الشمال من كوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق المصارف حد من قدرة الشعب على الإنفاق، مما خفض أيضا من الطلب على السلع المنقولة. وقد خفضت هذه التدابير وغيرها، مثل الحظر الذي فرضه الرئيس واتارا على الخبراء في مجال الكاكو، من تجارة النقل البري في كوت ديفوار بحوالي ٨٠ في المائة منذ نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٠٥ - لقد كان لتدهور الحالة الأمنية أثره على تجارة النقل البري، داخل البلد، على طول الطريق الممتد من الشمال إلى الجنوب. كما أن العدد الكبير من نقاط التفتيش العسكرية، بما في ذلك بعض نقاط التفتيش الواقعة تحت سيطرة المرتزقة، يجعل النقل بين الشمال والجنوب مكلفا (بسبب الابتزاز) وخطرا (بسبب تعرض بعض الشاحنات لإطلاق النيران). كما أن الجهات الناقلة تواجه الرفض التعسفي لعبور "الخطوط الأمامية" بين الشمال والجنوب، ولا سيما عند نقل منتجات استراتيجية مثل النفط^(١٩) ويرى الفريق أن تواطؤ الإدارة السابقة بالسماح بالابتزاز من قبل مرتزقة أجاناب يعادل الدفع بطريقة غير رسمية لعمليات المرتزقة، مما يشكل انتهاكا لنظام العقوبات.

٢٠٦ - وتتعرض هذه المشاكل عن طريق المدنيين الذين يخشون من احتمال دخول عمليات نقل الأسلحة - ونقل الأفراد المسلحين - إلى قراهم، وردا على ذلك، أقاموا نقاط تفتيش عند مداخل ومخارج القرى. وقد أوجد ذلك طبقة أخرى من العقوبات التي تعترض طريق تجارة النقل البري، كما أن حالات التهريب والابتزاز زادت من تثبيط وسائل النقل عن العمل. وتتسم المشكلة بالحدة، بشكل خاص، على محور أبيدجان وتيبيسو الذي يربط بين الشمال والجنوب.

(١٩) في نهاية كانون الثاني/يناير تم اعتراض ٢٣ شاحنة وقود صهرجية متجهة إلى مالي في تيبيسو، ثم احتجزت لمدة ٤ أيام في ياموسوكورو، وأعيدت في النهاية إلى أبيدجان، وكان عليها أن تذهب عبر غانا وبوركينا فاسو إلى مالي. ومنذ ذلك الحين لا تسافر شاحنات وقود صهرجية عبر تيبيسو.

٢٠٧ - ولكن، بينما تقلصت التجارة بين الشمال والجنوب، كانت هناك زيادة كبيرة في نقل السلع بين جنوب كوت ديفوار، أبيدجان بصفة أساسية، وغانا. وأفاد مكتب شركات الشحن الإيفوارية (Office Ivoirien des chargeurs) بأن حجم النقل البري إلى غانا، الذي تقوم مكاتبه بتسييره، زاد بنحو ١٠٠ في المائة. وأيد المدير العام الجديد للجمارك هذه المعلومات خلال اجتماعات مع الفريق جرت يوم ٢ آذار/مارس ٢٠١١.

٢٠٨ - كما زادت تجارة النقل البري من غانا إلى جنوب كوت ديفوار. ويعتقد الفريق بأنه من المرجح أن يكون لذلك أثر إيجابي على عمليات تمويل إدارة الرئيس السابق. وعلى وجه الخصوص، فإن بعض السلع، التي ربما كانت تُصدَّر عبر شمال كوت ديفوار، تُصدَّر الآن، وللأسباب المذكورة أعلاه، ويتم إخضاعها للضريبة من قبل النظام السابق، عند خروجها عبر غانا. وبالإضافة إلى ذلك فإنه، وبسبب العقوبات، يجري الآن عن طريق غانا تصدير كمية كبيرة من البضائع التي كانت تُصدَّر عادة عبر مينائي أبيدجان وسان بيدرو.

جيم - الشمال

٢٠٩ - إن عدم وجود إدارة للجمارك في شمال كوت ديفوار يعني أنه لا توجد ضوابط رسمية على السلع التي تدخل من بور كينا فاسو ومالي. ومن جانبها، فإن للبلدان المجاوران أيضا ضوابط جمركية ضعيفة على التجارة والنقل العابر للبلدين يدخلان كوت ديفوار. وبغض النظر عن هذا، فمن غير المرجح أن تحاول القوات الجديدة وقف شحنات الأسلحة والعتاد المتعلق بها من البلدين المجاورين لأنها هي الجهة المستفيدة من هذه التحويلات (انظر الفقرات ١٠٥-١٣٢ أعلاه)

١ - عدم نشر سلطات الجمارك في شمال كوت ديفوار

٢١٠ - لقد كان من المفترض أن تكتمل إعادة نشر إدارة الجمارك الوطنية في شمال كوت ديفوار بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠^(٢٠). ولكن هذا لم يحدث.

٢١١ - كما كان ينبغي أن تقوم القوات الجديدة، من جانبها، بنشر "موظفي جمارك" في العديد من المقاطعات. وقد تم اختيار حوالي ٢٥٠ من موظفي الجمارك، مع عدد من القوات الحكومية، من صغار الموظفين العاملين بالقوات الجديدة، وأعيد تدريبهم في فترة ثلاثة أيام. والتحق هؤلاء الموظفون بالعمل اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولكنهم لم يكونوا فعالين البتة كموظفي جمارك، وهذا أمر لا يثير الدهشة.

(٢٠) وفقا لرسالة غير مؤرخة موجهة من وزارة الاقتصاد والشؤون المالية إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٢١٢ - وقد عرّضت أزمة ما بعد الانتخابات للخطر أي محاولات أخرى لتحسين الوضع الجمركي.

٢ - الضوابط الجمركية في البلدان المجاورة

٢١٣ - بما أن القوات الجديدة لا تفرض أي ضوابط قد تمنع دخول البضائع المخطورة، فإنه يلزم أن تفرض بوركينا فاسو ومالي رقابة على نقل البضائع إلى شمال كوت ديفوار إذا أردتا الالتزام بأحكام نظام الجزاءات.

٢١٤ - ويشير الفريق أيضا إلى أنه، وبالنظر إلى المؤشرات الراهنة، فإن بوركينا فاسو ومالي غير راغبين في تنفيذ هذه التدابير على نحو فعال، أو غير قادرين على تنفيذها على نحو فعال.

٣ - البضائع العابرة والإيرادات غير المشروعة

٢١٥ - تتيح البضائع العابرة فرصا عديدة للأطراف الإفوارية كسب الأموال بطرق غير مشروعة. وفي ظل نظم "الرقابة" الحالية على النقل العابر الحالية، فإن النقل البري عرضة لكافة أشكال الانتهاكات، بما في ذلك فرض ضرائب غير رسمية على البضائع، وتحويل مسار البضائع المصدرة لتصل إلى الأسواق المحلية، والاتجار بالمواد المخطورة. ويعرض هذا الفرع وصفا لنظام النقل العابر المعمول به في كوت ديفوار، ثم يناقش أثره على مصادر التمويل التي قد تستخدم لتمويل شراء الأسلحة والمواد ذات الصلة فيما يمثل انتهاكا للحظر.

٢١٦ - ويرصد المكتب الإفوارى لشركات الشحن التجارة العابرة من مينائي أبيدجان وسان بيدرو إلى الدول المجاورة.

٢١٧ - ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بدأت وزارة النقل السابقة والقوات الجديدة في العمل بنظام جديد لرصد الشاحنات المتجهة إلى بوركينا فاسو ومالي. ويفترض أن يكفل هذا النظام مغادرة الشاحنات العابرة للبلد وعدم تفرغها في المناطق الشمالية التي تسيطر عليها القوات الجديدة.

٢١٨ - ويعمل النظام بتقسيم سيارات الشحن التي تحمل بضائع عابرة إلى مجموعات ومرافقتها من ميناء أبيدجان إلى بوركينا فاسو أو مالي. وتخضع الشاحنات نظريا لمراقبة الجمارك منذ لحظة نقلها من الحاويات في ميناء أبيدجان إلى سيارة الشحن.

٢١٩ - وتدفع شركات النقل تأمينها، يرد إليها بمجرد مغادرة البضائع المنطقة الجمركية لكوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، تسدد شركات نقل البضائع العابرة للمكتب الإفوارى لشركات الشحن رسوم الطريق، وتتراوح قيمتها بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ فرنك من

فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، ويحوّل المكتب الإيفواري لشركات الشحن ما يقدر بـ ٧٠.٠٠٠ فرنك منها إلى خزانة القوات الجديدة، الخزانة المركزية.

٢٢٠ - ويخصص المكتب الإيفواري لشركات الشحن (بطاقة مرافقة) لجميع مركبات المرور العابر التي تسير في مجموعات، وتحدد البطاقة محتوى حمولتها. ويُفترض عندئذٍ أن ترافق قوات الدفاع والأمن الإيفوارية القافلة حتى تبيسو. وبعد بلوغ منطقة تبيسو، التي تشكل آخر مركز تجاري خاضع لسيطرة الحكومة على الطريق، تواصل سيارات الشحن طريقها دون مرافقة حتى بواكي. ويكتفي موظفو المكتب الإيفواري لشركات الشحن بتسجيل ملاحظة عن مغادرة الشاحنات المتجهة إلى بواكي.

الجدول ٦

أمثلة على الضرائب التي تفرضها القوات الجديدة على المرور العابر من وإلى مالي

(بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية)

الأماكن	من الجنوب إلى الشمال	من الشمال إلى الجنوب
دجيبونوا	٥ ٠٠٠	٤ ٠٠٠
بواكي	١٦ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
كاتيولا	٧ ٥٠٠	٧ ٠٠٠
فرونان	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
نياكاراماندوغو	٦ ٠٠٠	٣ ٥٠٠
تافيريه	٢ ٥٠٠	٣ ٠٠٠
غباديكاهها	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
كوروكونا	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
فيركيسيدوغو	٤ ٠٠٠	٢ ٥٠٠
وانغولودوغو	٨ ٥٠٠	٣ ٥٠٠
نيللي	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
بوغو	٧ ٠٠٠	١ ٠٠٠
بوغو (الحدود مع مالي)	-	٢٥ ٠٠٠
المجموع	٦٢ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠

المصدر: فريق الخبراء المعني بكونت ديغوار.

٢٢١ - وعلى الرغم من أن القوات الجديدة تفرض ضرائب على حمولات البضائع في بواكي، فإنها لا ترافقها مسافة أبعد من ذلك. ومن بواكي وصولاً إلى الحدود، تمر الشاحنات

عبر أكثر من ٢٠ نقطة تفتيش حيث تفرض القوات الجديدة ضرائب على البضائع (انظر الجدول ٦). وتتفاوت هذه الضرائب تبعاً لنوع البضائع (انظر الجدول ٧) وتتراوح بين ١٠٠.٠٠٠ فرنك و ٢٠٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. ويستفيد من الضرائب كل من خزانة القوات الجديدة، وقادة المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، والوحدات المحلية للقوى الجديدة.

الجدول ٧

الضرائب التي تفرضها القوات الجديدة على سلع محددة (بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية)

السلع الأساسية	الضريبة على كل شاحنة
الأحذية المستعملة	٣٨٠.٠٠٠
جوز الكاجو	٢١٥.٠٠٠
الماشية	١١٥.٠٠٠
الدخن	٣٣٠.٠٠٠
الجلود	٢١٥.٠٠٠
القطن	٧٥.٠٠٠
الخرقة المعدنية	٢٥٠.٠٠٠
الزنك	٨٥٠.٠٠٠

المصدر: فريق الخبراء المعني بكونت ديفوار

٢٢٢ - ولدى المكتب الإيفواري لشركات الشحن مكتبان عند نقطتي العبور الحدوديتين في بوغو (مالي) ووانغولودوغو (بور كينا فاسو)، حيث يسجّل الخروج المادي للمركبات وبضائعها من الإقليم الإيفواري، وتُرسل هذه المعلومات عن طريق البريد الإلكتروني إلى أيديجان. ولكن مسؤولي المكتب الإيفواري لشركات الشحن لا يتحققون من محتويات الشحنات قبل خروجها من بوغو أو وانغولودوغو.

٢٢٣ - ويؤكد المسؤولون في المكتب الإيفواري لشركات الشحن أن عدداً من الشاحنات لا تصل إلى بوغو ولا إلى وانغولودوغو وإنما تبقى في شمال كونت ديفوار. وتظل حمولتها في كونت ديفوار عوضاً عن تصديرها. ورغم أن شركة النقل في مثل هذه الحالات قد لا يمكنها استرداد رسوم التأمين التي دفعتها، فإنه لا تفرض أي عقوبات على تحويل مسار الشحنات، ويحصل متلقو الشحنات على سعر جيد لأنهم لا يدفعون رسوم الاستيراد الإيفوارية.

٢٢٤ - ويلاحظ الفريق أنه نظراً لتجارة المرور العابر الواسعة النطاق باتجاه بور كينا فاسو ومالي، فمن المؤكد أن تحويل الشحنات عن مسارها يدر إيرادات كبيرة للأطراف في كوت ديفوار. وأعرب عن قلقه من أن توفر هذه الإيرادات مصدراً إضافياً للتمويل غير الخاضع للرقابة، الذي يمكن استخدامه لشراء الأسلحة والمواد ذات الصلة، الأمر الذي يمثل خرقاً لنظام الجزاءات.

٢٢٥ - ومنذ بدء أزمة ما بعد الانتخابات، انخفض عدد الشاحنات التي يتعامل معها المكتب الإيفواري لشركات الشحن انخفاضاً شديداً. فبدلاً من إرسال قافلة لمراقبة ما يترواح بين ٨٠ و ١٠٠ شاحنة يومياً، يرسل المكتب منذ كانون الأول/يناير ٢٠١١، قافلة لمراقبة ما يترواح بين ٥٠ و ١٠٠ شاحنة أسبوعياً. وجميع الشاحنات والبضائع تقريباً إيفوارية المنشأ ومتجهة إلى شمال البلد من أجل التصدير إلى بور كينا فاسو ومالي، وما بعدهما. وتشير تقارير إلى بقاء كميات محدودة من البضائع العابرة مخزنة في أبيدجان، إلا أن القليل جدا من البضائع العابرة تصل الآن إلى مينائي أبيدجان وسان بيدرو.

٢٢٦ - وعملياً، أدى الانخفاض في التجارة البرية، لا سيما التجارة المربحة بين الجنوب والشمال، إلى تقليص حجم التجارة التي يتاح للقوات الجديدة فرض ضرائب عليها. واستجابة لذلك، وتعويضاً للخسائر في الإيرادات، رفعت القوات الجديدة من المعدلات الضريبية على بعض السلع الأساسية المنقولة براً. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لبعض السلع الأساسية التي كان يفرض عليها قبل ذلك ضرائب بمعدل ٦٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، تبلغ الضرائب عليها حالياً ٣ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وزادت أيضاً الضرائب المفروضة في نقاط التفتيش بما يترواح بين ٢٥ و ٥٠ في المائة. إلا أنه حتى مع اتخاذ هذه التدابير، من الواضح أن إيرادات القوات الجديدة قد انخفضت بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١٠.

دال - هيئة النقل المشترك بين الجيوش

٢٢٧ - هيئة النقل المشترك بين الجيوش مسؤولة عن تنظيم جميع واردات وزارة الدفاع إلى إقليم كوت ديفوار.

٢٢٨ - وتعمل السلطات الجمركية الإيفوارية مع هيئة النقل المشترك بين الجيوش على البت في ما إذا كانت السلع المستوردة ذات طابع مدني أو عسكري. وتُعفى السلع ذات الطابع العسكري من رسوم الاستيراد. وخلال عام ٢٠١٠ أبلغت هيئة النقل المشترك بين الجيوش فريق الخبراء السابق بأن وارداتها الأخيرة كانت تتألف، بشكل رئيسي، من المركبات والبزات العسكرية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢٢٩ - والتقى الفريق ممثلين عن هيئة النقل المشترك بين الجيوش، وطلب قائمة بجميع واردات هذه الهيئة منذ عام ٢٠٠٤ للتحقق من امتثالها لنظام الجزاءات. وأبلغت الهيئة الفريق بأن السلطات الجمركية تحتفظ بهذه المعلومات، وفوضت المدير العام السابق للجمارك (في عام ٢٠١٠) بإصدار المعلومات المطلوبة.

٢٣٠ - واتصل الفريق تكراراً بالمدير العام السابق للجمارك ليطلب إليه طلبات الحصول على الإحصاءات، وأبلغ في كل مرة بأن السلطات الجمركية تعمل على إعداد الإحصاءات. وتستخدم دائرة الجمارك الإيفوارية نظاماً محوسباً حديثاً، مما يتيح استرجاع المعلومات بسرعة (أكدت منظمة الجمارك العالمية هذه المعلومة للفريق). ويشكّ الفريق بشدة في تأكيدات المدير العام السابق للجمارك بأن المعلومات لم تكن قد جُمعت بعد بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٣١ - وبعد انتظار دام عشرة أشهر للحصول على المعلومات، وبعد إرسال رسالتين تذكيريتين، خلص الفريق إلى أن المدير العام السابق للجمارك لا يرغب في إصدار المعلومات المتعلقة بواردات هيئة النقل المشترك بين الجيوش.

هاء - اقتناء قوات الأمن للمركبات لأغراض الاستعمال العسكري

٢٣٢ - على غرار ما أشار إليه فريق الخبراء السابق في تقريره لمنتصف المدة (انظر S/2010/179، الفقرات ١٢٦ إلى ١٣٢)، فقد عمل على متابعة تحقيقات عدة بشأن استيراد مركبات معدة لاستخدام قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة. ويعتقد الفريق أن المركبات المخصصة للاستعمال العسكري هي مضاعف خطير للقوة.

٢٣٣ - وخلال الفترة بين عام ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بلغ مجموع عدد المركبات التي جرى الإبلاغ عن بيعها لقوات الدفاع والأمن الإيفوارية من جانب شركات مختلفة مقرها في أبيدجان ١٨٤ مركبة. وخلال الولاية الحالية للفريق، حصل على معلومات إضافية بشأن المركبات التي جرى بيعها لأغراض الاستعمال العسكري. وحدد الفريق عمليات اقتناء يبلغ مجموعها على الأقل ٢٦ مركبة إضافية بيعت إلى قوات الدرك والشرطة (انظر الشكل ٩). وقد جرى نقل بعض هذه المركبات أثناء أزمة ما بعد الانتخابات.

الشكل ٩

سيارة شاحنة "مدنية" جديدة تابعة لقوات الدفاع والأمن الإيفوارية مثبت عليها مدفع آلي، أبيدجان، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

ملاحظة: سيارة الشحن هذه هي سيارة مدنية من طراز مازدا BT-50. والسلاح المثبت عليها هو مدفع آلي ثقيل من عيار ١٢,٧ × ١٠,٨ ملم.

٢٣٤ - وحصل الفريق على قوائم بهذه المركبات من شركات مقرها في أبيدجان. وتشمل القوائم أنواع المركبات المباعية، وأرقام هياكلها، وتواريخ استيرادها إلى كوت ديفوار. وحصل الفريق أيضا على شهادات التخليص الجمركي للمركبات الواردة في القوائم.

٢٣٥ - ويشير تحليل تلك الوثائق إلى أن الشركات الإيفوارية استوردت المركبات لغرض مباشر هو تزويد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة بها. وهذا مغاير لمزاعم الشركات المستوردة بأنها تستورد المركبات للاستخدام المدني، وتبيعها، بعدئذ فحسب، إلى قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة.

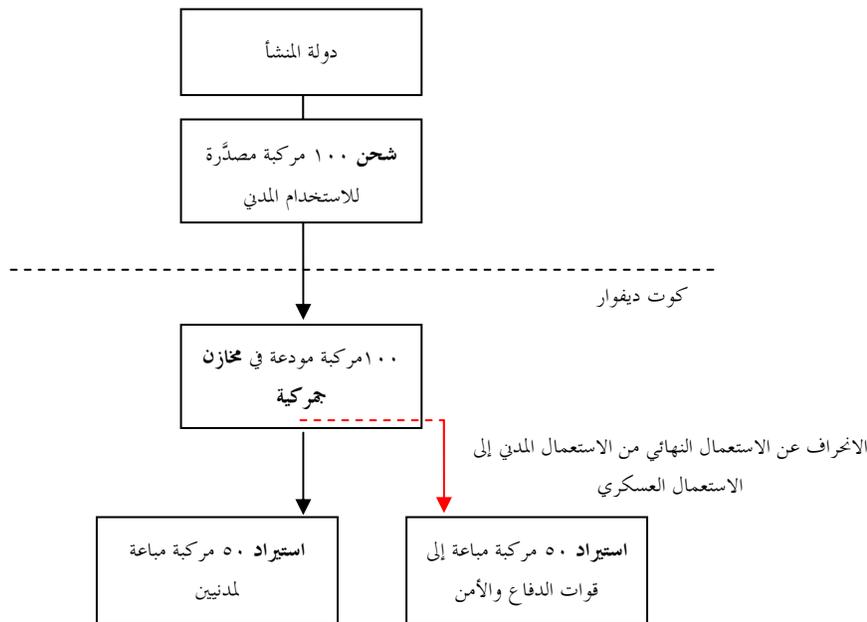
٢٣٦ - فأولاً، تحدّد عدة شهادات للتخليص الجمركي وزارة الدفاع السابقة بوصفها المتلقي. وهذا يعني أن المركبات كانت مودعة في مخازن جمركية لدى وصولها قبل إرسالها مباشرة إلى قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة (نقطة الاستيراد من الوجهة الفنية). وفي هذه الحالات (انظر المرفق الثامن)، ثمة أدلة مباشرة متوافرة عن واردات موجهة مباشرة إلى قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة.

٢٣٧ - ثانياً، لا تحدد بعض شهادات التخليص الجمركي وزارة الدفاع السابقة بوصفها المتلقي، وإنما بوصفها الشركة المستوردة نفسها. لكن الفترة الفاصلة بين وصول المركبات إلى كوت ديفوار وتسليمها إلى قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة، لا يتجاوز، في كثير من الأحيان، ١٠ أيام. ويشير هذا إلى أن المركبات لم تُستورد للمبيعات العامة للمدنيين، وإنما لكي يجري نقلها مباشرة إلى قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة.

٢٣٨ - وخلص الفريق إلى أن الشركات المعنية تستورد المركبات لصالح قوات الدفاع والأمن الإيفوارية السابقة. وبالتالي، فإن المركبات موجهة إلى قوات الدفاع والأمن السابقة من قبل استيرادها. وفي ظل هذه الظروف، يعتبر الفريق أن تصدير هذه المركبات إلى كوت ديفوار يشكل انتهاكاً لنظام الجزاءات.

٢٣٩ - وعلاوة على ذلك، يلاحظ الفريق أن تصدير هذه المركبات يمكن أن يُعتبر حالة انحراف عن الاستعمال النهائي، وربما خرقاً للقوانين الوطنية في الدولة المصدرة (الشكل ١٠).

الشكل العاشر الانحراف عن الاستعمال النهائي



٢٤٠ - ويوصي الفريق بأن تأخذ الشركات المصدرة في الحسبان ضرورة أن تطلب حكوماتها استثناءً من الحظر من لجنة الجزاءات قبل تصدير المزيد من المركبات إلى قوات الأمن في كوت ديفوار.

٢٤١ - وعلى أي حال، يوصي الفريق بقوة بعدم بيع أي مركبات موجهة للاستعمال العسكري خلال فترة أزمة ما بعد الانتخابات إلى كوت ديفوار.

عاشرا - الماس

٢٤٢ - لا يزال الماس الخام الإيفواري يجد طريقه إلى الأسواق الدولية، بالالتفاف حول الجزاءات المفروضة على تصدير الماس الخام. بموجب القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥). ويخرج الماس من أراضي كوت ديفوار عبر عدة قنوات، بما في ذلك أبيدجان والبلدان المجاورة.

٢٤٣ - وتشكل غينيا وليبيريا ومالي، على وجه الخصوص، نقاط عبور رئيسية للماس الخام الإيفواري. وتشير التحقيقات الجارية التي يقوم بها الفريق إلى أن التجار يستخدمون أيضا بوركينا فاسو، وكذلك السنغال، كمررٍ لهذه التجارة.

٢٤٤ - واكتشف الفريق أدلة على قطع الماس وصقله في أبيدجان. ويعني ذلك أن التجار يقومون أيضا، إلى جانب تصدير الماس الخام، بتصدير الماس المصقول من كوت ديفوار. وتلك طريقة للالتفاف على نظام الجزاءات لأن الماس المصقول لا يخضع، من الناحية التقنية، للحظر المفروض على صادرات الماس الخام. وتُجرى أيضا عمليتا قطع الماس الخام الإيفواري وصقله في مالي وفي بوركينا فاسو، وهو نشاط قد يُخفي صادرات الماس الإيفواري القادمة عن البلدان المعنية.

٢٤٥ - ويبدو مرة أخرى أن التنقيب عن الماس وإنتاجه قد اتسع نطاقهما في كوت ديفوار. فقد لاحظ الفريق وجود رواسب ماس جرى تعدينها حديثا في منطقتي سيغيلا وتورتيا، إضافة إلى مناطق أخرى في شمال كوت ديفوار.

٢٤٦ - ورغم أن غياب النزاع المسلح قبل الأزمة الراهنة بين القوات الجديدة وحكومة كوت ديفوار كان قد بدأ يقلل من أهمية نظام الجزاءات، فإنه يمكن القول إن الماس اكتسب قدرا أكبر من الأهمية كمصدر مباشر للتمويل المحتمل لشراء الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، بالنظر إلى تجدد الأعمال العدائية.

٢٤٧ - ولا تزال المعلومات المتعلقة بإنتاج الماس في كوت ديفوار والإيرادات التي يمكن أن تتولد من صادرات الماس غامضة لأن الأزمة، ولا سيما غياب حكومة مركزية، حالت دون إجراء دراسات شاملة لتحديد موارد البلد الطبيعية من الماس وقدرته على إنتاجه.

٢٤٨ - ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن الماس الإيفواري، لنفس الأسباب، لم يخضع حتى الآن لعملية كاملة ومنهجية لتحديد خواصه الشكلية لمقارنته بالماس المستخرج في بلدان

أخرى، في عملية تُعرف باسم تحديد بصمات الأقدام والأيدي. ونتيجة لذلك يصعب تحديد الماس الإيفواري الذي جرى تصديره بصورة غير مشروعة وخلطه بالأحجار الخام المستخرجة في بلدان أخرى.

٢٤٩ - وفي سيغيلا، تُدفع إلى رؤساء القرى الآن الضريبة البالغة ٢٠ في المائة التي كانت مفروضة سابقا من خلال تعاونيات الدولة على جميع أنشطة تعدين الماس في المنطقة. وتقوم القوات الجديدة بعد ذلك بجباية نحو ٨ إلى ١٢ في المائة من هذه الضريبة. وتحصل القوات الجديدة على نصيبها من الضريبة من خلال الممثلين المختلفين لخزانتها المركزية، المعروفة باسم "المركزية" (La Centrale)، الموزعين على كل موقع من مواقع تعدين الماس.

٢٥٠ - وإلى جانب استخراج الماس، يقوم عمال المناجم الحرفيون أيضا بتعدين الذهب في شمال كوت ديفوار. وتشير تحقيقات الفريق إلى أن النظام الضريبي للذهب يتبع نفس نمط النظام الضريبي للماس. ورغم أن أنشطة تعدين الذهب وصادراته لا تخضع لنظام الجزاءات، فإن الفريق يود أن يلفت الانتباه إلى أنه في ظل أسعار الذهب الحالية التي تزيد على ١٣٠٠ دولار للأوقية الواحدة في الأسواق الدولية، فإن تعدين هذه السلعة الأولية يمكن أن يدر مبالغ كبيرة من رأس المال للقوات الجديدة. ومن ثم، فإنه مصدر تمويل محتمل، لم يحدد مقداره بعد، لشراء الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة (انظر الفرع المتعلق بالمالية).

٢٥١ - وأبلغ الفريق أثناء ولايته باعترام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إنهاء جميع العمليات العسكرية في قاعدة سيغيلا. ويرجّح أن يكون لهذا الإجراء أثر على فعالية رصد الجزاءات المتعلقة بالماس في كوت ديفوار، نظرا لأن القاعدة تقع بالقرب من منطقة لتعدين الماس من أكثر مناطق تعدين الماس إنتاجية في البلد. فإذا أغلقت هذه القاعدة، فإن المعلومات المباشرة المفيدة التي يحصل عليها المراقبون العسكريون أثناء دورياتهم اليومية لن تكون متوافرة. وينصح الفريق بقوة بالرجوع عن هذا القرار.

ألف - قطاع الماس في كوت ديفوار

٢٥٢ - يُعنى هذا الفرع بعرض النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء بشأن طبيعة تعدين الماس في كوت ديفوار ومداه.

١ - أنشطة تعدين الماس داخل البلد

٢٥٣ - تتركز رواسب الماس في كوت ديفوار في ثلاث مناطق، هي سافان، ووادي بانداما، وورودوغو. ويلاحظ الفريق أنه على الرغم من الجزاءات المفروضة على صادرات

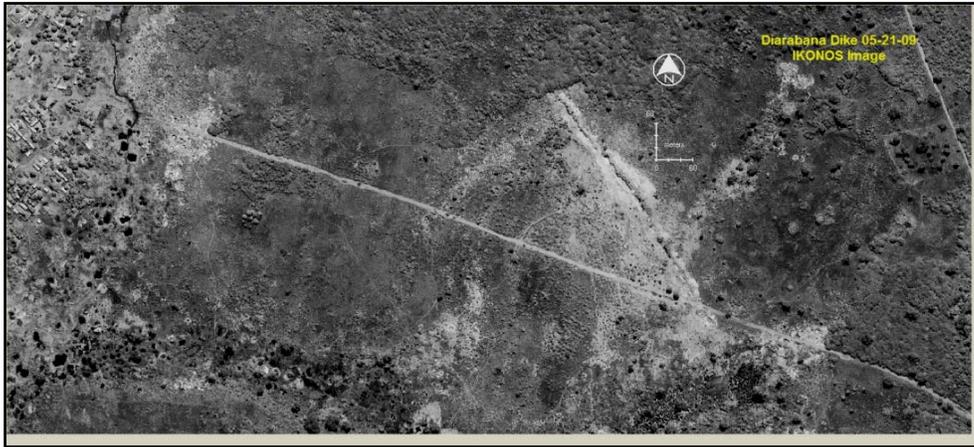
الماس الخام، فإن أنشطة التعدين داخل هذه المناطق ليست جارية فحسب، بل إنها زادت في السنوات الأخيرة. ويشير ذلك إلى وجود سوق رائجة ومنتامية للماس الخام الإفوارى.

٢٥٤ - وفي منطقة ورودوغو، يُستخرج الماس من الرواسب الواقعة قرب بلدة سيغيلا، في مناطق بوبي، وديارابانا، ودوالا، وفورونا، وأوسوغولا، وسونا، وونغي. أما في منطقة وادي بانداما، فيجري تعدين الماس في تورتييا بالقرب من نهرى بو وبانداما. وإضافة إلى ذلك، وردت إلى الفريق تقارير عن تعدين الماس في منطقتين جديدتين على الأقل بالقرب من بروبو وسوكورا، وكذلك في مواقع أخرى قريبة من فيركيسيدوغو داخل منطقة سافان.

٢٥٥ - ويقدم الشكل ١١ مثالا واضحا عن كيفية اتساع أنشطة تعدين الماس في شمال كوت ديفوار في السنوات الأخيرة. وتبين هذه الصورة المتقطعة بالسواتل لديارابانا أنشطة تنقيب حاجز صخري للكمبرليت، ورواسب ماس قريبة منه، في الصورة المتقطعة في عام ٢٠٠٩، لم تكن موجودة في عام ٢٠٠٧.

الشكل ١١

أنشطة تعدين الماس في ديارابانا من عام ٢٠٠٧ (الصورة العليا) إلى عام ٢٠٠٩ (الصورة السفلى)



المصدر: صور مرسلة عن طريق الساتل إيكونوس.

٢٥٦ - وقام الفريق أثناء ولايته بعمليات تفتيش أرضي لعمليات التعدين في سيغيلا وتورتيا، وغيرهما من المواقع في شمال كوت ديفوار. ففي سيغيلا، سعى الفريق إلى تقييم ما إذا كانت أنشطة التعدين لا تزال تزدهر كما ورد في تقارير سابقة لأفرقة الخبراء. أما في تورتيا، فقد استهدف الفريق استيضاح المعلومات المتضاربة السابقة المتعلقة بكثافة أعمال التعدين. وأجرى الفريق أيضا، إلى جانب عمليات التفتيش الأرضي، مسحا جويا لمنطقة تورتيا.

٢٥٧ - وتشير نتائج هذه التحقيقات إلى أن اقتصادي سيغيلا وتورتيا لا يزالان يعتمدان في المقام الأول على إنتاج الماس الخام وبيعه. ومن هاتين المنطقتين، لا يزال لسيغيلا حصة الأسد في الإنتاج، إذ تجد فيها رواسب ماس أولية أغزر إنتاجا، وتجذب إليها عددا من عمال المناجم أكبر مما تجتذبه تورتيا.

٢٥٨ - وبينما كان الفريق في منطقة سيغيلا، قام بزيارة الحاجز الصخري في بوبي مرتين والموقع الذي يوجد فيه مخيم التعدين السابق لشركة تطوير قطاع التعدين في كوت ديفوار (سودبي). ويتألف هذا المخيم من وحدات سكنية سابقة لموظفي الشركة ومن مكاتب خالية كانت تُدار منها العمليات الإدارية والتقنية عندما كان المخيم يعمل.

٢٥٩ - وكان فريق الخبراء لعام ٢٠٠٦ قد ذكر أن هذه المرافق هي التي تستخدمها القوات الجديدة للاضطلاع بما يبدو أنه عملية منظمة بشكل جيد لإنتاج الماس. وتشير تحقيقات الفريق إلى أن هذا الوضع لم يعد قائما. ورغم أن عمال المناجم الحرفيين لا يزالون يقيمون في بعض المباني داخل المخيم (انظر الشكل ١٢، الصورة اليمنى)، فإن الجزء المتبقي من الموقع لم يعد مأهولا.

الشكل ١٢

موقع مخيم التعدين القديم لشركة سودبي المجاور لحاجز بوبي، ٣ آذار/مارس ٢٠١١



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢٦٠ - وفي بوبي، كانت أعمال التنقيب السطحي للحاجز الصخري لا تزال نتيجة النشاط التعديني الحرفي المنظم. وخلال عملية التفتيش الأولى لبوبي رُصد ما يقرب من ١٠٠ شخص يزاولون نشاط التعدين. وقد استخدم عمال المناجم أدوات التعدين الحرفي التقليدية المكوّنة من معاول ومجارييف. ولم تُشاهد أي معدات ثقيلة في الموقع. وكانت المعدات الميكانيكية الوحيدة المستخدمة تتكون من مضخات مياه صغيرة تعمل بوقود البترول، يستخدمها عمال المناجم لإزالة المياه المتراكمة.

الشكل ١٣

نشاط التعدين في حاجز بوبي، ٣ آذار/مارس ٢٠١١



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢٦١ - وفي تورنيا، لاحظ الفريق أن أنشطة تعدين الماس تتكون بالدرجة الأولى من إعادة غسل المواد غير المتناسكة (الشكل ١٤) التي خلفتها عمليات تعدين الماس الصناعية السابقة في المنطقة.

الشكل ١٤

إعادة غسل الحصى المحتوي على الماس الخام، تورنيا، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢٦٢ - وحدد الفريق عملية تعدين جديدة على طول ضفتي نهر بانداما، في منطقة تعرف باسم باكالي. وكان عمال المناجم قد شيدوا سدا في هذا الموقع على جزء من النهر، يصرفون منه المياه لكي تصل إلى الحصى الذي يحتوي على الماس الخام في الأماكن الأدنى.

ويبين الشكل ١٥ رجالا يستخرجون الماس عند منبع النهر (الصورة اليمنى)، بينما تستخلص النساء الذهب باستخدام أوان في مصب النهر (الصورة اليسرى). ويبين الشكل ١٦ امتداد السد (الصورة اليسرى)، الذي يبلغ طوله من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ متر تقريبا، ورجالا يستخدمون مضخة ماء تعمل بالوقود لصرف المياه من النهر (الصورة اليمنى).

الشكل ١٥

رجال ونساء من أصل مالي على ضفتي نهر بانداما، حيث تستخلص النساء الذهب باستخدام أوان (الصورة اليسرى) ويستخرج الرجال الماس (الصورة اليمنى)، باكالي، تورتيا، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

الشكل ١٦

نهر بانداما، باكالي، تورتيا، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢٦٣ - وفي الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٧٦، كانت شركة البحوث واستغلال الموارد المعدنية في كوت ديفوار (ساريمكي) تقوم بالتعدين صناعيا في رواسب الماس في تورتيا، حيث قامت باستخراج ما مجموعه ٤,٦ ملايين قيراط خلال فترة ثلاثين عاما. وتقدّر المصادر في تورتيا أن عمال المناجم الحرفيين في تورتيا قاموا خلال فترة ٣٥ سنة مضت على إيقاف عمليات شركة ساريمكي باستخراج كمية مماثلة من الماس باستخدام تقنيات تعدين بدائية.

٢٦٤ - وتشير التقارير إلى أن نحو ٦٠ في المائة من الماس المستخرج في تورتيا له جودة الأحجار الكريمة، وهو ما يمثل حافزا لمن يسعون إلى تحقيق عائد سريع لقاء عملهم الشاق. ويدل على ذلك أن تورتيا كانت في ثمانينات القرن العشرين تدعم نحو ٤٠.٠٠٠ من عمال المناجم. وفي تلك الفترة، حسبما تشير التقارير، كان الماس الخام المستخرج في تورتيا من نوعية عالية الجودة إلى حد أنه كان يمزج بالماس الخام الغالي من أجل خفض قيمة المزيج (وبيعه).

٢٦٥ - ولاحظ الفريق خلال إحدى عمليات التحليل فوق تورتيا في ١ آذار/مارس ٢٠١١ اعتدال نشاط التعدين، وهو ما تؤكد بالفعل أثناء عمليات التفتيش الأرضي لنفس المواقع (انظر الشكل ١٧). وأكدت عمليات التفتيش الأرضي والمقابلات التي أجريت مع عمال المناجم أن معظم عمال المناجم الحرفيين العاملين في تورتيا من أصل مالي. ويقدر عدد عمال المناجم العاملين في المنطقة بما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ عامل.

٢٦٦ - ويتراوح دخل عامل المناجم الحرفي في تورتيا من التعدين بين ١٠.٠٠٠ و ١٥.٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢٠-٣٠ دولارا شهريا). وفي المتوسط، تبلغ الأحجار التي يجمعها هؤلاء العمال في الوقت الراهن حجما صغيرا للغاية، بحيث يلزم من ٨ إلى ١٠ أحجار لبلوغ وزن قيراط واحد.

٢٦٧ - ووفقا لاتصالات في تورتيا، يبيع عمال المناجم الحرفيون ما لديهم من ماس إلى عدة تجار في المنطقة. وأبلغ الفريق أن أحد التجار، وهو من أصل مالي، يقوم بجمع الأحجار الخام في تورتيا ثم نقلها إلى أحد الوسطاء، من أصل إيفواري في أبيدجان، حيث تصدّر منها إلى الأسواق الدولية. وليس من الواضح إذا كان الماس الذي يقوم هذا الشخص بتصديره في صورته الخام أو في صورة أحجار مقطوعة ومصقولة. ويقتضي ذلك قيام فريق الخبراء بمزيد من التحقيقات.

الشكل ١٧

منظر جوي لمواقع تعدين الماس في تورتيا، ١ آذار/مارس ٢٠١١



المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

٢ - موارد الماس والقدرة على إنتاج الماس

٢٦٨ - ما زالت القدرة الإنتاجية السنوية للماس في كوت ديفوار، وكذلك مجموع مكنوز البلاد من الماس، غير محددتين.

٢٦٩ - ولذلك يتعين إجراء تقييم علمي شامل لموارد الماس في كوت ديفوار، وقدرتها على إنتاجه. فبدون ذلك التقييم، لا يمكن تقدير المستويات الحالية لإنتاج الماس في البلد بأي درجة من الدقة، وبالتالي، لا يمكن تقدير أحجام التصدير غير المشروع.

٢٧٠ - ويعتبر الفريق أنه، في ظل عدم وجود تلك المعلومات المهمة، فإن أية تقديرات لحجم إنتاج الماس، والعائدات المترتبة على مبيعاته، تفتقر إلى المصداقية. ولهذا الأسباب، فإنه من الضروري إنجاز دراسة جيولوجية شاملة لموارد الماس المحتملة في كوت ديفوار، على وجه السرعة، إضافة إلى تقرير قدرة إنتاج الماس في البلد وكثافة التنقيب عن الماس. وقد أُجريت هذه الدراسات المقترحة في غانا ومالي، وهما اثنان من البلدان المجاورة لكوت ديفوار.

٢٧١ - وحاول الفريق توضيح أوجه الاختلاف في أرقام الإنتاج السنوي التقديري للماس في كوت ديفوار. وتتراوح هذه الأرقام من حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ قيراط في السنة، حسب ما ورد في تقارير فريق الخبراء العامل المعني بالماس التابع لعملية كيمبرلي، إلى مليون قيراط في السنة، حسب ما ورد في تقارير شركة تطوير مناجم كوت ديفوار. ونظرا لعدم الاستقرار الحالي في كوت ديفوار، لم يتمكن الفريق من مقابلة مسؤولين من وزارة المناجم لتوضيح هذه المعلومات، ولا للحصول على معلومات تخص إيرادات الحكومة المستمدة من أنشطة التنقيب عن الماس.

٢٧٢ - وخلال زيارة قام بها فريق الخبراء إلى أنتويرب، شدد رئيس فريق الخبراء العامل المعني بالماس على أهمية الزيارات الميدانية إلى شمالي كوت ديفوار من أجل حل الفروق في الإنتاج التقديري من رواسب الماس في سيغيلا وتورتيا. وتعد تلك الزيارة مهمة حيث إن الفريق العامل ليست لديه معلومات عن زيادة في عدد مكامن الماس في تلك المناطق مما يمكن أن يفسر الفرق في أرقام الإنتاج التي وردت في تقارير شركة تطوير مناجم كوت ديفوار.

٢٧٣ - وليس من الواضح إذا كان المسؤولون الحكوميون من وزارة المناجم، الذين أعيد نشرهم في عام ٢٠٠٧ إلى بلدي سيغيلا وتورتيا، لرصد أنشطة التنقيب والإبلاغ عنها وتنظيمها، ما زالوا في تلك المناطق أم لا. ولكن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى أن أية مكاسب تحققت في إعادة نشر موظفي الوزارة قد تبذرت، وأن من المرجح للغاية أن يكون المسؤولون قد عادوا إلى أبيدجان.

٣ - عائدات الماس لا تساهم في الميزانية الوطنية

٢٧٤ - من الواضح أن الماس يباع ويصدر من كوت ديفوار، وأن بعض هذه المبيعات تساهم بإيرادات في الخزنة المركزية. ولكن، للأسباب المذكورة أعلاه، ليس الفريق في وضع يمكنه من تقديم معلومات شاملة عن نطاق أو توزيع العائدات من مبيعات الماس. ولكن من غير الواضح ما إن كانت تلك الأموال تتدفق مباشرة إلى قادة المناطق في القوات الجديدة.

٢٧٥ - وتشير تقارير من مصادر متنوعة إلى أن مبيعات الماس لا تجري كلها في إطار الخزينة المركزية، وأن إيرادات بيع الماس تفيد أطرافاً ثالثة لم يجر الإفصاح عن هوياتها للفريق، ولكنها لا تتضمن بالضرورة القوات الجديدة.

باء - عملية كيمبرلي

٢٧٦ - في عام ٢٠٠٠، دعمت الجمعية العامة بقرارها ٥٦/٥٥ إنشاء نظام دولي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. وبدعم من الأمم المتحدة، بدأ سريان عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في عام ٢٠٠٣ حينما اجتمعت الحكومات والمجتمع المدني وشركات صناعة الماس في محاولة لوضع حد للتجارة في ماس تمويل التزاعاات. وتورد عملية كيمبرلي الملامح العامة للأحكام التي ستنظم البلدان بموجبها التجارة في الماس الخام.

١ - التعاون مع الأمم المتحدة

- ٢٧٧ - في عام ٢٠١٠، أشار فريق الخبراء إلى أن مستوى تعاون عملية كيمبرلي مع الفريق ظل يتدهور منذ عام ٢٠٠٨، وأن الافتقار إلى التعاون في عام ٢٠٠٩ قد عرقل التحقيقات الجارية بشأن تحليل تسرب الماس الإيفواري في البلدان المجاورة في غرب أفريقيا.
- ٢٧٨ - ووفر قرار إداري بشأن التعاون مع الأمم المتحدة، أُخذ خلال الاجتماع العام لعملية كيمبرلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في ناميبيا، طائفة من الإجراءات البيروقراطية لفريق الخبراء الذي يسعى إلى الحصول على معلومات من عملية كيمبرلي.
- ٢٧٩ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تناول فريق الخبراء هذه القضايا مع مدير الفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي، خلال زيارة إلى المديرية العامة للعلاقات الخارجية التابعة للمفوضية الأوروبية في بروكسل. وأكد المدير للفريق أن عملية كيمبرلي ملتزمة تماما بالتعاون مع تحقيقات الفريق، وأشار إلى أنه من أجل ضمان المتابعة السرية والكافية، ينبغي للفريق أن يرسل نسخا من مراسلاته مع رئاسة عملية كيمبرلي إلى الأفرقة العاملة ذات الصلة والتابعة للعملية.

٢ - مبادرات عملية كيمبرلي المتصلة بكوت ديفوار

- ٢٨٠ - يشير الفريق إلى أن كوت ديفوار ما زالت مسألة رئيسية تثير القلق بالنسبة إلى عملية كيمبرلي. على سبيل المثال، فإن الاجتماع ما بين الدورات الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في تل أبيب أبرز كوت ديفوار بوصفها مجال اهتمام ذا أولوية بين دول غرب أفريقيا، وشدد على الحاجة إلى الإنفاذ في الجهود المبذولة لوقف تهريب الماس.
- ٢٨١ - ولكن الفريق العامل المعني بالرصد أبلغ فريق الخبراء في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أن آخر زيارة استعراض قامت بها عملية كيمبرلي إلى كوت ديفوار كانت في عام ٢٠٠٨، وأنه نظرا للأجواء السياسية الراهنة في البلد، فإن عملية كيمبرلي لا تخطط للقيام بأية زيارات استعراض إلى البلد خلال عام ٢٠١١.

٣ - توصيف الماس الخام الإيفواري وتحديد

- ٢٨٢ - في عام ٢٠٠٩، اعتمدت عملية كيمبرلي تغييرات لاختصاصات فريق الخبراء العامل المعني بالماس، تشمل الولاية التي تلقتها عملا بالفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٨٩٣ (٢٠٠٩)، لتنسيق الأبحاث بشأن تحسين عملية تحديد منشأ ماس كوت ديفوار. ولهذا الغاية، أنشأت عملية كيمبرلي خلال مؤتمرها العام الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في

ناميبيا، فريقا فرعيا علميا معنيا بتوصيف وتحديد الماس الخام، يُراد له أن يعمل في إطار فريق الخبراء العامل المعني بالماس.

٢٨٣ - وحتى عام ٢٠١١، اختار فريق الخبراء العامل المعني بالماس مجموعة من العلماء من أستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وإسرائيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، للقيام بتوصيف وتحديد الماس الخام الإيفواري.

٢٨٤ - وفي هذا الصدد، أبلغ فريق الخبراء العامل المعني بالماس فريق الخبراء باعتزامه الاتصال بلجنة الجزاءات من أجل تلقي مساعدة لاقتناء ماسات إيفوارية لأغراض هذه الدراسة. ومن شأن هذا أن يتضمن إعفاءً لتصدير الماس الخام الإيفواري، الذي جُمع خلال زيارة قام بها الفريق العامل إلى كوت ديفوار وفقا للفقرتين ١٦ و ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٩٣ (٢٠٠٩). وتهدف الزيارة إلى إجراء فحص في الموقع لعينة كبيرة من الماس للقيام بالتحليل المورفولوجي وتحليل مقاييس الحبيبات (يُعرف بتحديد أثر الأقدام)، وجمع عينة أصغر من الماسات الممتلئة لإجراء تحليل جيولوجي كيميائي مفصل (يُعرف بتحديد بصمات الأصابع)^(٢١).

٢٨٥ - ومن بين التحديات التي واجهها فريق الخبراء العامل المعني بالماس أن بعض بلدان عملية كيمبرلي لم تعتمد بندا للإعفاء يسمح باستيراد ماسات إيفوارية لدراساتها.

جيم - مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي

٢٨٦ - يعمل مواطنون كثيرون من البلدان المجاورة في شمالي كوت ديفوار، ومن بينهم مواطنون من بوركينا فاسو وغينيا وليبيريا ومالي. وبعض هؤلاء الأفراد يشاركون في تجارة الماس عبر الحدود.

٢٨٧ - وحيث إن الماس سلعة صغيرة الحجم وسهلة الإخفاء والنقل ومرتفعة القيمة، لذا يمكن نقله بسهولة عبر الحدود الدولية لكوت ديفوار. وبينما يوجد شك في أن بعض الدول المجاورة تستخدم المركبات والشحنات الكبيرة لتهرب الممنوعات، فهناك تدفق كبير للأفراد الذين يعبرون تلك الحدود سيرا على الأقدام وبالدرجات النارية. وهذا يجعل من الصعب - بل من شبه المستحيل، نظرا للنظم الحالية لمراقبة الحدود - رصد التهريب عبر حدود

(٢١) توجد حاجة إلى توصيف وتحديد الماس المستخرج من غانا وغينيا وليبيريا ومالي بغرض إجراء مقارنات بين الماس المستخرج في مختلف البلدان بحيث تشمل جميع تلك البلدان، وبالتالي يمكن تحديد التجارة غير المشروعة فيه.

كوت ديفوار، حيث إن كثيرا من مناطق عبور الحدود المعترف بها لا تخضع للتنظيم إطلاقا ولا تقوم الدول المعنية برصدها.

٢٨٨ - وإضافة إلى ذلك، فمع أن بلدان غرب أفريقيا المجاورة قد تكون راغبة في مكافحة تهريب الماس الخام الإيفواري، فإن نقص التدريب على كيفية اكتشاف شحنات الماس - مما يمكن معالجته جزئيا بإنشاء وتوزيع أثر قدم شامل للماس الإيفواري - يحول بين السلطات وبين إنفاذ تدابير المراقبة على نحو فعال.

٢٨٩ - ومع أن ثلاثة من البلدان الخمسة المجاورة لكوت ديفوار، هي غانا وغينيا وليبيريا، مساهمة في عملية كيمبرلي، فإن تلك البلدان ما زالت تحاول لتجهد لتنفيذ المخطط، وما زالت الثغرات في نظم المراقبة الداخلية بما تتيح تداول الماس الخام الإيفواري.

٢٩٠ - وتشير معلومات حصل عليها الفريق إلى أن تجار الماس المحليين، إضافة إلى عدد من المواطنين الأجانب من دول مجاورة، ما زالوا يشترون الماس في سيغلا، ثم ينقل عقب ذلك إلى باماكو وكوناكري وداكار ومونروفيا، ويصدر منها إلى الأسواق الدولية الأخرى.

٢٩١ - وتلقى الفريق معلومات أيضا تفيد بأن الماس الإيفواري يجري تقطيعه وصقله في باماكو وواغادوغو. وتحتاج هذه المعلومات إلى مزيد من التحقيق.

١ - بوركينا فاسو

٢٩٢ - ليست بوركينا فاسو منتجة للماس ولا هي مشاركة في عملية كيمبرلي. ومع أن هناك بعض التقارير عن وجود مكامن للماس في بوركينا فاسو، فلم ترد تقارير إلى الفريق عن تنقيب جار عن الماس. ووفقا لما ذكره المسؤولون الحكوميون، فإن التنقيب والبحث في البلد يتركز حاليا على الذهب والمنغنيز.

٢٩٣ - وواصل الفريق تلقي تقارير تفيد بأن الماس المستخرج من كوت ديفوار قد صُدِّر، وما زال يصدر، إلى مراكز الماس الدولية عن طريق بوركينا فاسو. ومع أن الفريق ما زال ينبغي له التثبت من هذه المعلومات، فإن مراقبة الحدود بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار ضعيفة، ولم يجر بعد تدريب وكالات الإنفاذ في بوركينا فاسو على تحديد شحنات الماس الخام. ويرى الفريق أن الحدود بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو ما زالت عرضة لمزور شحنات الماس الخام التي تنقل بطرق غير مشروعة.

٢٩٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، قابل الفريق مسؤولين حكوميين من المديرية العامة للشرطة في واغادوغو. وحينما سُئل المسؤولون عن تهريب الماس الإيفواري عن طريق

بوركيننا فاسو، ردوا بأن ليس لديهم ما يشير إلى أن بوركيننا فاسو تُستخدم كمعبر لصادرات الماس الخام الإيفواري.

٢٩٥ - وفي نفس الفترة، التقى الفريق أيضا بمسؤولين حكوميين من المديرية العامة للجمارك في بوركيننا فاسو لطلب معلومات عن حالات مصادرة شحنات مشتبه في احتوائها على الماس. ورد المسؤولون الحكوميون بأنه لم تصدر أية شحنات من الماس إطلاقا في بوركيننا فاسو، مع أنهم أقرروا بأن أفراد الجمارك لن يكونوا قادرين على تحديد الماس الخام. ويستنتج الفريق أن تدريبا محدودا يقدم لأفراد جمارك بوركيننا فاسو من شأنه أن يدعم رصد نظام الجزاءات.

٢٩٦ - وعقد الفريق أيضا اجتماعا مع الأمين العام لوزارة المناجم والأشغال والطاقة في واغادوغو. وعلم الفريق أن تلك الجهود لم تسفر عن مشاريع ملموسة رغم بذل بعض الجهود لتشجيع التعاون التقني بين مكنتي التعدين والجيولوجيا في كل من بوركيننا فاسو وكوت ديفوار. ووردت تقارير تفيد بأن حكومة بوركيننا فاسو مهتمة بالتعاون مع حكومة كوت ديفوار لإجراء استقصاءات جيولوجية، مع أن الخطط لم يبدأ تنفيذها حتى الآن.

٢٩٧ - ولم يتمكن الفريق من مقابلة ممثلي مكتب التعدين والجيولوجيا في بوركيننا فاسو.

٢ - غانا

٢٩٨ - نقل الفريق رسالة إلى البعثة الدائمة لغانا يطلب فيها معلومات عن وضع تسجيل المنقبين الحرفيين الغانيين منذ عام ٢٠٠٨. وطلب الفريق أيضا معلومات عن وضع تركيب وإطلاق نظام قاعدة بيانات متابعة الماس في البلاد، وتحسينات نظام الضوابط الداخلية، وإنشاء أثر قدم للماس الغاني. وفي هذه الرسالة، طلب الفريق معلومات عن مصادرة أي شحنات ماس مشتبه فيها على يد شركة تسويق المعادن الثمينة المحدودة و/أو مصلحة الجمارك ورسوم الإنتاج والوقاية في غانا في الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠١١. و ينتظر الفريق ردا على رسالته.

٣ - ليبيريا

٢٩٩ - نقل الفريق رسالة إلى البعثة الدائمة لليبيريا لطلب معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها ليبيريا لمنع استيراد الماس الخام الإيفواري إلى أراضيها، إضافة إلى معلومات عن مشاركة عدد من الشركات المصدرة للماس والتي يُزعم مشاركتها في تجارة الماس الخام الإيفواري. وإضافة إلى ذلك، استفسر الفريق عن حالة مبادرات إنشاء أثر قدم و/أو بصمات أصابع للماس الليبيري. و ينتظر الفريق ردا على رسالته.

٤ - الدول غير الأفريقية

٣٠٠ - نظرا لقصير فترة ولاية الفريق والقيود على ميزانيته، فإنه لم يتمكن من زيارة بلدان كثيرة مهمة لمناقشة واردات الماس الإيفواري المشتبه فيها، والتي تحمل، وفقا للتحقيقات السابقة التي أجراها فريق الخبراء، شهادات ليبيرية من عملية كيمبرلي جرى الحصول عليها بطريقة احتيالية.

حادي عشر - الجزاءات الفردية

٣٠١ - في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، اعتمدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار القائمة التالية للأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، والمجددة بموجب الفقرة ٤ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥). السيد تشارلز بليه غوديه، والسيد يوجين نغوران كواديو دجويه، والسيد مارتين كواكو فوفيه (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣

التحديد/التبرير الأصلي لفرض الجزاءات الفردية

السيد شارل بليه غوديه: قائد مؤتمر عموم أفريقيا للشباب الوطني؛ أدلى بتصريحات عامة متكررة تدعو إلى العنف ضد منشآت الأمم المتحدة وموظفيها، وضد الأجانب؛ وتولى توجيه أعمال عنف ارتكبتها ميليشيات الشوارع، والمشاركة فيها، وتشمل أعمال ضرب واغتصاب وقتل خارج نطاق القضاء؛ وترويع الأمم المتحدة، والفريق العامل الدولي، والمعارضة السياسية، والصحافة المستقلة؛ وتخريب محطات الإذاعة الدولية؛ ويعد عائقا للفريق العامل الدولي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية ولعملية السلام وفق تعريف القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

السيد يوجين نغوران كواديو دجويه: قائد الاتحاد القومي للوطنيين من أجل التحرير التام لكوت ديفوار. أدلى بتصريحات عامة متكررة تدعو إلى العنف ضد منشآت الأمم المتحدة وموظفيها، وضد الأجانب؛ وتولى توجيه أعمال عنف ارتكبتها ميليشيات الشوارع، والمشاركة فيها، وتشمل أعمال ضرب واغتصاب وقتل خارج نطاق القضاء؛ ويعد عائقا للفريق العامل الدولي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية ولعملية السلام وفق تعريف القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

السيد مارتين كواكو فوفيه: عريف أول، وقائد القوات الجديدة، قطاع كورهوغو. اشتركت قوات تحت قيادته في تجنيد أطفال جنود، وفي أعمال اختطاف وفرض عمل قسري

وانتهاك جنسي لنساء واعتقالات عشوائية وأعمال قتل خارج نطاق القانون، في انتهاك لاتفاقيات حقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي؛ ويعد عائقا للفريق العامل الدولي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية ولعملية السلام وفق تعريف القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

المصدر: قائمة الأفراد الخاضعين للفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، والفقرة ٤ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥) (متاحة على الموقع: www.un.org/sc/committees/1572/listtable.html).

٣٠٢ - وأدت تحقيقات الفريق إلى أن يستنتج بأن الافتقار إلى الشفافية في قطاعي الأعمال التجارية والخدمات المالية في كوت ديفوار يوفر للأفراد الثلاثة الخاضعين للجزاءات بيئة مثالية للتهرب من تجميد الأصول وحظر السفر اللذين فرضتهما الأمم المتحدة.

ألف - شارل بليه غوديه

٣٠٣ - خلال الولاية الحالية، كان السيد شارل بليه غوديه مسؤولا عن عرقلة حرية حركة أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والتحريض علنا على الكراهية والعنف.

٣٠٤ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عُين بليه غوديه وزيرا للشباب والعمل في إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، اتهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بـ "تسريب متمردين" إلى عدة أحياء من أبيدجان، ودعا مؤيديه إلى أن يمنعوا بـ "جميع السبل" حركة العملية في كوت ديفوار وأن ينظموا "لجان الأحياء للدفاع عن النفس". وفي هذا الصدد، قال السيد بليه غوديه ما يلي: "أينما كنتم في أبيدجان، من الضروري أن تمنعوا حركة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فيكفي ما حدث". ودعا أيضا إلى طرد جميع الأجانب من كوت ديفوار وطلب من مناصريه "مطاردتهم لإخراجهم من أحيائهم"^(٢٢).

٣٠٥ - وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١١، حذر أنصار بليه غوديه عدة أعضاء في فريق الخبراء بأنهم، إذا لم يغادروا سكنهم في أبيدجان، فسوف يُطردون منه بالقوة. وتعرض موظفو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لعرقلة حركتهم ولهجمات عنيفة من قبل مناصري بليه غوديه.

(٢٢) متاح على الموقع التالي: <http://news.abidjan.net/v/6066.html>.

٣٠٦ - ووفقا لما قاله السيد بليه غوديه في مقالة صحفية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠^(٢٣)، فإن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار موجودة لمساعدة المتمردين ولشن حربهم؛ وقال إن الأمم المتحدة كذبت على العالم كله بصوت الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، السيد تشوي يونغ - جين.

٣٠٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، كان فريق الخبراء السابق قد طلب عقد اجتماع مع السيد بليه غوديه من أجل الإفاضة في شرح نطاق تحقيقات الفريق. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠، عقد الفريق اجتماعا مع سكرتيره السياسي، على أمل ترتيب لقاء مباشر مع السيد بليه غوديه. وواعد السكرتير بنقل طلب الفريق. ولكن الفريق لم يتلق ردا حتى الآن.

٣٠٨ - وأجرى فريق الخبراء السابق أيضا تحقيقات في مصالح السيد بليه غوديه في أعمال الترفيه في كوت ديفوار، ولا سيما شركة ليدرز تيم أسوشيتد، وشركات أخرى يُزعم أن له مصالح اقتصادية فيها. ولم يتلق فريق عام ٢٠١٠ ولا فريق الخبراء الحالي تعاونًا من السلطات الإفوارية في هذا الصدد.

باء - يوجين نغوران كواديو دجويه

٣٠٩ - في ٨ شباط/فبراير ٢٠١١، أتم السيد دجويه الأمم المتحدة بخلق فوضى في كوت ديفوار، وقال إنه، للدفاع عن المؤسسات (التابعة لإدارة الرئيس السابق)، لن يكون أمامه خيار سوى أن يقاتل، وأنه مستعد للتضحية بحياته. وقال "إننا سنقاتل بفرح وفخر حفاظا على كرامة بلدنا ومن أجل التحرير الكامل لأفريقيا"^(٢٤).

٣١٠ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١١، أعلن السيد دجويه أن بإمكانه "أن يوازن بين القوة والربح" في أبيدجان؛ في إقرار ضمني بأنه يسيطر على الميليشيات في المدينة^(٢٥).

٣١١ - ويلاحظ الفريق أن السيد دجويه هو مالك فندق أسونفون في منطقة يوبوغون، أبيدجان. وليس من الواضح حتى الآن مقدار الإيرادات التي يجنيها السيد دجويه من الفندق.

جيم - مارتين كواكو فوفيه

٣١٢ - يود فريق الخبراء أن يشير إلى أن حكومة بوركينا فاسو أرسلت تقريرا متعلقًا بتطبيق الجزاءات الفردية وفقا للقرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، في رسالة مؤرخة

(٢٣) متاح على الموقع التالي: <http://news.abidjan.net/h/383604.html>.

(٢٤) متاح على الموقع التالي: <http://news.abidjan.net/h/390497.html>.

(٢٥) متاح على الموقع التالي: <http://news.abidjan.net/h/391825.html>.

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٣١٣ - وجاء التقرير رداً على الرسالة المؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ من فريق الخبراء السابق، التي طلب الفريق بموجبها معلومات متصلة بمسائل الجمارك ونتائج تطبيق القرارات الوزارية المتعلقة بالأفراد الثلاثة الذين فرضت عليهم الجزاءات.

٣١٤ - وأورد التقرير من بين جملة أمور أن السيد فوفيه له حسابات في فرعي مصرفين في بوركينافاسو، هما سوسيتيه جنرال دو بانك وإيكوبنك. وأشار التقرير أيضاً إلى أن كلا من الحساين قد جمدا عقب إصدار وزير الشؤون الاقتصادية في بوركينافاسو الأمر رقم 2010-103/MEF/SG/DGTCP/DAMOF، المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (انظر المرفقين الخامس والسادس).

٣١٥ - وبصفته قائد منطقة مقيم في كورهوغو، يستفيد السيد فوفيه من إيرادات متنوعة تتصل بإدارة قطاعه، من بينها إيرادات من الأعمال التجارية (انظر الجدول ٨)، والخدمات العامة والنقل.

٣١٦ - وإضافة إلى ذلك، اشترى السيد فوفيه مصالح في قطاعات اقتصادية متنوعة من بنيتها العقارات (انظر الجدول ٨)، والتعدين والاتصالات والتجارة في السلع الأساسية والوقود. ولكن الدول الأعضاء لم تتخذ أية تدابير إضافية وفعالة لإنفاذ نظام الجزاءات على السيد فوفيه.

الجدول ٨

الإيرادات السنوية التقديرية من العقارات والفنادق والحانات والماس

مصدر الإيراد	الكمية	الإيراد الشهري (فرنكات الجماعة المالية الأفريقية)	الإيراد السنوي (فرنكات الجماعة المالية الأفريقية)
بيوت (إيجار)	١٢	٦٠٠.٠٠٠	٨٦٤٠.٠٠٠
فنادق (لو ريلاكس)	١	٢٠٠.٠٠٠	٢٤٠٠.٠٠٠
حانات (بياتو وبولبار وآخر مجهول الاسم)	٣	٢٠٠.٠٠٠	٧٢٠٠.٠٠٠
شركات (كوباجيكس للامن)	١	٢٠٠.٠٠٠	٢٤٠٠.٠٠٠
الماس (مناجم تورنيا)			٢١٧٥٠.٠٠٠
المجموع			٤٢٣٩٠.٠٠٠

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار.

ملاحظة: يتلقى السيد فوفيه مبلغاً يتراوح ما بين ٦٠٠.٠٠٠ ومليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية شهرياً من كل عمل تجاري أو عقار.

٣١٧ - ويلاحظ الفريق أيضا أن منجم تونغون للذهب، الواقع على مسافة تقرب من ٦٥ كيلومترا إلى الشمال من كورهوغو والذي تستغله شركة خاصة تسمى راندغولد ريسورسز، أنتج باكورة عمله من الذهب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ووفقا لما أوردته صفحة راندغولد على شبكة الإنترنت، ففي نهاية عام ٢٠١٠ بلغت قيمة الذهب الموجود في تونغون ٣٣ مليون دولار، بناء على سعر الذهب السائد في ذلك الوقت، وهو ١٤١٠ دولارا للأوقية، ووجود ٢٣ ٤٢٨ أوقية^(٢٦).

٣١٨ - ويمكن لتشغيل ذلك المنجم إدرار إيرادات كبيرة لإقليم كورهوغو (المنطقة ١٠). ويعتقد الفريق أن الحالة المالية للسيد فوفيه ستستفيد من هذا النشاط، حيث أنه يفرض ضرائب على طائفة واسعة من الأنشطة في المنطقة ١٠، من بينها المناجم وتجارة النقل البري.

دال - الأفراد المقترحون والكيانات المقترحة للنظر في تطبيق تدابير موجهة إليها

٣١٩ - وبموجب الفقرة ٦ من القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)، أكد مجلس الأمن أنه على أتم الاستعداد لفرض تدابير موجهة على أشخاص تحددهم اللجنة وفقا للفقرات ٩ و ١١ و ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) ممن عقدوا عزمهم على ما يلي، من بين جملة أمور: (أ) تهديد عملية السلام والمصالحة الوطنية في كوت ديفوار، ولا سيما بعرقلة تنفيذ عملية السلام المشار إليها في اتفاق واغادوغو السياسي؛ (ب) مهاجمة أو عرقلة أعمال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أو القوات الفرنسية التي تدعمها، أو الممثل الخاص للأمين العام أو الميسر أو ممثله الخاص في كوت ديفوار؛ (ج) التسبب في إعاقة حرية حركة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية الداعمة لها؛ (د) ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار؛ (هـ) التحريض العلني على الكراهية والعنف؛ (و) انتهاك التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٧ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

٣٢٠ - وقرر المجلس بموجب الفقرة ١٠ من القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)، أن يتضمن التقرير النهائي للفريق، حسب الاقتضاء، أي معلومات وتوصيات ذات صلة باحتمال قيام اللجنة بتعيين إضافي للأفراد والكيانات الوارد وصفها في الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)؛ أي ممن يحتمل خضوعهم لحظر السفر وجزاءات مالية. ويعتقد فريق الخبراء أنه، خلال الولاية الحالية، كان الأشخاص والكيانات الواردون أدناه مسؤولين عن ارتكاب فعل أو أفعال مما هو وارد في الفقرة ٦ (أ) إلى (و) من القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠):

(٢٦) www.randgoldresources.com/randgold/content/en/2009/randgold-tongon-gold-mie

٣٢١ - وفيما يلي هؤلاء الأفراد والكيانات:

السيد لوران غباغبو: ولد في ٣١ أيار/مايو ١٩٤٥ في غاغنوا. الرئيس السابق لجمهورية كوت ديفوار. مسؤول عن عرقلة عملية السلام والمصالحة وعن رفض قبول نتائج الانتخابات الرئاسية الحرة والتزيهة. مسؤول عن التحريض العلني على الكراهية والعنف.

السيدة سيمون غباغبو: ولدت في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٤٩ في موسو. رئيسة الجبهة الشعبية الإيفوارية في المجلس الوطني. مسؤولة عن عرقلة عمليات السلام والمصالحة وعن التحريض العلني على الكراهية والعنف.

السيد كاديت برتين: ولد حوالي عام ١٩٥٧ في ماما. مستشار أمني للسيد غباغبو. مسؤول عن عرقلة عمليات السلام والمصالحة ورفض الخضوع لسلطة الرئيس المنتخب انتخبا ديمقراطيا. محرض على حملات التهديد والقمع.

السيد ديزيريه تاغرو: ولد في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ في إيسيا. رقم جواز السفر PD - AE 065FH08. الأمين العام لإدارة الرئيس السابق. مسؤول عن المشاركة في الإدارة غير الشرعية للرئيس السابق. رفض قبول نتيجة الانتخابات الرئاسية الحرة والتزيهة. متورط في القمع العنيف للمظاهرات المدنية في شباط/فبراير، وتشرين الثاني/نوفمبر، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

السيد بول أنطوان بوهون بوابري: ولد في ٩ شباط/فبراير ١٩٥٧ في إيسيا. رقم جواز السفر PD AE 015FO02. وزير دولة سابق وأحد كبار المسؤولين في الجبهة الشعبية الإيفوارية. مسؤول عن عرقلة عمليات السلام والمصالحة. رفض قبول نتيجة الانتخابات الرئاسية الحرة والتزيهة.

الجنرال غاي بي بوان: ولد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ في غونيللا. رئيس مركز قيادة العمليات الأمنية. مسؤول عن عرقلة عمليات السلام والمصالحة. ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار. ضابط كبير في الجيش يرفض الخضوع لسلطة الرئيس المنتخب انتخبا ديمقراطيا.

لجنة إدارة تجارة البن والكافوا: هضبة أييدجان، مبنى CAISTAB، الطابق ٢٣. تمويل الإدارة غير الشرعية للرئيس السابق.

بتروسي، PETROCI (شركة كوت ديفوار للعمليات البترولية): هضبة أيدجان، مبنى لي هيفياس، ١٤ بوليفار كار. تمويل الإدارة غير الشرعية للرئيس السابق.

سير، SIR (الشركة الإفوارية للتكرير): أيدجان، بورت بويه، طريق دي فريدي، بوليفار دو بيتي باسم. تمويل الإدارة غير الشرعية للرئيس السابق.

ثاني عشر - التوصيات

٣٢٢ - يرى الفريق أن التوصيات الواردة في تقرير منتصف المدة الصادر عن فريق الخبراء السابق (الوثيقة S/2010/179، الفقرات ١٤٢ إلى ١٥٦) لا تزال صالحة، لكنه يشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في مجالات محددة من ولايته. وهو يقدم التوصيات التالية:

ألف - الأسلحة

٣٢٣ - يوصي الفريق بأن تتخذ حكومة ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا كل التدابير اللازمة لاعتقال المرتزقة الذي يحاولون عبور الحدود الشرقية للبلد إلى كوت ديفوار، أو الذين يسعون إلى المغادرة انطلاقاً من الموانئ البحرية الليبرية. وفي هذا الصدد، يوصي الفريق بتعزيز رصد المنطقة الحدودية بين ليبيريا وكوت ديفوار وموانئ جنوب شرق ليبيريا.

٣٢٤ - ويوصي الفريق بأن تظل الدول الأعضاء والشركات الخاصة يقظة إزاء أنشطة مؤسسة خطوط صوفيا الجوية/خطوط إفوار الجوية، وأنشطة مؤسسات أخرى تتصل بالسيد فريديريك لافون، فيما يتعلق بالانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، بما في ذلك توفير المساعدة الخارجية المباشرة وغير المباشرة للأنشطة العسكرية في كوت ديفوار.

٣٢٥ - ويوصي الفريق بأن تظل الدول الأعضاء يقظة إزاء محاولات السيد فريديريك لافون أو السيد ميخائيل كاييلوف/كاييلو أو السيد فيودوسي كارلوفسكي أو السيد روبير مونتويا أو شركة بلسبيلسفيشتكنيكا (BSVT) انتهاك نظام الجزاءات بتزويد كوت ديفوار، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالعتاد الجوي العسكري والأعتدة ذات الصلة وبالمساعدة التقنية.

٣٢٦ - ويوصي الفريق بأن تتخذ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات المحايدة كل التدابير اللازمة لكفالة الرصد المستمر للطائرة العمودية من طراز Mi-24، المسجلة تحت الرمز TU-VHO، والمتمركزة حالياً في قاعدة أيدجان العسكرية الجوية.

٣٢٧ - ويوصي الفريق بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بأثر فوري، بتنفيذ ولايتها فيما يخص رصد الحظر والمنع عملاً بالقرار ١٧٣٩ (٢٠٠٧)، وهي الولاية التي

تحددت بموجب الفقرة ١٦ (ج) من القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠)، وباستخدام كل التدابير اللازمة لتنفيذ تلك المقررات.

باء - الشؤون المالية

٣٢٨ - يوصي الفريق بأن تتخذ الدول الأعضاء كل التدابير الممكنة لكفالة قيام الشركات المتعددة الجنسيات المقيمة في أراضيها، والتي تضطلع بأعمال تجارية في قطاعات الكاكاو والبن والنفط والفلزات والمعادن والخشب في كوت ديفوار، بالامتناع عن إبرام صفقات تجارية مع إدارة الرئيس السابق لوران غباغبو.

٣٢٩ - ويوصي الفريق بأن تقوم جميع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا بإصدار إنذارات لتحذير المؤسسات المالية للدول الأعضاء من دعم المؤسسات المالية أو الأعمال التجارية المرتبطة بإدارة الرئيس السابق لوران غباغبو.

٣٣٠ - ويوصي الفريق بأن تكشف القوات الجديدة لفريق الخبراء، دون إبطاء، عن ميزانيتها الكاملة التي تديرها الخزانة المركزية وكل النفقات العسكرية.

جيم - الجمارك

٣٣١ - يوصي الفريق بأن تستعين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بستة من موظفي الجمارك المؤهلين على الأقل لتوفير قدرة متواصلة في مجال الرصد للتحقيق في الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، ويوصي علاوة على ذلك بجعل العقد الحالي للخبير الاستشاري وظيفته دائمة.

٣٣٢ - ويوصي الفريق بأن تتخذ الدول الأعضاء كل التدابير اللازمة لكفالة عدم قيام الشركات الخاصة التي تعمل انطلاقاً من أراضيها (بما في ذلك المؤسسات الفرعية لتلك الشركات)، ببيع مركبات لقوات الأمن الموالية لإدارة الرئيس السابق لكوت ديفوار أو توريدها أو تمويلها أو الاضطلاع بدور الوسيط فيها أو تسليمها إلى تلك القوات.

دال - الماس

٣٣٣ - يوصي الفريق بأن تجري عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ دراسة جيولوجية شاملة لموارد الماس المحتملة في كوت ديفوار، إضافة إلى تقييم قدرة البلد على إنتاج الماس، بالتعاون مع وزارة المناجم في كوت ديفوار والمنظمات ذات الصلة.

٣٣٤ - ويوصي الفريق بأن تستقدم خلية الحظر المتكاملة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خبيراً استشارياً لمتابعة جميع أنشطة استخراج الموارد الرئيسية في البلد، بما فيها الماس.

٣٣٥ - ويوصي الفريق بأن تقدم وزارة المناجم في كوت ديفوار نسخاً عن كل الوثائق التاريخية والحالية المتصلة بالماس و/أو أن تتيح الاطلاع عليها، بما يشمل الخرائط الجيولوجية والبيانات الجيوفيزيائية والصور الساتلية وقواعد البيانات الرقمية، لكي يستخدمها فريق الخبراء في تحليل موارد الماس في كوت ديفوار وإمكانية إنتاجها.

هاء - الإجراءات الفردية

٣٣٦ - يوصي الفريق بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء، وبخاصة كوت ديفوار والدول المجاورة، كل التدابير اللازمة لإنفاذ تجميد الأصول وحظر السفر المفروض على الأفراد الثلاثة الخاضعين للإجراءات.

٣٣٧ - ويوصي الفريق بأن تنظر لجنة الإجراءات في فرض تدابير محددة المهدف على الأفراد والكيانات الواردة أسماؤهم في الفقرة ٣٢١ من هذا التقرير. ويوصي الفريق بأن تعمم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية قائمة الأفراد الذين تنطبق عليهم أحكام الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والفقرة ٤ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥) على الدول الأعضاء فيها.

Meetings and consultations held by the Group of Experts in the course of its mandate

Belgium

Government

Ministry of Foreign Affairs; Federal Police of Belgium

Multilateral and bilateral entities

European Commission, Chair of the Kimberley Process Working Group on Monitoring; Antwerp World Diamond Centre; Chair of Kimberley Process Working Group of Diamond Experts

Burkina Faso

Government

Ministry of Foreign Affairs and Regional Cooperation; Ministry of Trade for the Promotion of Business and Crafts; Ministry of Mines, Works and Energy; General Directorate of Police; General Directorate of Customs; General Directorate of Civil Aviation; Office of the Chief of Staff, National Gendarmerie; Airport Police, Ouagadougou International Airport; Customs, Ouagadougou International Airport; National Commission on Small Arms and Light

Weapons Private sector

Chamber of Commerce for the Industry and Craft of Burkina Faso

Côte d'Ivoire

Government (A.D. Ouattara)

Ministry of the Interior; Ministry of Finance, Ministry of Public Function, Mines and Energy; General Directorate of Customs; General Directorate of Taxation, Secretary General of the Presidency

Forces nouvelles

Chief of Staff, Forces armées des Forces nouvelles; Chief of operations of Forces nouvelles

Diplomatic missions

Embassy of France, Embassy of the United States, Embassy of the United Kingdom (to Ghana)

Multilateral and bilateral entities

Force Licorne

France

Government

Ministry of Foreign Affairs

Private sector

Bureau de recherché geologique et miniere

United States of America

Government

Department of State; Department of the Treasury; United States Geological Survey

Transactions involving Helog A.G. listed in Ivorian Ministry of Defence accounts, January-August 2009

<i>Date</i>	<i>Value (USD)</i>	<i>Description of transaction</i>
27/01/09	380,000	Invoice No. 08 137
29/01/09	380,000	Invoice No. 08 138
04/02/09	380,000	Invoice No. IC 2009-001
02/03/09	380,000	Invoice No. IC 2009-001
19/03/09	380,000	Invoice No. IC 2009-005
01/04/09	362,000	Payment by FACI (no invoice number specified)
23/04/09	362,000	Payment by FACI (no invoice number specified)
29/04/09	362,000	Payment by FACI (no invoice number specified)
13/05/09	362,000	Payment by FACI (no invoice number specified)
25/05/09	362,000	Payment by FACI (no invoice number specified)
09/06/09	362,000	Payment by FACI (no invoice number specified)
15/07/09	362,000	Payment by FACI (no invoice number specified)
18/08/09	362,000	Payment by FACI (no invoice number specified)

Source: confidential correspondence.

Overflight requests submitted to Algeria by RA-76843

FORMULAIRE

Numero d'ordre: ASE 9871/9872
 Nationalité: russe
 Objet: demande d'autorisation de survol du territoire algérien avec atterrissage

1. Numéro et type de l'avion: IL-78
 2. Indicatif radio: RA-76843, réserve - 76750.
 3. But du vol: transportation des équipements techniques selon le contrat avec le Ministère de la Défense Nationale de la RAPP (les pièces de rechange des avions, 12 tonnes en total)

4. Itinéraire de l'avion à aller et au retour comprend: Ufa - Oum El-Bouaghi - Abidjan

1) L'ALLER:

a) Date du survol: 19.01.2011
 b) aéroport d'origine avec temps estimé du départ: Ufa, 19.01.2011, 20.00
 c) dernier aéroport avant d'entrer en Algérie relatif ETD: néant
 d) aéroport(s) en Algérie avec temps estimés d'arrivée et de départ: Oum El-Bouaghi, arrivée: 20.01.2011, 02.00, départ: 20.01.2011, 07.00.
 e) premier aéroport après avoir quitté l'Algérie relatif ETA: Abidjan, 20.01.2011, 22.30
 f) destination finale: Abidjan
 g) lieu et horaire d'entrée et de sortie de l'espace aérien algérien: CIRTA/0120 UA605 CSO/ TBS UJ30 HME UJ8 NSL MOKAT/0725.

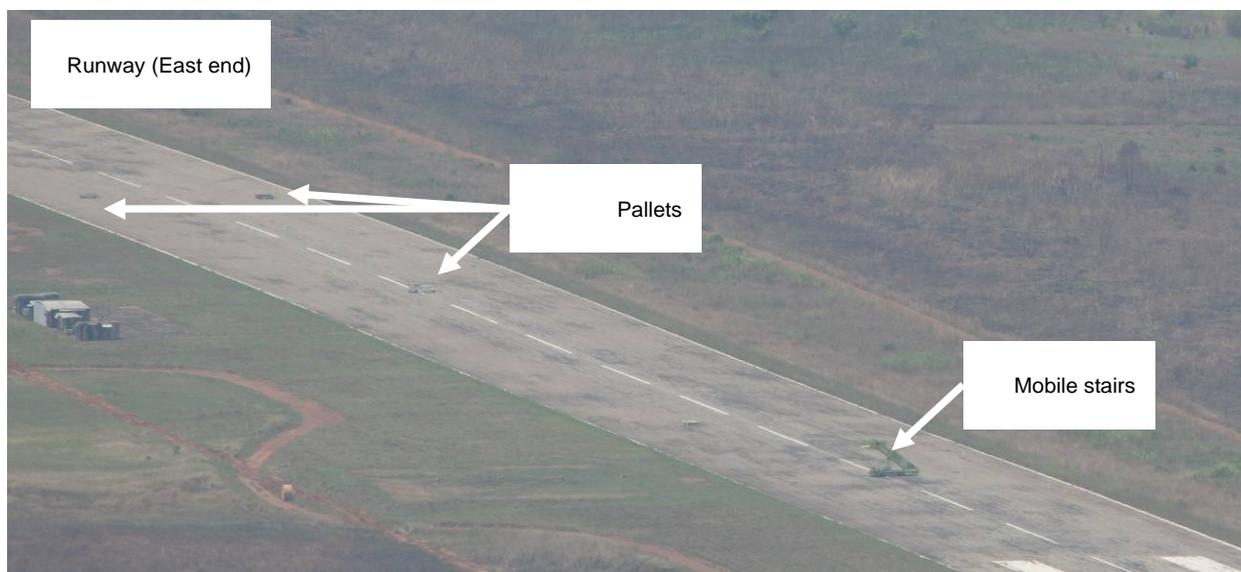
LE RETOUR

a) Date du survol: non
 b) aéroport d'origine avec temps estimé du départ: non
 c) dernier aéroport avant d'entrer en Algérie avec relatif ETD: non
 d) aéroport(s) en Algérie avec temps estimés d'arrivée et de départ: non
 e) premier aéroport après avoir quitté l'Algérie relatif ETA: non
 f) destination finale: non
 g) lieu et horaire d'entrée et de sortie de l'espace aérien algérien: non

5. Nombre personnes pour l'équipage: 10
 6. Nombre des passagers: 0
 7. Nombre total de personnes à bord: 10
 8. Information supplémentaire:

Source: Government of Algeria

Status of the runway at Yamoussoukro Airport, 1 March 2011



Source: Group of Experts on Côte d'Ivoire

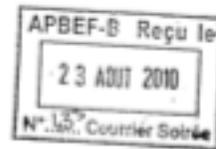
Letter dated 20 August 2010 from the Director General of Ecobank Burkina referring to the accounts of Martin Kouako Fofie

Ecobank - Burkina
45, Rue de l'Hotel de ville
01 B.P. 145 Ouagadougou 01
Burkina Faso
Tel : (226) 50 33 33 33 / 50 49 64 00
Fax : (226) 50 31 89 81
Email : ecobankbf@ecobank.com
Telex : 5540 Ecobank BF
www.ecobank.com

ECOBANK

Ouagadougou, le 20 août 2010

Monsieur le Président de l'Association Professionnelle
des Banques et Etablissements Financiers du Burkina (APBEF-B)
OUAGADOUGOU



Vos réf. : N°130/10/PDT/APBEF
Nos réf. : 175/10/DAC-EBF/MEO

Objet : situation sur le gel des comptes bancaires
appartenant aux Sieurs Charles BLE GOUDE,
Eugène N'Goran KOUADIO DJUE et
Martin Kouakou FOFIE.

Monsieur le Président,

Suite à votre lettre ci-dessus référencée, nous portons à votre connaissance que des personnes suscitées, seul Monsieur Martin Kouakou FOFIE dispose de deux (2) comptes dans nos livres. Ces deux comptes de numéros respectifs 101120104013 et 201120106018 sont effectivement soumis à la mesure de gel conformément aux dispositions de l'arrêté n° 2010-013/MEF/SG/DGTCP/DAMOF du 15/01/2010.

Par ailleurs, l'ouverture de nouveau compte au nom d'une personne visée par ledit arrêté est interdit sur l'ensemble du réseau d'Ecobank Burkina.

Tel est, Monsieur le Président, l'état de mise en œuvre de l'arrêté du 15/01/2010 par Ecobank Burkina.

Nous vous prions de croire, Monsieur le Président, à l'assurance de notre parfaite considération.

Le Directeur Général
Roger DAH -ACHINANON



المرفق السادس

**Letter dated 23 August 2010 from the Secretary General of the
Societe generale de Banques au Burkina referring to the accounts of
Martin Kouako Fofie**



**SOCIETE GENERALE
DE BANQUES AU BURKINA**

Ouagadougou, le 23 août 2010

Monsieur le Président
De l'APBEF
1021, Avenue de la Cathédrale
01 BP 6215 Ouagadougou 01

N/Réf.: 0031/10/PSC/DPSC/as

VRM. : 130/10/PDT/APBEF du 17/08/2010.

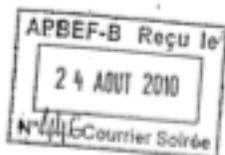
Objet : Situation sur le gel des comptes appartenant à
Messieurs Charles BLE GOUDE, Eugène N°Goran KOUADIO DJUE
Et Marin Kouakou FOFIE

Monsieur le Président,

Comme suite à votre correspondance ci-dessus citée en références, nous portons à votre connaissance que des trois (3) ressortissants ivoiriens cités en objet, seul Monsieur Marin Kouakou FOFIE a ouvert un compte dans nos livres.

Conformément à la Résolution N° 1572 des Nations Unies et à l'arrêté N° 2010-013/MEF/SG/DGTCP/DAMOF, ledit compte a été gelé et mis sous surveillance.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'expression de nos salutations distinguées.



Le Secrétaire Général

 Roger COUL

Ampliation : DAUD

Wooden containers stored in Abidjan Seaport (5°17'40N / 4°00'41W)



Sources: Images from Google Maps, analysis by the Group of Experts on Côte d'Ivoire

Customs clearance certificate for vehicles

DIRECTION GENERALE DES DOUANES
DIRECTION DE LA REGLEMENTATION
SOUS-DIRECTION DU TARIF
ET DE LA VALEUR

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE
UNION - DISCIPLINE - TRAVAIL

N° 102205

**CERTIFICAT DE MISE A LA CONSOMMATION
DE VEHICULES NEUFS**

N° SERIE DGD : 727 du 26-3 2010

Nous soussignés, Sous-Directeur du Tarif et de la Valeur et Inspecteur des Douanes
à Abidjan, certifions que le véhicule débarqué du S/S GRANDE AFRICA
appartenant à M MINISTRE DE LA DEPENSE P/C ETAT MAJOR BP V 11 ABJ

a été mis à la consommation suivant :

- D 3 N° C 6910 du 25 / 03 / 20 10
- Liquidation n° L 7372 du 25 / 03 / 2010 et a fait
l'objet de la quittance n° _____ du _____ 20 _____

et consiste en : 1 VEHICULE

- Marque : TOYOTA L/C PU 79 N° Moteur : _____
- Type : _____ N° Chassis JTELB71 J60 708 4982
- Puissance : _____ Immatriculation : _____

En foi de quoi nous lui délivrons le présent certificat pour servir et valoir ce que de droit.

Le Sous-Directeur du Tarif
et de la Valeur.

Fait à Abidjan, le 25 / 03 / 2010

L'Inspecteur des Douanes.



N.B. : Le présent document qui n'est pas la carte grise devra être présenté dans les meilleurs délais au service des Transports Terrestres en vue de l'immatriculation dans la série normale et de l'obtention de la carte grise.